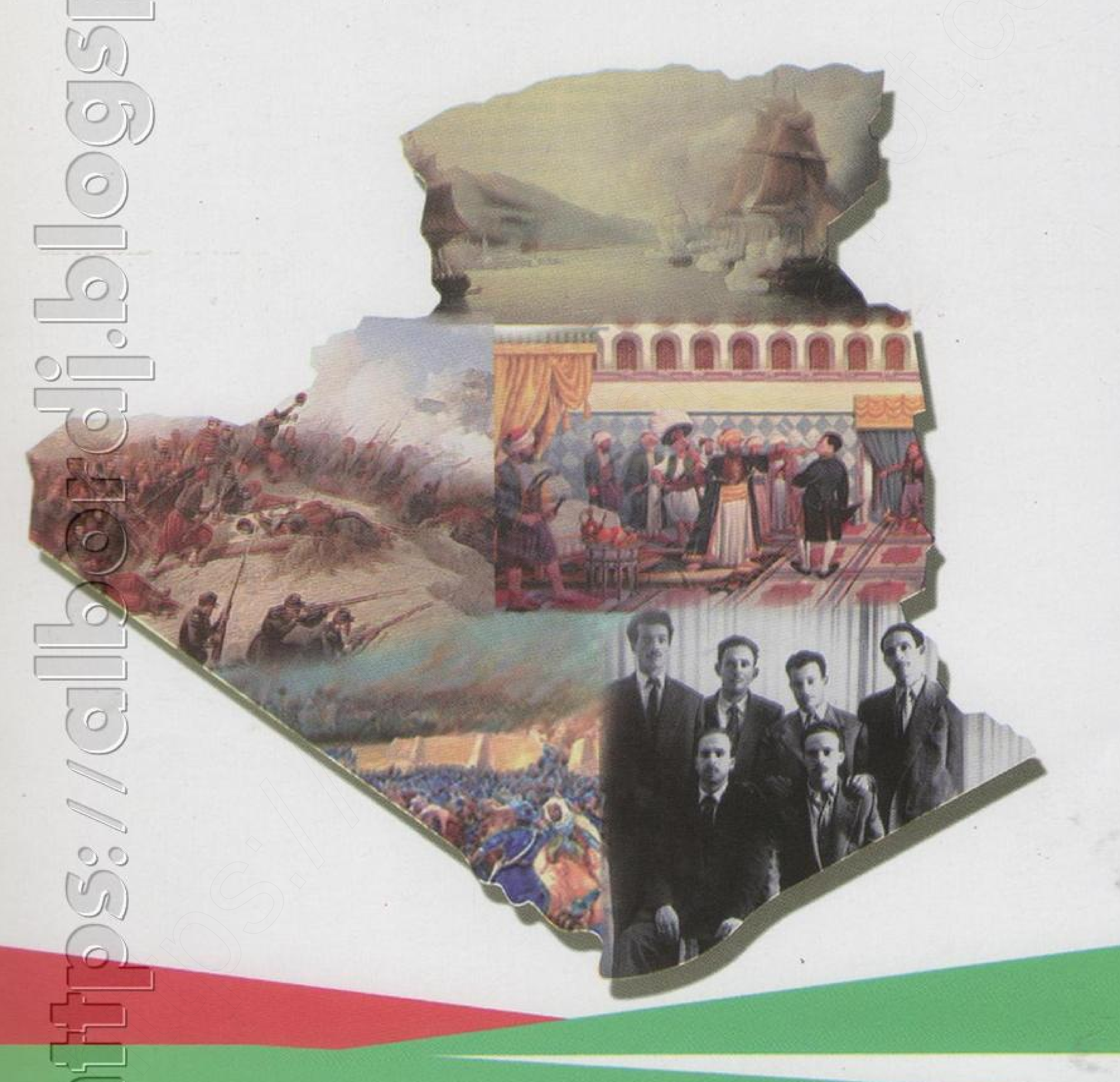
مقلاتي عبد الله

المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر

(1830 - 1954)



مقلاتي عبد الله

ديوان المطبوعات الجامعية

الدكتور مقلاتي عبدالله

المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر

(1830-1954)



الكتب الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية لنفس المؤلف:

- المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 /2012-09 .
- المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر. 2013-09

رقم النشر: 5514 .4.07

رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1761.6

رقم الإيداع القانوني: 1683 - 2014

الإهداء

الى أبطال وشهداء الجزائر الذين بذلوا النفس والنفيس

من أجل عزة الجزائر

الى روح والدي

الى زوجتي التي قاسمتني هموم البحث والدراسة

الى طلابي الذين حفزوني لإخراج هذا السفر

أهدي هذا الكتاب

المقدمة

هذه مجموعة محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، تتناول تاريخ الجزائر منذ بداية الاحتلال والى غاية اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، وتشتمل موضوعات مرحلة بداية الاحتلال وسياسته والمقاومات الشعبية، ومرحلة النضال السياسي للحركة الوطنية.

وقد حفزني على نشرها عوامل عدة، منها الرغبة في تقديم مادة علمية لطلاب قسم التاريخ في مادة تاريخ الجزائر وفق المقرر الوزاري الجديد لعام 1993، وإخراج مؤلف مبسط وشامل للقراء والمهتمين يتناول تاريخ الجزائر المعاصر.

وانه وعلى الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر فإن إشكاليات كثيرة تبقى مطروحة في المنهج والمعرفة، ويرجع ذلك بالأساس الى التناول الإيديولوجي لهذا التاريخ، والى الاهتمام الجزئي بموضوعاته في حين أن التناول الشمولي يساهم في فهم محطات ومفاصل التحولات الأساسية لتاريخ الجزائر المعاصر.

ولتجاوز هذا القصور توخينا في كتابنا هذا التبسيط والإيجاز والدقة والشمولية، فهو يختصر موضوعات تاريخ الجزائر ويركز على المحطات الرئيسية منها، ويدقق في تناول الأحداث والقضايا بأسلوب مبسط، وهو أمر قصدنا من ورائه تمكين الطلاب من المادة العلمية المقررة عليهم، وتيسير تقديم المعرفة التاريخية لشرائح واسعة من عامة الناس بدأت تهتم بموضوعات تاريخنا الوطني.

ورأت أن أفيد القارئ بتوجيهه إلى جملة من المصادر والمراجع الأساسية عن كل موضوع أو قضية تحتاج إلى مزيد من الاطلاع والتعمق، وذلك ليتسنى له الرجوع إليها والاستفادة منها أكثر، وتعمدت توجيهه إلى المراجع بشكل أساسي على اعتبار أن المراجع الموثوقة تقدم معارف شاملة ومنظمة وسلسة

للقارئ المبتدأ، في حين تبقى المصادر هي مصدر المعرفة بالنسبة للمتخصصين الأكاديميين.

وقد قسمت الكتاب إلى ستة أقسام تشتمل عشرين محاضرة، تناول القسم الأول الاحتلال والمقاومة الشعبية المنظمة 1830-1847، والقسم الثاني المقاومات الشعبية الجهوية الأقل تنظيما وشمولية 1848-1870، وخصص القسم الثالث لاستعراض ملامح السياسة الفرنسية في الجزائر، والقسم الرابع لأوضاع الجزائر في بداية القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الأولى، وتناولنا في القسم الخامس تطور الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة ما بين سنتي 1919- 1939، وفي القسم السادس الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية والى غاية عام 1954.

وأخيرا أتمنى أن تكون هذه الدراسة لبنة جديدة في إثراء المكتبة الجزائرية، وأسأل الله تعالى أن يفيد بها المتقبلين وأن يجعلها في ميزان حسناتنا هو حسبنا ونعم الوكيل.

الدكتور مقلاتي عبدالله

برج بوعريريج في 1 فيفري 2014

القسم الأول

الاحتلال والمقاومة الشعبية المنظمة

1847-1830

[1]

الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 وردود الفعل الأولية

مثل غزو فرنسا للجزائر جزءا من التحرك الاستعماري الأوروبي الذي نشط متأثرا بالثورة الصناعية واندرج في إطار الحملة الصليبية على العالم الإسلامي، وقد كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية طموحا في احتلال الجزائر، ولفهم حدث الاحتلال لا بد من الإشارة الى طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين ايالة الجزائر وفرنسا قبل أن نستعرض ظروف وملابسات الاحتلال، وردود الفعل الخارجية والداخلية.

أولا – العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل عام 1830

ارتبطت الجزائر بروابط صداقة وتعاون مع مختلف البلدان الأوربية، وأوسع وأوثق هذه العلاقات كانت مع فرنسا، فمنذ سنة 1561 ارتبطت الجزائر وفرنسا بعلاقات وطيدة منحت بموجبها عدة امتيازات لفرنسا وأبرمت معاهدة سلام بين البلدين ثم تدعمت هذه العلاقات خلال الثورة الفرنسية سنة 1789، إذ اعترفت الجزائر بحكومة الثورة في الوقت الذي كانت تحاصرها فيه بقية الدول الأوروبية، وقدمت لها مساعدة مهمة تمثلت في القروض المالية والقمح وفتح الأسواق الجزائرية أمام التجارة الفرنسية[1]، وكان تعامل الجزائر التجاري مع فرنسا يتم بطريقة مباشرة ثم اقترحت فرنسا تغيير طريقة الدفع، وذلك بالاستعانة بالوسيطين اليهوديين بكري وبوشناق ليقوما بدفع الديون عن الحكومة الفرنسية، ومع مرور الزمن عجزت الحكومة الفرنسية عن دفع

---

1 للتوسع في موضوع العلاقات الجزائرية - الفرنسية انظر، جمال قنان: **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999، وجون ب وولف: **الجزائر واوربا 1500-1830**، تر، ابو القاسم سعدالله، ط1، م و ك، الجزائر، 1986

مستحقات التاجرين الجزائريين وتراكمت عليها الديون، وإذا كانت فرنسا مدينة للتاجرين اليهوديين فإن هذين الأخيرين مدينين للدولة الجزائرية، وبذلك أقحمت الجزائر في قضية الديون[1]، وتدخل الداي لدى الحكومة الفرنسية ليطلب تسديد هذه الديون مما أدى إلى نشوب أزمة حادة بين فرنسا والجزائر انتهت بحادثة المروحة الشهيرة واحتلال الجزائر.

إن مشاريع فرنسا في احتلال الجزائر تعود لعهد قديم، فقد فكر لويس الرابع عشر في ضم الجزائر لأملاكه، وتزايد الاهتمام باحتلال الجزائر منذ نهاية القرن الثامن عشر، وتجلى ذلك في السعي لجمع المعلومات الضرورية عن ايالة الجزائر، وتكليف بعض الشخصيات بوضع مشاريع وخطط للسيطرة على الجزائر، وكشفت الوثائق أن هناك مشروعا لاحتلال الجزائر منذ عام 1729، ثم توالت المشاريع بعد ذلك، ومنها مشروع "ديكارسيDekercy" قنصل فرنسا بالجزائر خلال سنوات (1782-1791)، والذي ضبط مشروعا لاحتلال الجزائر عام 1791 حدد فيه بدقة مكان نزول الحملة، وأكد فيه على أهمية فرض الحصار البحري وعنصر المباغتة في الهجوم، وقد طلب منه وزير الخارجية "تاليران" توضيحات دقيقة مما يؤكد على نوايا الاحتلال المبيتة، وكان "نابوليون بونابرت" يحلم بتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية، وقد أمر بإعداد مشروع لمهاجمة الجزائر وجمع المعلومات الكافية عن أوضاعها، فأعد له "ديبوا تانفيل" مذكرة شاملة عن أوضاع الجزائر ونقاط الضعف في نظامها السياسي وقدراتها العسكرية، وكلف بعده الضابط "بوتان Botin" بجمع معطيات أوسع، فدخل مدينة الجزائر سنة 1808 وتجول في عدة جهات من القطر في زي مدني، ودرس المواقع الاستراتيجية للحملة وحدد ثغر سيدي فرج كأفضل موقع لإنزال

1 انظر حول قضية الديون حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تر، محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، ص - ص 177- 184 و JULIEN CH. A. **Histoire de lAlgerie contemporaine,** 1827 – 1871, Paris, 1964

الوحدات الفرنسية، ونظرا لانشغال "نابوليون" بحملته على روسيا فقد تأخر تنفيذ المشروع[1].

وكان الملك شارل العاشر يطمح لاحتلال الجزائر، وقد عين قنصلا جديدا بالجزائر هو "بيار دوفال"، واتبع هذا القنصل سياسة التوريط وخلف الوعد، وقد تولى الداي حسين الحكم في الجزائر 1818 وورث قضية الديون، فطلب من فرنسا أن تدفع إليه هذه الديون المقدرة بسبعة ملايين فرنك، وأمام تماطلها أحس الداي بالامتعاض، وكانت فرنسا تسعى للضغط على الداي بمختلف السبل للبحث عن ذريعة احتلال.

وفي 29 أفريل 1827 وبمناسبة عيد الأضحى وأمام قناصل الدول الأجنبية جدد الداي حسين الطلب إلى القنصل الفرنسي، واستفسره عن عدم رد الحكومة الفرنسية على رسائله فكان جواب "دوفال" استفزازيا بقوله: "إن للملك أمورا أخرى يقوم بها عوض أن يكتب لرجل مثلك"، فما كان من الداي إلا أن أمره بالخروج، وعندما لم يتحرك طلب منه ذلك ثانية مشيرا إليه بالمروحة[2]، وهكذا حقق "دوفال" مبتغاه، إذ اعتبرت فرنسا حادثة المروحة إهانة لشرفها، وطالبت بالاعتذار والتعويض وأعلنت الحصار على الجزائر.

ثانيا - الحصار البحري تمهيدا للاحتلال 1827-1830

لقد أتقن القنصل "دوفال" تمثيل مسرحية المروحة وأوجد لبلاده مبررا للعدوان على الجزائر، ولا شك أن الظروف كانت مواتية لتعلن فرنسا الحرب والحصار على الجزائر يوم 16 جوان 1827 وتكشف عن نواياها في غزو الجزائر، وقد ظهرت نواياها قبل حادثة المروحة وهو ما تؤكده وثيقتان الأولى مؤرخة في 7 ديسمبر 1826 تضمنت نية حكومة فرنسا في فرض الحصار

1 انظر بتوسع عن مشاريع الاحتلال الفرنسي انظر جمال قنان: **المرجع السابق**، ص - ص 135 - 155

2 انظر رواية الداي حسين حول حادثة المروحة، ابو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج 3، ص 261.

البحري على الجزائر بدعوى تعدي الجزائريين على سفنها في البحر المتوسط وتحلل الداي من التزامه بمعاملة السفن البابوية كمعاملته للسفن الفرنسية والوثيقة الثانية رسالة وجهها وزير الخارجية الفرنسي للداي بتاريخ 28 فيفري 1827 عدد فيها تظلمات بلاده ومطالبها من الجزائر، وقد حملت لهجة شديدة ومتوعدة وطالب من الداي عدم سماع الوشايات عن القنصل "دوفال"[1].

إثر حادثة المروحة طالبت فرنسا بتقديم اعتذارات من نوع خاص لملك فرنسا تمثلت في رفع الأعلام الفرنسية على القلاع والحصون وقصر الحكومة وتحيته بمائة طلقة مدفع وأمام رفض الداي المتوقع باشرت فرض الحصار البحري، وبعد أربعة أشهر بدأت فرنسا تفكر في عواقبه ولجأت للحلول الدبلوماسية قصد تحقيق أهدافها فأرسلت قائد الحصار "لابروتونير" إلى الداي في سبتمبر 1828 ليطلب منه إيفاد مبعوث إلى فرنسا للتعبير عن رغبته في إقرار السلم من جديد وإبرام معاهدة جديدة مع فرنسا لكن الداي انتبه إلى المكيدة الفرنسية ورفض إيفاد مبعوث عنه، ثم عمدت فرنسا إلى تكليف "لابروتونير" بمهمة جديدة لدى الداي في جويلية 1829 وذلك بغية التأثير على مواقف الداي باستخدام نفوذ الدولة العثمانية والتهديد العسكري، ولكن مهمته فشلت في إرغام الداي على الاستسلام وتوقيع معاهدة أعدتها الحكومة الفرنسية مسبقا، وعندها تأكدت فرنسا أنه لا أمل في إرغام الجزائر على قبول مشروعها دون تجريد حملة عسكرية[2]، وخشية من إخفاق الحملة أوصى قنصلها بمصر بفكرة إشراك والي مصر محمد علي في إنجاح الحملة فسعى بولونياك إلى تنفيذها، وقد اشترط محمد علي في مفاوضاته مع فرنسا أن يقوم بتجريد الحملة البرية على الجزائر مقابل أن تمده فرنسا بعدد من السفن وتقرضه مبلغ 21 مليون فرنك، وأن يحكم دول المغرب العربي باسم السلطان العثماني، وهي شروط رفضتها

---

1 انظر جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص – ص 60 - 61.

2 **المرجع نفسه**، ص – ص 62 – 73.

فرنسا وقررت في يوم 21 جانفي 1830 جرد حملة برية وبحرية ضد الجزائر[1]. وبدأت الاستعدادات الحثيثة لذلك، فأرسلت بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية تخطرها بالقرار الذي اتخذته وتشرح فيها مبرراتها الخاصة.

ثالثا – دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر

لقد عد كثير من المؤرخين الفرنسيين والأجانب حادثة المروحة سببا رئيسيا لاحتلال فرنسا للجزائر لكن الأسباب الحقيقية هي غير ذلك، ويمكننا أن نذكر جملة من الدوافع كانت تقف وراء احتلال الجزائر وهي:

– اهتمام فرنسا بالقطر الجزائري واجتهادها في الحصول على مطالب إقليمية على الشواطئ الساحلية، وذلك من خلال مساومة الدايات وتهديدهم، وأدى فشلها في ذلك إلى التفكير الجدي في إرسال حملة لغزو الجزائر.

– نمو الذهنية العدوانية وتعاظم شأنها في الغرب الأوروبي شجع فرنسا على المضي في احتلال الجزائر، مستغلة الظروف التي كانت تمر بها الجزائر والدولة العثمانية وظهور ما سمي بالوئام الأوروبي إثر مؤتمر فينا.

– الوضع الداخلي في فرنسا أسهم في تنفيذ الحملة، فقد كان الملك شارل العاشر متحالفا مع الرجعيين ضد الاتجاه الليبرالي، وأراد أن يشجع توجهه بتحقيق نجاح خارجي يخفف به ضغط الشعب الفرنسي، فقام الملك بحل مجلس النواب المشكل من غالبية ليبرالية ودعا إلى إجراء انتخابات عامة معتقدا أن نجاح الحملة على الجزائر سيؤثر على نتائج الانتخابات لصالح تياره.

– إن الوضعية المالية والاقتصادية ونمو الحركة الصناعية في فرنسا كلها كانت تدفع لإيجاد موقع لها بالجزائر، وكذا للاستحواذ على خزينتها ومواردها الاقتصادية وتصريف المنتجات الفرنسية بها.

---

1 انظر بخصوص محاولة استغلال محمد علي في احتلال الجزائر جلال يحي: **المغرب العربي الحديث والمعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1983، ج1، ص- ص 338- 340.

- الدافع الديني الصليبي الذي كان حاضرا بقوة، خاصة وأن فرنسا كانت حامية المسيحية في أوروبا، فقد اعتبرت أن هذه الحملة هي انتصار للمسيحية على الإسلام وتقويضا للقوات الجزائرية التي كانت تشكل خطرا على الدول الأوروبية[1].

رابعا - نزول الحملة وسقوط مدينة الجزائر.

انطلقت الحملة من ميناء تولوز يوم 25 ماي 1830، وثم الإنزال يوم 14 جوان 1830 بسيدي فرج غرب العاصمة وذلك دون تدخل الحكومة الجزائرية التي كانت على علم بمكان الإنزال، وهو ما يؤكده أحد المشاركين في معركة اسطاوالي أحمد باي الذي نصح بعرقلة نزول الفرنسيين ما دام أن منطقة سيدي فرج كانت خالية من المدافع والحصون[2]، وبعد الإنزال نصَب "ديبورمون" قائد الحملة قيادته في زاوية المرابط سيدي فرج وحصن المنطقة وحوَلها إلى قاعدة هجوم، وبالمقابل لم يكن استعداد الجزائريين للمواجهة مكتملا وتميز بالضعف في إدارة العمليات في أول مواجهة حاسمة باسطاوالي يوم 19 جوان 1830، إذ تولى إبراهيم آغا صهر الداي قيادة الجيش وأظهر عجزا في إدارة المعركة ولم يصغ لنصائح زملائه أمثال الحاج أحمد باي، وقد كان الفرق بين القوتين بينا: من ناحية العدد 30 ألف جزائري في مواجهة 37 ألف جندي فرنسي، ومن ناحية التسليح مدافع وأسلحة فرنسية متطورة في مواجهة بنادق وسيوف الجزائريين، وأما الخطط العسكرية فإن القيادة الجزائرية اعتمدت الهجوم المضاد المركز على جناحي قوات العدو قصد محاصرتها ونجحت بعض الشيء لكن القيادة الفرنسية حددت مركز الهجوم الرئيسي وناوشت على

---

1 انظر مياسي ابراهيم: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، د م ج، الجزائر، 1999، ص- ص 19-25، وعمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962)**، د م ج، الجزائر، 1995، ص - ص 48- 50.

2 انظر: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تر، محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، 1981، ص - ص 12- 13.

الجناحين لتفلت من الضربات الجزائرية وتحول الجيش الى فلول مهزومة[1]، وقد حدد أحمد باي نقاط الضعف في استعدادات الجزائريين للمعركة بالقول:" وتم الترول، وبعد انتصار الفرنسيين على مقاومتنا، تقرر التراجع وانتظارهم في سهل اسطاوالي حيث بنينا حصونا بسرعة وزودناها ببعض المدافع، وكان الباشا قد وزع عددا منها كذلك على جميع الأعيان الذين كانوا يقودون الجيش وعلى من كانوا مثلي قادمين من مناطق بعيدة, وقد خسرنا هذه المدافع في معركة اسطاوالي التي ربحها الفرنسيون"[2].

ولا شك أن شهادة أحمد باي والشريف الزهار[3] وغيرهما تشدد في تقصيها لأسباب الهزيمة على اضمحلال الجبهة الداخلية وقصور أطراف مؤثرة عن إدراك حجم الخطر الفرنسي وتهاون أو تواطؤ البعض الأخر، وهذا ما أدى الى الهزيمة في نهاية المطاف.

وبعد موقعة اسطاوالي تقدم الجيش الفرنسي باتجاه مدينة الجزائر مرورا بسيدي خالد وقلعة السلطان، وكانت هذه الأخيرة تعد التحصين الوحيد تقريبا وضربت بالمدفعية، واشتعلت النيران بمخازنها وسهل على الفرنسيين احتلالها وتهديد مدينة الجزائر انطلاقا منها بتصويب المدافع تجاه القصبة وباب عزون في حين كان الأسطول الفرنسي يقصف المدينة من ناحية البحر[4].

انقسم موقف الجزائريين في مدينة الجزائر بين توجهين، توجه الداي وحاشيته ورجال الدين الداعي للاستمرار في المقاومة، وتوجه أعيان المدينة من

---

1 حول معركة اسطاوالي انظر حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص- ص 190-197، وجمال قنان: معركة أسطاوالي، مجلة **الدراسات التاريخية**، العدد 8 (1993- 1994)، ص - ص54- 60.

2 **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص15.

3 انظر شهادة الزهار، الشريف الزهار: **مذكرات الشريف الزهار**، تحقيق احمد توفيق المدني، ط1، م و ن ت، الجزائر، 1974، ص 174.

4 **المصدر نفسه**، وكذا **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص - ص 15-16.

التجار والملاك الكبار يدعوا إلى التفاوض مع الفرنسيين، وقد أجبر التوجه الأخير الداي على مفاوضة "دي بورمون"، فأرسل وفدا من أعيان المدينة لمفاوضته، وقد صمم "دي بورمون" على إملاء شروطه، واضطر الداي للقبول بها ووقع عليها في الخامس جويلية 1830[1]، وهي تنص على:

- يترك للداي الحرية والتمتع بثرواته الشخصية.
- تسلم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى والميناء للجيش الفرنسي.
- يختار الداي المكان الذي يقيم فيه وفي حال بقائه في الجزائر تخصص حامية لحراسته هو وأسرته.
- يتعهد القائد العام للجنود الإنكشارية بنفس المعاملة والحماية التي تعهدها للداي.
- يتعهد القائد العام باحترام العمل بالدين الإسلامي وحرية السكان[2].

وبعد ذلك دخل الجيش الفرنسي مدينة الجزائر في فوضى عارمة وبدأت عمليات النهب والسلب التي أحلت أربعة أيام، واستولى الفرنسيون على خزينة الدولة الجزائرية التي كانت تظم حوالي 50 مليون دولار وعلى ثروات الجزائر وكنوزها الباهظة وحصلت فرنسا بذلك على أكثر من ضعف نفقات حملتها وبسطت سيطرتها على مدينة الجزائر[3].

خامسا – المواقف الدولية من الاحتلال

يعتبر الغزو الفرنسي للجزائر انتهاكا صريحا لسيادة دولة مستقلة وقد استغل ملك فرنسا العواطف الدينية لكسب تأييد الكنيسة والدول الأوروبية

---

1 حول ظروف المفاوضات انظر، ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مج1، ص – ص 102- 103.

2 انظر نص المعاهدة كاملا، حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، مصدر سابق، ص 203- 204، وعبدالحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص – ص 68- 70.

3 انظر ابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص 22.

ورغم ذلك فقد كان هناك معارضون كثر لهذه الحرب، وقد ادعت فرنسا أن هدفها من وراء حملتها على الجزائر هو القضاء على القرصنة وتحرير المساجين، ولذلك لم تعارض أغلب الدول الأوروبية الحملة الفرنسية لكن بريطانيا تحفظت على مبدأ حصار فرنسا للجزائر من منطلق أن ذلك يزاحم نفوذها في المتوسط، وطلبت من السلطان العثماني التدخل للحفاظ على الجزائر عثمانية، وألحت على فرنسا توضيح موقفها من المسألة الجزائرية في شهر ماي 1830 وبعد حصول الاحتلال اكتفت بريطانيا بدعوة فرنسا إصدار بيان توضح فيه أهدافها من الحملة ويفسر هذا التحول في الموقف بانشغال بريطانيا بأزمتها الداخلية[1]، أما الدولة العثمانية فقد كانت آنذاك تمر بمرحلة الضعف وتتخبط في المشاكل الداخلية ولم يكن بإمكانها استخدام القوة لصد الغزو الفرنسي لذا اكتفى الباب العالي بتحريك دبلوماسية بطيئة لم تكن في مستوى الحدث، وخلال اشتداد الأزمة الجزائرية الفرنسية أرسل السلطان العثماني مبعوثا خاصا إلى الجزائر هو طاهر باشا ولم يسمح له قائد الحصار البحري بدخول الجزائر فاتجه إلى فرنسا وطلب محادثة "بولنياك" بشأن المفاوضات وانتظر طويلا في عزلته ليصله جواب نزول القوات الفرنسية بأرض الجزائر[2].

وبخصوص مواقف الدول الأوروبية الكبرى فقد أيدت مشروع الاحتلال الفرنسي للجزائر جريا وراء مصالحها الذاتية، فساندت روسيا فرنسا طمعا في تأييدها لها في السيطرة على المضائق العثمانية، ولم تبد بروسيا معارضتها آملة إبعاد اهتمامات فرنسا عن أوروبا، أما النمسا فقد أملت ظروفها الداخلية

---

1 انظر مياسي: المرجع السابق، ص 20، وجلال يحي: **المرجع السابق**، ج1، ص – ص 350- 351 .

2 **حول الموقف العثماني انظر الدراسة القيمة، ارجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1847**، تر، عبدالجليل التميمي، مطبوعات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالجامعة التونسية، تونس، 1970.

موقفا حياديا، ورحبت اسبانيا بالاحتلال واعتبرته قضاء على الدولة الجزائرية التي شكلت هاجسا أمام حملاتها الاستعمارية(1).

وعلى الرغم من أهمية الحدث على العالم الإسلامي وجيران الجزائر بخاصة، فإن رد الفعل لم يكن متناسبا مع هول الحدث، بل إن إيالة تونس ومملكة المغرب لم تبديا مواقف شجاعة وسلمتا بالأمر الواقع، والأمر من ذلك أنهما حاولتا الاستفادة من هذا الحدث لتحقيق بعض المكاسب السلطوية فقد أيد باي تونس الاحتلال الفرنسي للجزائر وهنأ قائد الحملة على الانتصار وتفاوض مع "كلوزيل" لإبرام معاهدة تلتزم فيها تونس بتسيير حملة بحرية إلى وهران ومقاومة باي قسنطينة مقابل تتويج مصطفى أخ باي تونس على إقليم قسنطينة[2]، وأما سلطان المغرب فقد توجه إليه أعيان قبائل الغرب الجزائري طالبين عونه، واستقبلهم السلطان بحفاوة وعين ابن عمه علي بن سليمان حاكما على تلمسان، وبعد فترة وجيزة طالبت فرنسا برحيل القوات المغربية وهددت السلطان، وأمام اشتداد الضغط الفرنسي قرر السلطان سحب خليفته من تلمسان وتخلى عن مسؤولياته، كما تخلى عن مؤازرة الأمير عبد القادر تحت طائلة الضغوط الفرنسية[3].

سادسا - ردود الفعل الوطنية والمقاومة بالمتيجة

اعتقد القادة الفرنسيون بعد احتلال مدينة الجزائر في الخامس جويلية 1830 أن الجزائر فتحت لهم أبوابها، واغتر الجنرال "دي بورمون" فكتب يقول

---

1 انظر، جلال يحي: **المرجع نفسه**، ج1، ص – ص 349- 350.

2 انظر بتفصيل موقف بايات تونس من الاحتلال الفرنسي للجزائر، عميراوي: **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص–ص64–70، عبد الجليل التميمي: مغامرة الحماية التونسية على وهران عام 1830، **المجلة التاريخية المغاربية**، تونس عدد 5،(1976) ص– ص5–19.

3 **انظر الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج9، ص - ص 27- 28.

لحكومته: "إن العرب ينظرون إلينا كمحررين لهم، وأن الجزائر ستصبح مفتوحة كلها وتحت نفوذنا قبل مضي خمسة عشر يوما"[1]، لكن الواقع كذب ذلك وأبان للفرنسيين أن التوسع خارج مدينة الجزائر أمسى صعبا أمام المقاومة التي أبداها سكان المتيجة، وأما التوسع في كامل القطر الجزائري فلم يتحقق إلا بعد مرور ما يناهز القرن من احتلال مدينة الجزائر.

لقد أظهر الجزائريون مقاومة مستميتة ضد التواجد الفرنسي بالجزائر وتجلى ذلك من خلال الاشتباكات الأولى بمدينة الجزائر والتي استمرت عشرون يوما بعد تسليم المدينة، وقد شهد "كلوزيل" ذاته بحدتها قائلا: "لم تقتصر مقاومة الجزائريين عند الدفاع عن القصر، بل إنهم قاوموا بضراوة في القصبة وعند باب عزون، وتميزت المقاومة داخل القلعة بالعناد والتنظيم، فكان المقاتلون يحتلون فورا مكان من يقتل، ولم يتخل سدنة الأسلحة عن أسلحتهم ومدافعهم إلا بعد أن أصبحت هذه الأسلحة معدومة الفائدة ومدمرة..."[2]، وقد تواصلت مقاومة سكان مدينة الجزائر لأيام، ثم انتقلت المقاومة إلى خارج المدينة لتفرض حصارها على الجيش الفرنسي، وأحس الفرنسيون في مدينة الجزائر بالاختناق، مما جعل "دي بورمون" يفكر في كسر هذا الحصار بكل السبل الممكنة[3].

وقد اتخذت المقاومة الجزائرية للاحتلال منذ البداية اتجاهين مختلفين، المقاومة السياسية والمقاومة المسلحة، وكلاهما يعبران عن الرفض الكامل للاستعمار الفرنسي، ويمكننا أن نميز فئات ثلاث اشتركت في خوض المقاومة

---

1 انظر مياسي: المرجع نفسه، ص 21.

2 **La resistance armee algerienne (1830 - 1920), etude documentaire**, Ministere de la defense nationale, Alger, 1974, pp 17 - 19

3 كان من بين أعمال دي بورمون خلال هذه الفترة محاولة تنظيم إدارة مدينة الجزائر اعتمادا على أعيانها، وتسيير حملة إلى البليدة جوبهت بمقاومة عنيفة، كما توجهين حملتين خارج العاصمة واحدة باتجاه عنابة والأخرى باتجاه وهران انظر ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، مج 1، ص - ص 32- 35.

السياسية، هي أهل الحضر الطامحين في السلطة، وأنصار التيار العثماني، والتيار الفرنسي الذي دخل في خدمة الاحتلال، فإثر احتلال مدينة الجزائر وطرد الأتراك وجه القادة الفرنسيون أنظارهم إلى فرز فئات اجتماعية يمكن اعتمادها في تسيير إدارة البلاد، فأولوا فئة الحضر اهتماما خاصا باعتبارها فئة ساخطة على الأتراك وعارفة بأوضاع البلاد ومستعدة للتعامل مع الفرنسيين، فأسندت لبعضهم مناصب هامة فتولى منصب آغا العرب حمدان بن أمين السكة وأحمد بوضربة رئيسا لأول مجلس بلدي لمدينة الجزائر، ولكن هذه الفئة سرعان ما اكتشفت نوايا وأهداف السياسة الفرنسية فنددت بمشاريعها الاستيطانية ونادت بفكرة الحكم المحلي الإسلامي للجزائر، لكن الإدارة الفرنسية تنكرت لها وعملت على عزلها، وكانت تجربة حمدان خوجة في التصدي للسياسة الفرنسية والتشهير بها نموذجا مثمرا للمقاومة السياسية المبكرة[1].

وقد حاول المفتي محمد بن العنابي تزعم المقاومة لكن الإدارة الفرنسية تفطنت لتحركاته وسارعت الى نفيه، وخاض في منفاه نشاطا حثيثا للدعوة إلى نصرة بلاده ونشر عدة كتب ورسائل بالمشرق العربي تدعوا إلى استرجاع السيادة العثمانية الإسلامية على الجزائر، وقد حاولت بعض العناصر المحسوبة على التيار العثماني إيجاد قدم لها في الإدارة الجديدة لكن دون جدوى، ومن هذه العناصر نذكر ابراهيم بن مصطفى باشا الذي عين في مجلس بلدية الجزائر.

ومن بين أنصار الإدارة الفرنسية الذين اجتهدوا في الحفاظ على مصالحهم ومصالح الجزائريين نذكر حمدان بوركايب الذي عين آغا العرب ثم نفي الى فرنسا، ومصطفى بن الحاج عمر الذي تولى بايلك التيطري.

---

1 انظر بالتفصيل عن المقاومة السياسية لحمدان خوجة وزملائه، ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص 101- 116، وعميراوي حميدة: **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827- 1840)**، دار البعث، قسنطينة، 1987.

وقد تجندت التيارات الثلاث لمقاومة السياسة الفرنسية بكل السبل الممكنة، فكانت ترفع العرائض وتطالب بحقوق الجزائريين وبإشراكهم في إدارة بلادهم، ولكن الإدارة الفرنسية التي استغلتهم في مرحلة بداية الاحتلال لحاجتها الماسة الى خدماتهم ما لبث أن تنكرت لهم، فقام كلوزيل (1835-1837) باضطهادهم والتخلص منهم، متهما إياهم بالخيانة ودعم المقاومة[1].

وأما أنصار المقاومة المسلحة فقد اختاروا نهج الجهاد المسلح والاستمرار في المقاومة، وكانوا كثر يقودهم زعماء القبائل والأعيان ورجال الدين، وقد جندوا سكان مدينة الجزائر والمتيجة لحصار الجيش الفرنسي في حدود مدينة الجزائر وعدم السماح له بتجاوزها، ثم بدؤوا يخططون لشن الهجمات ضد الفرنسيين، وقد كانت مقاومتهم مشتتة ثم تحالفوا على أيدي الزعامات الدينية والأسرية وقرروا التصدي للفرنسيين، وتسمي حركتهم الجهادية بمقاومة أرياف المتيجة، ومن أبرز قادتهم ابن زعموم وسيدي السعدي والآغا محي الدين بن المبارك.

1- ثورة الحاج محمد بن زعموم:

تولى قيادة قبيلة فليسة في مقاومة الاحتلال الفرنسي، وخطط لمنع تقدم الجيش الفرنسي نحو البليدة، وقد هاجم قوات "دي بورمون" أثناء عودتها من حملة البليدة، واقتحم في نوفمبر 1830 المدينة وأباد الحامية الفرنسية المرابطة بها، وتدعمت انتصارات ابن زعموم بالبليدة إثر انضمام كثير من زعماء قبائل المتيجة لمقاومته ومنهم الحاج سيدي السعدي، وتمكن في صيف وخريف 1831 من شن عدة هجمات ناجحة على المراكز الأمامية للفرنسيين بوادي الحراش[2].

---

1 ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص – ص 108- 113.

2 ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، مج1، 119- 123.

2 - ثورة الحاج علي السعدي:

الحاج علي السعدي من عائلة دينية خرج من مدينة الجزائر إثر دخول القوات الفرنسية إليها وعمل على تجنيد قبيلته في سهل المتيجة، وقد أيد إبن زعموم في مقاومته بالبليدة، وبفضل تأثيره الديني استطاع لأن يدفع سكان عرب المتيجة لمهاجمة الأوروبيين في القليعة وبوفاريك، وقد خاض معركة كبرى ضد القوات الفرنسية في أكتوبر 1832، وانظم سيدي علي السعدي فيما بعد لمقاومة الأمير عبد القادر[1].

3 - ثورة الآغا محي الدين ابن المبارك

نظرا للوضع الذي آل إليه الجيش الفرنسي إثر اشتداد مقاومة المتيجة عمل "برتزين" لمفاوضة أعيان بوفاريك، فنصحوه بالتقرب من الحاج محي الدين باعتباره المؤهل للتوسط بين سكان المتيجة وقوات الاحتلال لأنه يحضى بسمعة طيبة وزعامة دينية، وتم الاتفاق على توليته آغا للعرب مقابل تعهد فرنسا بدفع مبلغ 70 ألف فرنك سنويا وأن يبقى الوضع كما هو عليه، وعند مجيء "دوروفيقو" بسياسته البوليسية عمل على التنصل من الاتفاق المبرم فأعلن محي الدين الثورة على الفرنسيين، وعقد في سبتمبر 1832 اجتماعا تنسيقيا مع ابن زعموم وسيدي علي السعدي دعا إلى مواصلة المقاومة وتوحيدها، وقد استمر في مقاومته إلى أن عينه الأمير عبد القادر خليفة له على إقليم مليانة[2].

4 - ثورة محمد بن عيسى البركاني بشرشال

التف سكان شرشال حول الزعامات القبلية والدينية لمقاومة المحتل الفرنسي، وانتخبوا محمد البركاني قائدا للمقاومة، قاوم الفرنسيين لمدة ثلاث سنوات والتحق بالأمير عبد القادر بواسطة صديقه محي الدين بن المبارك، وقد ربط صلات وطيدة مع زعماء المقاومة في المتيجة، استفاد منها فيما بعد عندما

---

1 **المرجع نفسه**، ص- ص 123- 129.

2 جمال قنان: **قضايا ودراسات**، **مرجع سابق**، ص 108.

تولى خلافة المدية، واصل مقاومته الى جانب الأمير عبد القادر واستشهد في معركة الزمالة الشهيرة عام 1843[1].

5 - ثورة سي أحمد بومزراق

أعلن باي التيطري بومزراق خضوعه للفرنسيين لكن "كلوزيل" اتهمه بالخيانة وعين بدله مصطفى بن عمار لقمع اضطرابات الإقليم، وبعد أسر الباي بومزراق ونفيه إلى الإسكندرية تمكن ابنه سي أحمد من قيادة الثوار بالمدينة وتحقيق عدة انتصارات على الفرنسيين، واستقر بالمدية يجند الناس للجهاد ثم أعلن ولاءه للأمير عبد القادر عام 1834، وهي السنة التي قرر فيها الثائر موسى الدرقاوي دخول المدية[2].

ويبدوا لنا أن مجموع هذه الثورات التي كانت ردود فعل أولية مشتتة مثلت حركة مقاومة عنيفة، وخلقت صعوبات شتى للمحتل خلال سنوات 1830 – 1834، جعله يعيد حساباته ويخطط بطرق شتى لدخول المتيجة والبليدة والمدية، ولعل ذلك هو ما شغله عن مد نفوذه الى اقليمي شرق وغرب الجزائر، وأتاح الفرصة للمقاومة الوطنية (الأمير عبد القادر – أحمد باي) أن تحضر نفسها للمجابهة.

ومما سبق توضيحه نخلص للتأكيد أن حدث احتلال الجزائر لم يكن عرضيا أو بسبب حادثة المروحة، وإنما كان عملا مخططا ويهدف الى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لفرنسا، وأن المجابهة المباشرة بين قوة ايالة الجزائر والقوات الفرنسية أكدت مدى تفوق الطرف الفرنسي الذي تمكن في نهاية المطاف بإرغام داي الجزائر على الاستسلام، ولم يكن سقوط الجزائر الرسمية يعني استسلام الجزائر الشعبية، بل إن المقاومة حاصرت الجيش الفرنسي داخل مدينة

---

1 ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص130- 131.

2 **المرجع نفسه**، ص- ص 133-136، وجمال قنان: **المرجع نفسه**، ص 107.

الجزائر ومنعت تقدمه إلى المتيجة والتيطري، وكانت خير دليل على استماتة الجزائريين في الدفاع عن أرضهم.

[2]
المقاومة المسلحة المنظمة للاحتلال الفرنسي
مقاومة أحمد باي

توزعت المقاومة الشعبية المنظمة للاحتلال الفرنسي بين شرق البلاد وغربها، حيث قاد المقاومة في شرق البلاد أحمد باي الذي مثل استمرارية الوجود العثماني، وقد ألحقت مقاومته بالفرنسيين هزائم متوالية وظلت تؤرق الإدارة الفرنسية الى غاية عام 1847، وفيما يلي نحاول التعرف على زعيم المقاومة وعلى مظاهر قوتها وانتصاراتها على الفرنسيين[1].

أولا: احمد باي والاحتلال الفرنسي للجزائر

يعتبر الحاج احمد باي من أشهر وجوه المقاومة في الجزائر، وان كان أصله كرغليا فهو يختلف عن غيره من دايات وبايات الجزائر بروحه ومشاعره الوطنية، فقد رفض الخضوع للسلطة الفرنسية وظل مؤمنا في مقاومته الصامدة بالسلطة العثمانية، وبثقة الشعب فيه في حمل راية المقاومة.

تولى الحاج أحمد حكم بايلك قسنطينة في عهد الداي حسين سنة 1826 وعمره 24 سنة، وكان قد برز كرجل كفء وهو يتولى رتبة" قائد العواسي" ثم خليفة للباي، حيث أثبت جدارته في القيادة والإدارة، وعندما تولى بايلك قسنطينة استغل مهاراته وعلاقاته الأسرية في إدارة الإقليم على أحسن وجه،

---

1 من أهم الكتابات التي تناولت شخصية ومقاومة احمد باي نذكر: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، وصالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850)**، د م ج، الجزائر، 1993، وبوضرساية بوعزة: **احمد باي رجل دولة ومقاومة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، وابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مج 1، ص - ص 138-166، ويحي بوعزيز: **ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين** ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ج1، ص – ص 61- 78.
Temimi abd eljalil, **Le beylik de constantine et Hadj ahmed bey (1830 - 1837)**, Tunis, 1978

ولأن أخواله من عائلة ابن قانة كان ارتباطه بالإقليم وثيقا، كما صاهر عددا من الأسر العريقة في الإقليم وقرب إليه العلماء والأعيان مما مكنه من تحقيق الاستقرار في إيالته[1].

وأثناء الغزو الفرنسي شارك أحمد باي في معركة اسطاوالي، وشاهد سقوط العاصمة وانهيار الجيش واستسلام الداي حسين، فقرر الانسحاب بقواته إلى عاصمة إقليمه قسنطينة، وأثناء الطريق أدركه رسول القائد "دي بورمون" يطلب منه الاستسلام مقابل الاحتفاظ بمنصبه الإداري وحقوقه، لكنه رفض وواصل سيره نحو قسنطينة. وقبل دخوله المدينة عرف أن خصومه الأتراك قاموا بانقلاب ضده وعينوا بايا جديدا مكانه يدعى حمود بن شاكر، غير أن أنصاره بقيادة علي بن عيسى ومحمد بن الفكون وابن قانة تحركوا عندما علموا برجوعه وقضوا على المتآمرين[2].

وما إن استقر أحمد باي في قسنطينة حتى وصلته رسالة "كلوزيل" التي تتضمن تعيينه بايا على قسنطينة باسم الملك الفرنسي شريطة أن يدفع له الجزية، فجمع أحمد باي ديوانه واستشاره في موضوع الرسالة، وكان موقفه الرفض التام باعتبار أن الحاج أحمد باي يستمد سلطته الشرعية من الشعب ومن السلطان العثماني المسلم لا من ملك فرنسا الكافر[3]. وقرر "كلوزيل" عندها استصدار قرار عزله، وبدا يخطط لإضعاف موقفه بتوقيع معاهدة تعاون مع باي تونس، وحاول بعدها "دو روفيقو" إقناع أحمد باي بالاستسلام عن طريق مبعوثه حمدان خوجة لكنه أبى الاعتراف بالسيادة الفرنسية، وسعى "دو روفيقو" الى استغلال الخلافات التي كانت بين الباي وبين بعض قادة القبائل، والاستعانة

---

1 حول حياة وجهود الباي احمد انظر، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، مصدر سابق، ص – ص 115- 125، وصالح فركوس: **المرجع نفسه**، ص – ص - 21
2 **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص– ص 16- 19، حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص – ص 221-222
3 **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر السابق، ص20

ببايات تونس لمحاصرته ومنع اتصاله بالدولة العثمانية[1]، وبذلك فقد كان أحمد باي يواجه عدة جبهات في وقت واحد:

- جبهة بايات تونس ودسائسهم لدى السلطان العثماني.
- جبهة ابراهيم الكريتلي الذي أعلن نفسه بايا على عنابة وطالب بالإيالة كلها.
- جبهة ضد باي التيطري الذي أعلن نفسه باشا وطلب من أحمد باي الاعتراف به.
- جبهة فرحات بن السعيد الذي عزله أحمد باي وعيَن بدله خاله بوعزيز بن قانة.
- جبهة فرنسا التي تحبك الدسائس ضده وتطالبه بالاستسلام[2].

ولم يقف أحمد باي مكتوف الأيدي، فبعد استشارة ديوانه بادر باتخاذ عدة إجراءات لتأكيد نفوذه وتنظيم صفوفه، وأعد جيشا قويا اعتمد فيه على العنصر العربي وعمل على تحصين عاصمته قسنطينة، ونصب نفسه باشا على الجزائر باقتراح من الديوان، وأمر بضرب السكة باسمه، وأرسل بعثة الى الباب العالي لتأكيد ولائه وطلب المساعدة، وخرج لمحاربة ابراهيم الكريتلي وفرحات بن السعيد ومحاصرة القوات الفرنسية، وتمكن من استرجاع السيادة الإقليمية والاستعداد لمجابهة الفرنسيين[3].

وكان الصدام الأول بين الجيش الفرنسي وقوات أحمد باي بمدينة عنابة في سبتمبر 1831، وقد تمكن الجيش الفرنسي من احتلال المدينة في مارس 1832

---

1 انظر صالح فركوس: **المرجع نفسه**، ص-ص63-67، وعميراوي حميدة: **المرجع السابق**، ص ص 67- 83

2 انظر بتفصيل، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص 21- 29، يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص - ص 64ـ 66

3 **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص ص 26- 28، 33. ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص - ص 140-141

وتولى يوسف المملوك الإشراف على المدينة والقيام بمهمة إخضاع القبائل المجاورة لها، وحدثت مواجهات كبرى في بجاية والمدن الساحلية، وأحس القادة الفرنسيون بالحصار المفروض عليهم في المدن الساحلية، واقتنعوا ـــ اثر فشل مخططاتهم التفاوضية - بضرورة احتلال عاصمة الإقليم كسبيل لإخضاع الإقليم وكسر شوكة أحمد باي, فجهزوا حملة لاحتلال مدينة قسنطينة في نوفمبر 1836[1].

ثانيا: معركة قسنطينة الأولى 1836:

كان الجنرال "كلوزيل" يتحرق شوقا لاستعادة مجده ومكانته العسكرية التي قضت عليها مقاومة الأمير عبد القادر، فقرر الهجوم على عاصمة إقليم قسنطينة، وقد هون عليه يوسف المملوك يسر احتلالها، حتى أنه أعرب له أن احتلال قسنطينة: "لا يعدو أن يكون مجرد نزهة"، وعلم أحمد باي أن الفرنسيين حشدوا قوات ضخمة في عنابة (8700 جندي) للقيام بحمله كبرى على قسنطينة، فأعد العدة ونظم جيشه ووضع خطته العسكرية لمواجهة الحملة التي لم يستخف بها.

زحفت القوات الفرنسية عن طريق قالمة الى قسنطينة فبادرها أحمد باي بقواته وخاض معها هجمات الكر والفر، وأقام معسكره بمكان يدعى وادي الكلاب، والتقى الجيشان في عقبة العشاري يوم 20 نوفمبر 1836، وتظاهر أحمد باي بالتراجع أمام التفوق الفرنسي غير أنه لم يتوقف عن الاشتباك بها واستتراف قدراتها حتى دخل قسنطينة. وأقام "كلوزيل" معسكره بالمنصورة وسيدي مبروك، وبدأ يقصف المدينة بالمدافع، ونشبت عدة معارك جانبية يوم 22 نوفمبر، حاول الفرنسيون خلالها المخاطرة بكل قواتهم لدخول المدينة لكن دون جدوى، حيث واجههم المقاومون بكل بسالة، وزاد سوء حالة الطقس

---

1 ارسل دو روفيقو حمدان خوجة لمفاوضة احمد باي في امر الاستسلام، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص- ص33- 37.

المطر في تقهقر قواهم، وأحس "كلوزيل" بخيبة الأمل فأمر قواته بالانسحاب في اتجاه قالمة, وفي الطريق لاحقتهم قوات أحمد باي وغنمت منهم مغانم كثيرة، وكان لهذا الانتصار وقع كبير، رفع الروح المعنوية للمقاومين وسكان المدينة وأدى إلى استدعاء "كلوزيل" وعزله[1].

ثالثا: الحملة الفرنسية الثانية على قسنطينة أكتوبر 1837:

دفعت الهزيمة الثقيلة التي حلت بالفرنسيين سنة 1836 إلى الإصرار على احتلال قسنطينة والانتقام لهزيمتهم، وقد توقع أحمد باي ذلك فأعاد تحصين المدينة واستعد للجولة الثانية بتعبئة الجيش والمتطوعين، كما راسل السلطان العثماني يعلمه بانتصار المسلمين ويطلب دعمه السريع، ورد عليه بإرسال أربع سفن بعساكرها الى ميناء تونس غير أن باي تونس المهدد من قبل الفرنسيين منع إنزالها فعادت أدراجها، وحاول الجنرال "دامريمون" مفاوضة أحمد باي، لكن هذا الأخير رفض شروطه وخرج لقتال الفرنسيين ببلاد عمر قرب عنابة[2].

أعد الفرنسيون جيشا ضخما مكونا من 11 ألف جندي بقيادة "دامريمون" واستعد أحمد باي لمواجهة الفرنسيين، وقد ترك حامية صغيرة بالمدينة وخرج لملاقاتهم، وهاجمهم في معسكرهم بمجاز عمار لمدة ثلاثة أيام، لكنه فشل في صد زحفهم، وتمكن الجيش الفرنسي من فرض الحصار على مدينة قسنطينة، والاستفادة من الأخطاء السابقة، حيث تعرف على نقطة الضعف في تحصين المدينة وركز على ضربها بالمدفعية، وأبدى القسنطنيون صمودا كبيرا في الدفاع عن المدينة، وتمكنوا من قتل قائد الحملة "دامريمون" وعدد من الضباط، وكاد المقاومون أن يحققوا النصر لولا أن الجيش الفرنسي تمكن من فتح ثغرة للتوغل

1 حول معركة قسنطينة الأولى انظر: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص- ص 46-57، وابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص- ص 159- 163، وبوعزيز: **المرجع نفسه**، ج1، ص - ص 68 - 69.

2 انظر: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر نفسه، ص.

في المدينة يوم 13 أكتوبر 1837، وقيل أن عناصر عميلة تواطأت مع الجيش الفرنسي فسهلت دخوله، وداخل المدينة جاء دور المقاومة الشعبية في الشوارع، فكانت ملحمة حقيقية أكدت استماتة السكان في الدفاع عن مدينتهم، وقد أباح "فاليه"خليفة "دامريمون" المدينة، فمكر فيها الجنود قتلا وسلبا[1].

رابعا: استمرار مقاومة أحمد باي

بعد سقوط المدينة وضع أحمد باي مخططا لمقاومة الفرنسيين، اعتمد فيه على تهديد خطوط مواصلاتهم بين عنابة وقسنطينة وتجميع قواته في شكل زمالة متنقلة، غير أن خاله ابن قانة اعترض على هذا المخطط وأراده أن يحارب خصمه فرحات بن السعيد بالصحراء أولا ثم الفرنسيين ثانيا، وهي الخطة التي اعترف أحمد باي بأنها سبب هلاكه[2]. وحينما كان أحمد باي يستعد للانسحاب نحو الصحراء اتصل به في معسكر أم الأصنام قرب باتنة رسول من قبل قائد القوات الفرنسية يطلب منه الاستسلام، وأجابه احمد باي بالرفض واخذ طريقه إلى بسكرة[3].

وعند وصول أحمد باي الى لوطاية شمال بسكرة علم أن فرحات بن السعيد يلاحقه، فخاض معه أول مواجهة انتصر فيها فرحات بن السعيد واحتجز عدد من الرهائن وراسل الماريشال "فاليه" يخبره بالنصر الذي أحرزه ويطلب دعمه ليدخل في مواجهات مع ابن قانة وأحمد باي، وكانت بسكرة وواحاتها محلا لمجابهات عديدة تمكن أحمد باي من إلحاق الهزيمة خلالها بقوات فرحات بن السعيد، ولما أحس بن السعيد بتلكؤ القوات الفرنسية عن دعمه

---

1 انظر عن الحملة الفرنسية الثانية على قسنطينة، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة** المصدر السابق، ص- ص 60- 76. وأبو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص- ص 162-166، وبوعزيز: **المرجع نفسه**، ج1، ص- ص 71- 72، وصالح فركوس: **المرجع السابق**، ص – ص: 71– 78، و Temimi abd eljalil, **op cit**, p 195 et apres

2 مذكرات **احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، مصدر سابق، ص – ص 76- 77.

3 انظر صالح فركوس: **المرجع نفسه**، ص – ص 78 – 79.

أعلن ولاءه للأمير عبد القادر، وبعد مواجهات عنيفة أجبر أحمد باي وابن قانة على التروح من بسكرة والاتجاه شمالا نحو باتنة، و لم يلبث ابن قانة أن تخلى عن أحمد باي وخضع للفرنسيين، ليواصل احمد باي مقاومته معتمدا على القبائل المساندة له[1]، وقد استقر احمد باي شهرين تقريبا لدى قبيلة الحراكتة بالاوراس، ثم انتقل الى وادي ريغ، وعاد في عام 1842 الى الاوراس، واستمر في اتصالاته بالقبائل الثائرة وخوض المعارك ضد القوات الفرنسية وأعوانها[2].

ونظرا للمخاطر التي ظل يشكلها احمد باي، قررت القوات الفرنسية شن هجوم كاسح في أفريل 1844 للقضاء على مقاومته لكنها لم تنل منه، وظل أحمد باي ينتقل بين قبائل الاوراس داعيا للجهاد، وكان يجد مساندة قوية من قبيلة أولاد سلطان، وبينما كان في جبل أحمر خدو اتصلت به السلطات الفرنسية وعرضت عليه الاستسلام وإعادة أملاكه إليه ليعيش في أي بلاد إسلامية، فقبل العرض بعدما تقدم به العمر وضعفت قواه، فذهب إلى باتنة في 5 جوان 1848 ومنها إلى قسنطينة ثم نقل إلى الجزائر العاصمة وظل تحت الرقابة حتى وفاته سنة 1850[3].

وهكذا فقد صمد أحمد باي في مقاومته التي امتدت ثمانية عشر عاما دون أن يتخلى عن واجب الجهاد، وتغلب على صعاب جمة لإنجاح مقاومته، وفاجأ القادة الفرنسيين بمواقفه وصموده وبطولاته، وبرهن عن إخلاصه للسلطة العثمانية ولشعبه الذي وضع ثقته فيه، وقد أرسى أحمد باي نظام دولة وجهاز مقاومة، ساهما في تأكيد صمود مدينة قسنطينة واستمرار تأجج المقاومة، كما استمر في مقاومته بعد سقوط قسنطينة بكل عزيمة وإصرار، ولكن ظروفا عديدة ساهمت في تقهقر مقاومته يأتي على رأسها مساعي المستعمر العديدة لكسر هذه

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص ص 73- 74.

2 **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر السابق، ص- ص 97-101، ويحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص- ص 70- 75.

3 صالح فركوس: **المرجع نفسه**، ص- ص 99 - 102.

المقاومة وإضعافها ومحاصرتها، وسوء العلاقة مع بعض قادة القبائل ومع الأمير عبد القادر، وقد اجتهدت فرنسا في توسيع شقة الخلاف بينهما خدمة لمصلحتها في احتلال الجزائر.

[3]
المقاومة المسلحة المنظمة للاحتلال الفرنسي
مقاومة الأمير عبدالقادر

تعد مقاومة الأمير عبد القادر من أقوى المقاومات التي واجهت الاحتلال الفرنسي، وقد تميزت بتنظيمها وشموليتها لأنحاء واسعة من غرب الجزائر ووسطها. حيث تمكن الأمير عبد القادر من تعبئة الجزائريين لحمل راية الجهاد، وإرساء النظم الحديثة للدولة في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والإدارية والاجتماعية، مما أعطى مقاومته مفهوما أوسع، وأمدها بالقوة والصلابة التي سمحت بصمودها لخمسة عشر عاما، وفيما يلي نحاول التعرف على ظروف اندلاع هذه المقاومة وتطوراتها وانجازاتها[1].

أولا – أوضاع إقليم وهران ومبايعة الأمير عبد القادر:

بعد احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر وتوسعهم في المنطقة الغربية بدأت الفوضى والإضطرابات تعم إقليم وهران، وقد حاول الباي حسن الاستنجاد بمحي الدين والقبائل الغربية، لكنهم رفضوا ذلك بتدبير من الأمير عبد القادر خوفا من ثأر القبائل التي كانت تعاني من الاضطهاد التركي، وبعد احتلال ميناء

---

1 نعتمد في استعراضنا لمقاومة الأمير عبد القادر المصادر والمراجع الآتية، محمد بن الأمير عبدالقادر: **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبدالقادر**، ط2، دار اليقضة العربية، بيروت، 1964، و**مذكرات الأمير عبدالقادر**، تحقيق محمد الصغير بناني واخرون، دار الامة، الجزائر، 1995، وشارل هنري تشرشل: **حياة الامير عبدالقادر**، تر، ابو القاسم سعدالله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، واسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبدالقادر**، ش و ن ت، الجزائر، 1975، أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري، 1808-1847**، ش و ن ت، آلجزائر، 1983، 2ج، وابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، مج1، 166- 182، ويحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج1، ص – ص 34- 54،
Azan Paul, **Amir Abdel kadaer, du fanatisme musulman au patriotisme français**, paris, 1929

المرسى الكبير استسلم الباي حسن للفرنسيين في7 جانفي1831، وقد رحل ليعيش في الإسكندرية تاركا الإقليم بدون قيادة ولا إدارة ولا جيش.

وإثر سقوط مدينة وهران واجه الفرنسيون حملات هجوم متوالية من طرف القبائل العربية شارك فيها محي الدين وابنه عبد القادر، الأمر الذي جعل "كلوزيل" يفكر في تعيين باي تونسي يحكم وهران مؤقتا ويدفع مقابل ذلك أموالا لفرنسا. وكان إقليم وهران في هذه المرحلة في حاجة الى زعيم يقوده وينظم مقاومته، ووجد أعيان القبائل وعلماؤها رغبتهم في شخص محي الدين الذي اشتهر بسمعته الطيبة، إلا أن محي الدين أشار عليهم بالتوجه الى السلطان المغربي باعتباره يمثل أقرب سلطة إسلامية شرعية بالمنطقة ويمتلك القوة للوقوف في وجه فرنسا، فتوجه وفد من الأعيان إلى فاس وحادث السلطان عبدالرحمان في الأمر، فعين ابن عمه حاكما على تلمسان، لكن الحكومة الفرنسية لم تقبل بهذه العلاقة الجديدة بين أهالي الجزائر والسلطان المغربي، فأنذرته وطلبت منه الانسحاب من الجزائر، فأمر ابن عمه بالعودة فى الحال، ورجعت البلاد الى ما كانت عليه من فوضى واضطرابات[1].

أمام هذا الوضع الخطير ألح زعماء القبائل والأعيان على محي الدين أن يقبل الإمارة، فقال لهم: "ما دمتم تصرون على أن أكون سلطانكم فإني أقبل، ولكن أتنازل عن ذلك لابني عبد القادر"، وحظي اقتراحه هذا بالرضا من طرف الحاضرين لما تتمتع به شخصية عبد القادر من أهلية وكفاءة وأخلاق.

وعبد القادر هو الابن الرابع لمحي الدين، ولد في شهر ماي 1808 م في قرية القيطنة بسهل غريس، وبها نشأ وتعلم وشب على الفروسية، رافق والده الى الحج سنة 1826، وبعد تأدية الواجب الديني توجها إلى مدينة دمشق ثم عادا إلى مكة، ومنها رجعا إلى الجزائر بعد رحلة استغرقت أكثر من سنتين، دخل

---

1 انظر محمد بن الأمير: **المصدر السابق**، ص وابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص-ص 170- 172

إثرها عبد القادر في شبه عزلة تامة للتعبد والتعلم، فدرس خلالها العديد من الكتب الدينية والفلسفية والأدبية، الأمر الذي أضفى على شخصيته ــ فضلا عن الشجاعة والفروسية - سمات التدين والحكمة والتبحر في العلوم[1].

وقد قبل عبد القادر الإمارة بعد أن استجاب الأعيان لشروطه، والتي تقوم على السمع والطاعة وتطبيق الشريعة الاسلامية، وتمت بيعته يوم 27 نوفمبر 1832 في وادي غريس أميرا وحاملا للواء الجهاد، وبعد انتهاء مراسيم البيعة دخل الأمير مدينة معسكر وقد غصت الطرق بالرجال والنساء والولدان مهللين ومرحبين بسلطانهم الجديد، وانتقل الأمير الى وادي خصيبة حيث كان في انتظاره عشرة ألاف فارس، فبايعوه على السمع والطاعة، وأمر الأمير عبد القادر بتحرير صك البيعة، وكاتب رؤساء القبائل في جميع أنحاء القطر لتبليغهم بأمر البيعة "وإن الإمارة الإسلامية والقيام بشعائر الملة المحمدية قد آل أمرهما الآن الى ناصر الدين السيد عبد القادر بن محي الدين"، وانه سوف يطبق الشريعة المطهرة ولا يقتفي آثار الأتراك من قبله، ويحافظ على أموال الناس، ويرفع راية الجهاد ضد المحتلين، وهكذا انتشرت أخبار البيعة الأولى فسارعت الوفود التي تمثل مختلف القبائل للمثول أمام الأمير، وانعقد اجتماع عام حضره جمهور العلماء والأعيان تم فيه عقد البيعة الثانية يوم 4 فيفري 1833[2]، وبها انتقلت السلطة في الجزائر الى الأمير عبد القادر.

ثانيا: بداية المقاومة واضطرار الفرنسيين لتوقيع معاهدة "ديميشال" 1834 م:

شكل الأمير عبد القادر بعد المبايعة حكومته وأنشأ مجلسا للشورى وباشر تنظيم شؤون إمارته، وعلى إثر الانتصارات التي حققها بادر الجنرال "ديميشال"

1 انظر مزيدا عن جوانب شخصيته الفذة، شارل هنري تشرشل: **حياة الامير عبدالقادر**، مصدر سابق، ص- ص39-48 ويحي بوعزيز: **الامير عبدالقادر رائد الكفاح الجزائري**، ط، دمشق، 1964.

2 محمد بن الامير: **المصدر نفسه**، ص 146- 164 ومياسي ابراهيم: **المرجع السابق**، ص - ص 28- 34.

للاتصال به لطلب توقيف القتال وابرام عقد صلح، وبعد محادثات بين الطرفين وتقديم كل واحد لمطالبه وشروطه اقترح "ديميشال" على ابــن عــراش وزيــر خارجية الأمير دمج هذه الشروط ببعضها للخروج بمعاهدة موحدة تحتوي على أهم ما جاء في الوثيقتين، وتمت المصادقة على الاتفاقية التي أصبحت بعد ابرامها مثار جدل بين الطرفين، حيث أولها كل طرف على حسب اجتهاده الخــاص، ومما جاء فيها:

1- توقيف الحرب بين الفرنسيين والعرب وتعيين ممــثلين للأمــير في وهــران ومستغانم وارزيو، والسماح بإقامة الضباط الفرنسيين في مدينة معسكر.

2 - إن دين وعادات العرب تكون محل احترام.

3 - يطلق سراح كل المساجين من الجانبين.

4 - حرية التجارة تكون كاملة وشاملة.

5 - يعيد الأمير كل العسكريين الفرنسيين الفارين، ويعيد الفرنسيون كل العرب الفارين من قبائلهم.

6 - يحصل كل أوربي يسافر داخل البلاد على جواز سفر موقعا عليه من طرف ممثل الأمير ومصادق عليه من طرف القائد العام للجزائر[1].

وقد كتبت هذه الشروط في أعمدة متوازية بالعربية والفرنســية ووقعهــا الطرفان، واعتبر كل واحد بنودها نصرا له، فقد سارع الجنرال "ديميشــال" إلى إخبار حكومته معتقدا أن إقليم وهران قد استسلم له، حيث رأى الأمير عبــد القادر أنه أرغم الفرنسيين على طلب السلم ووضع شــروطه الخاصــة دون أن يدفع أية جزية، وأن الجنرال "ديميشال" اعترف بدولته المستقلة حين عرض عليه تعيين واستقبال القناصل وتوقيع تأشيرات السفر[2].

---

1 انظر ظروف عقد المعاهدة ونصها كاملا، شارل هنري تشرشل: **المصدر السابق**، ص – ص 73–81، وزوزو عبد الحميد: **المصدر السابق**، ص– ص 74- 75.

2 يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر، مرجع سابق**، ج 1، ص– ص 36ـ 38.

ثالثا – أسس دولة الأمير عبد القادر:

بعد استتباب الأمر للأمير عبد القادر شرع في إرساء قواعد دولته على أسس إسلامية وعصرية حديثة حتى تكون قادرة على حمل لواء مقاومة العدو الفرنسي، وقد أظهر الأمير بمعرفته وحنكته مقدرة كبيرة في بناء دولة عصرية تقوم على تنظيم سياسي وإداري محكم، وجيش منظم، وعدالة صارمة، ونظام ضريبي دقيق، كما اهتم بالقطاعات الحيوية الأخرى، كإقامة مراكز للتجارة وإنشاء المصانع، وتشييد المدن والحصون، والاهتمام بالتعليم، وإنشاء المرافق العامة..الخ[1].

وألف الأمير حكومة مركزية سميت بالديوان، وعيَن على رأسه محمد بن العربي يساعده ثلاث نواب، كما أنشأ الأمير الحجابة والخزينة العامة والخزينة الخاصة، ثم عين كاتب دولة للأوقاف وكاتب دولة للشؤون الخارجية (ميلود بن عراش)، وأنشأ مجلس الشورى الذي يتألف من أحد عشر عضوا، يرأسه قاضي القضاة أحمد بن الهاشمي المراحي.

واتخذ الأمير مدينة معسكر عاصمة للإمارة وجعل لها مرفأ أرزيو، واهتم بمدينة تلمسان وبذل جهدا كبيرا في تحصينها ضد غزوات الفرنسيين، وشيد مدينة تاقدمت سنة 1836 واتخذها عاصمة لإمارته، كما أنشأ مدن بوغار ومليانة وسعيدة، باعتبارها عواصم يتردد عليها، وبعد سقوط تاقدمت في أيدي المحتلين سنة1841 أنشأ الأمير عاصمته المتنقلة "الزمالة"، وهي عاصمة من الخيام يقطنها ما بين خمسين وسبعين ألف نسمة من النساء والأطفال والشيوخ والعجزة، وبها جميع مرافق الحياة من تجارة وتعليم وصحة وغيرها، وقد اتخذ الأمير علما خاصا بدولته، وسك النقود، وعقد الكثير من الاتفاقيات الدولية،

---

1 شارل هنري تشرشل: **المصدر السابق**، ص 86، ويحي بوعزيز: **الامير عبدالقادر رائد الكفاح الجزائري**، مرجع سابق، ص 87 وما بعدها.

وقسم الأمير دولته الى ثمان مقاطعات (بعد أن كانت أربعة)، وجعل على كل مقاطعة خليفة، وهي: تلمسان ويترأسها محمد البوحميدي، معسكر ويتولاها مصطفى بن التهامي، ومليانة تحت قيادة الحاج محي الدين الصغير وبعده محمد بن علال بن المبارك، المدية تحت قيادة محمد البركاني، برج حمزة تحت قيادة أحمد بن سالم، مجانة بقيادة سي طوبال بن عبد السلام، الصحراء الشرقية تحت قيادة الحسن بن عزوز، الصحراء الغربية تحت قيادة سي قدور بن عبد الباقي، وكانت المقاطعة مقسمة الى دوائر، والدائرة الى مجموعة قبائل، وعين على رأس كل قبيلة قائد وعلى رأس كل عشيرة شيخ، وكان هذا التقسيم الإداري المحكم مفيدا في وصول أوامر وتعليمات الأمير إلى القاعدة الشعبية[1]،

ويبدو واضحا لنا أن الأمير عبد القادر كان رجل دولة وقائد مقاومة، وقد بعث مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة على أسس وطنية، وكان بفهمه وإدراكه قد سبق عصره في ضرورة الإصلاح والتحديث، والاهتمام بترسيخ مفهوم الدولة كأساس لإنجاح المقاومة.

رابعا: اشتداد قوة المقاومة وتوسع نفوذ الأمير عبدالقادر.

استغل الأمير عبد القادر معاهدة "دي ميشيل" في تنظيم مختلف شؤون الدولة وتوحيد كلمتها، ومد نفوذه إلى إقليم التيطري الذي سكتت عنه المعاهدة. وأمام ذلك خططت فرنسا للعودة الى الحرب من جديد وسعت لنقض المعاهدة، فشجعت زعيم الدوائر والزمالة على الثورة ضد الأمير، وطالبت بانسحاب الأمير من التيطري، ثم قامت بعزل "دي ميشيل" وتعيين "تريزيل"

---

1 ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، مج 1، ص – ص، 196– 202 ومياسي ابراهيم: **المرجع السابق**، ص– ص35–36، وعميراوي احميدة: **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، دار البعث، قسنطينة، 2000، ص– ص 94-115 و132 - 131 Azan Paul, **op cit,**

مكانه، وسعى هذا الأخير الى حماية قبائل الدوائر والزمالة التي لجأت إليه، وكان ذلك بمثابة اعلان حرب[1].

وقد حقق الأمير انتصارا باهرا على "تريزيل" في أول مواجهة معه وتوالت انتصاراته على الفرنسيين، وكانت معركة المقطع عام 1835 معركة فاصلة، فهي قد قوت من نفوذ وشهرة الأمير وحطت من سمعة الجيش الفرنسي[2]، وهذا ما دفع فرنسا الى إعادة تعيين الماريشال "كلوزيل" واليا عاما على الجزائر.

بادر "كلوزيل" باستعراض قواته في مدن الغرب الجزائري، وفي عهده اختار الأمير وسيلتين للمقاومة، هما وسيلة الحصار الاقتصادي الذي ضربه حول مدينة وهران ومنطقة الجزائر، ووسيلة فتح علاقات خارجية للتأثير على نفوذ فرنسا خارجيا، وكان تصميم "كلوزيل" مركزا على احتلال مناطق الإقليم الداخلية، فشن عدة غارات ناجحة، واستولى على مدينة معسكر في ديسمبر 1835 بعد أن أخلاها الأمير عبد القادر، ثم تلمسان في جانفي 1836، وأدت هذه الهزائم الى تحول في موقف بعض زعماء القبائل الذين مالوا إلى المعسكر الفرنسي مثل ابن المخفي والغماري ومصطفى بن اسماعيل[3].

لم تؤثر هذه المستجدات على عزيمة المقاومة، إذ عاد الأمير عبد القادر إلى مهاجمة الجيوش الفرنسية ومحاصرة المدن، وحقق في معركة وادي سكاك 1836 انتصارا كبيرا، وهذا ما جعل الجنرال "بيجو" يوجه له رسالة في ماي 1837 لطلب الصلح من جديد.

---

1 يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر، مرجع سابق**، ج1، ص- ص 38 -39.

2 وادي المقطع يقع بالقرب من سيق، وقعت المعركة يوم 27 جوان 1835، وقد باغت فيها الأمير القوات الفرنسية واعمل فيها القتل، حتى كاد يأتي على جميع قواتها لكن "تريزيل" فر بأعجوبة إلى وهران، وكان لهذه الهزيمة صدى واسع في الجزائر وفرنسا انظر، شارل هنري تشرشل: **المصدر السابق**، ص - ص95ـ 98، وابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص 176 .

3 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج1، ص - ص 39- 40.

خامسا – معاهدة التافنة والعودة الى الحرب من جديد:

تم التوقيع على معاهدة التافنة في 30 ماي 1837، وقد كانت فرنسا في أمس الحاجة إلى هدنة بالمنطقة الغربية للتفرغ لمعركة قسنطينة الثانية، وكسب فرصة لإعادة التنظيم والتموين، في حين كانت مكاسب المعاهدة بالنسبة للأمير في غاية الأهمية، منها كسب فترة من السلام والهدوء كان في أشد الحاجة إليها لتدعيم مركزه وتنظيم جيشه، خاصة وأنه ضمن توسيع ممتلكاته في ناحية وهران والتيطري وجهة الصحراء، وأجبر فرنسا على الاعتراف بسيادته على مساحة واسعة من القطر الجزائري[1].

لم تعمر هذه الهدنة طويلا، حيث كان الحاكم العام "فاليه" قد اجتهد في إقناع حكومته بمواصلة الحرب ويتآمر على الأمير عبد القادر إلى أن تمكن من إغراء ابن عراش بالتوقيع على معاهدة يعدل بها معاهدة التافنة، ثم أخذ في استفزاز الأمير وقام باجتياز مضائق البيبان وهي منطقة تابعة للأمير عبد القادر، وظل "فاليه" يجتهد في استدراج الأمير للحرب فعادت المواجهات من جديد في مرحلة حاسمة بالنسبة للطرفين[2].

وبعد عزل "فاليه" وتولي الجنرال "بيجو" شؤون الجزائر كحاكم عام (1841-1848) اتبع سياسة القهر والاضطهاد ضد الجزائريين، وانتهج خطة حرب الإبادة الشاملة ضد مقاومة الأمير، وقد أمر بحرق القرى وتدمير المزارع وطرد المعارضين وانتهج سياسة حرب الإبادة، وبذلك استطاع أن يحتل اغلب المدن التي كانت تحت سلطة الأمير حتى أصبح هذا الأخير مطاردا متنقلا بالزمالة، وقد وقعت هذه الأخيرة في أيدي العدو الفرنسي سنة 1843 عندما استولى عليها الدوق "دومال"، ونتج عن ذلك لجوء الأمير عبد القادر الى المغرب للاحتماء بالسلطان عبد الرحمان، لكن السلطات الفرنسية حذرت

---

1 شارل هنري تشرشل: **المصدر السابق**، ص ص 116- 124.

2 **المرجع نفسه**، ص – ص 41 – 46.

السلطان وشنت معركة ايسلي 1844، مما دفع السلطان الى التخلي عن حماية الأمير، وأن يطلب منه مغادرة بلاده، وأمام هذا الموقف العدائي دخل الأمير الى الجزائر بنية مواصلة المقاومة، وخاض معركة سيدي ابراهيم 1845[1]، وقد رأى بعدها الأمير أنه يستحيل عليه اجتياز خطوط الدفاع الفرنسية، ولم يتبق أمامه سوى الهروب الى الصحراء أو طلب الأمان، وفي 21 ديسمبر1847 بعث إلى "لاموريسيار" حاكم المنطقة الغربية طالبا الأمان، واستسلم لينقل إلى فرنسا، حيث قضى أربع سنوات سجينا الى أن أطلق سراحه وسمح له بالالتحاق بدمشق للإقامة بها، وتوفي هناك سنة 1883، بعد أن أكد حضوره الملفت في المشرق العربي.

وقد اجتمعت عدة عوامل أدت الى فشل مقاومة الأمير عبد القادر منها: تصميم فرنسا على احتلال كامل القطر الجزائري، وحشدها لترسانة عسكرية ضخمة ومتطورة، واستغلالها كل الفرص والوسائل للتأثير على وحدة المقاومة بالداخل ومنع اتصالها بالخارج. ولعل من أهم أسباب فشل مقاومة الأمير عبد القادر تشتت المقاومة بين شرق البلاد وغربها، فلو أمكن توحيد المقاومة لتغيرت كثير من الأحداث التاريخية ولأمكن ربما وقف الزحف الفرنسي.

ونخلص مؤكدين أن الأمير عبد القادر كان رجل دولة ومقاومة، فهو قد تمكن من بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة وتكوين جيش منظم حقق كثيرا من الانتصارات على القوات الفرنسية، كما أن أفكاره ومبادئه بعثت الروح الوطنية والدينية وجندت الجزائريين للاستمرار في مقاومة العدو الأجنبي، وهذا ما تجسد في المقاومات العديدة التي خاضها الجزائريون بعد ذلك.

---

1 انظر حول هذه المرحلة الحاسمة من مقاومة الامير، ابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص – ص 214- 220.

القسم الثاني

المقاومات الشعبية الجهوية

الأقل تنظيما وشمولية

1870 -1848

[1]
ثورة الزعاطشة عام 1849

إثر فشل مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي شهدت الجزائر عدة ثورات وانتفاضات عبرت عن رفض الجزائريين للوجود الاستعماري، وهي ثورات كانت ذات طابع إقليمي جهوي، ولم تكن في مستوى تنظيم وشمولية مقاومة الأمير عبدالقادر واحمد باي، ولعل ذلك كان سببا في فشلها، وقد تركزت هذه الثورات في مناطق القبائل والاوراس وواحات الصحراء، وتعتبر انتفاضة واحة الزعاطشة بالزيبان من أشهر هذه الثورات، اندلعت في ظروف حاسمة وشملت مناطق واسعة وشكلت هاجسا مقلقا للسلطات الفرنسية، ورغم أهمية هذه الانتفاضة فان الكتابات الوطنية حولها شحيحة، ولا تزال كتابات الضباط والقادة الفرنسيين تعتمد كمصادر لتاريخ الانتفاضة في ظل عدم توافر المصادر المحلية، وذلك على الرغم من أنها كتابات مجحفة واستعمارية في الغالب[1]، ونحاول فيما يلي دراسة هذه الثورة بالتعرف على أسبابها الحقيقية، ومراحلها الكبرى ونتائجها.

---

1 من بين الكتابات الفرنسية نذكر

General Herbillon, **Insurrerction survenu dans le sud de la province de constantine –relation du siege de zaatcha**, paris, 1863, et General Herbillon, **Quelques pages d un vieux cahier** (souvenirs de general herbillon) ;paris,1928, et commandant seroka, le sud constantinois de 1830 a 1855, **Revue Africaine**, n 56, annee 1912 p 375 .

ونشير إلى انه بدأت تظهر بعض الكتابات الوطنية التي عالجت موضوع انتفاضة الزعاطشة ومنها، يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر...**، ج1، ص– ص 86-95، وابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مج 1، ص – ص 329 - 340، وابراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص – ص 75- 91، واسماعيل العربي: **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، العدد التاسع (1995)، ص – ص 155- 163

أولا – أسباب الثورة:

الزعاطشة هي إحدى واحات الزاب الظهراوي تقع بالقرب من طولقة شمال مدينة بسكرة، وقعت تحت الاحتلال الفرنسي عام 1844 وشهدت خلال ذلك مقاومة عنيفة قادها خلفاء الأمير عبد القادر، وقد جند الدوق " دومال" قواته وقوات ابن قانة لاستتباب الأمن في المنطقة، ولم يتمكن من ذلك إلا عام 1847[1]، وفي هذا السياق يمكننا القول أن ثورة الزعاطشة عام 1849 هي امتداد لمقاومة الأمير عبد القادر واحمد باي في الزيبان، وقد تظافرت عدة عوامل أسهمت في اندلاع هذه الثورة يمكن حصرها في النقاط الآتية:

– رفض سكان الواحة لواقع الخضوع للاستعمار، خاصة وأنهم أرغموا على ذلك، وسلطت عليهم الإدارة الفرنسية سياستها وأذناها، وهو ما حرض بالأساس بوزيان وسكان الواحة لإعلان الثورة.

– صدى أحداث ثورة 1848 الفرنسية التي أطاحت بالملك "لويس فليب" وجاءت بالجمهورية الثانية، حيث أثرت هذه الأحداث على الجزائر، فتم عزل الحاكم العام "دومال" وعين "كافينياك" بدله، كما أرسلت عدة كتائب من الجيش الفرنسي بالجزائر لتشارك في إخماد الثورة بفرنسا، ووصلت أخبار الثورة الى منطقة الزيبان عن طريق العمال البساكرة بالعاصمة وقسنطينة، وفهمها الشيخ بوزيان وأهل الزعاطشة أنها "ساعة الخلاص قد حانت".

– الظروف الأمنية التي عاشتها مقاطعة قسنطينة سمحت بتهيئة الأجواء المواتية لإعلان الجهاد، فقد كانت جيوش المقاطعة مشغولة بإخماد الثورات المشتعلة في عدة مناطق:(ثورة الزواغة بفرجيوة، بني يعلى مليكش بالقبائل، وأولاد دراج بالحضنة وأولاد فرج ببوسعادة...الخ)، وأدى ذلك الى انتقال قوات مركزي باتنة وبسكرة الى مناطق هذه الانتفاضات وغياب القائد "سان جرمان" عن دائرة بسكرة، وهو ظرف مناسب استغله الشيخ بوزيان لإعلان الثورة.

---

1 انظر ابراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص 63 و ما بعدها.

- انتشار الروح الوطنية والدينية الداعية الى الحفاظ على كيان الوطن الجزائري ومقوماته ومواجهة المستعمر الكافر، وقد أمن الشريف محمد بوزيان بحمل مشعل الثورة بعد توقف مقاومة الأمير عبد القادر، خاصة وأنه كان أحد أعوانه بالمنطقة، ومعروف بشجاعته ووطنيته وسمعته الطيبة، ولأنه من المرابطين الرحمانيين فان الوازع الديني كان له دوره وحضوره في تعبئة المجاهدين للثورة وتقوية عزيمتهم(1).

- كان الدافع الاقتصادي حاضرا في قيام هذه الثورة، لكنه لم يكن سببا رئيسيا كما تزعم المصادر الفرنسية، فقد تدهورت الأوضاع المعيشية بسبب نقص مردود التمور، وقامت السلطات الفرنسية بفرض ضرائب باهضة مما أدى إلى تذمر السكان، حيث ارتفعت الضرائب على النخيل منذ مارس 1849 من 0.25 فرنك الى 0.40 فرنك للنخلة الواحدة، كما ألغيت جميع الامتيازات القديمة للمرابطين والأعيان والتي تقضي بإعفائهم من الضرائب، ويكون الشيخ بوزيان قد استغل هذا الأمر في إثارة السكان للمقاومة (2).

ثانيا: اندلاع الثورة

نهض الشيخ بوزيان بنشاط حثيث للتهيئة للثورة، فقد استدعى رؤساء القبائل والأعراش التي توافدت عليه من كل جهة لتدارس الأوضاع، وأعد العدة لمواجهة الفرنسيين، فجمع الأموال واشترى الأسلحة وخزن المؤن، وقد لاحظت السلطات الفرنسية المحلية هذا النشاط المتزايد لبوزيان، واصطدمت بالسكان الرافضين لدفع الضرائب، وعجلت تصرفات وعجرفة الملازم "سيروكا" (seroka) في اندلاع الثورة، اذ عزم التحرك نحو الزعاطشة واعتقال

---

1 يذكر الضابط الفرنسي سيروكا ان بوزيان كان شيخ طريقة وكانت له سمعة واسعة وشخصية محترمة ونفوذ قوي معنوي ومالي على واحة الزعاطشة، انظر commandant seroka, **Op cit**, p 387

2 انظر حول جملة هذه الأسباب ابراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص – ص 75-78، وابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص – ص 332- 333، و Henri Garot, **Histoire generale de l Algerie**, paris, 1910, p-p 883 - 884

بوزيان مصطحبا معه شيخ بلدة طولقة ابن الميهوب ورجاله. وتوجه الجميع نحو الزعاطشة فوجدوا الشيخ بوزيان يتجول وحده في بطحاء القرية، وطلب منه "سيروكا" أن يذهب معه لمقر القيادة ببسكرة، فعرف بوزيان أن ذلك يعني اعتقاله وتباطأ حتى يتيح فرصة المواجهة لأنصاره، وفعلا سرعان ما انطلق الرصاص فأسرع "سيروكا" ومن معه للفرار، وكانت هذه الحادثة بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع الثورة[1].

واثر هذه الحادثة انتقل رئيس المكتب العربي ببسكرة الضابط "دو بوسكيه" Dobousquet الى الزعاطشة ليطلب من السكان أن يسلموا له الشيخ بوزيان فرفضوا الانصياع، وأكدوا له أنهم سيقاتلون الى آخر لحظة، وعندها تيقن أن الثورة انتشرت في المنطقة وأن سكان فرفار وليشانة مستعدون لحمل السلاح دفاعا عن الزعاطشة فتراجع بقواته الى بسكرة، وطلب من حاكم قسنطينة المدد وكلف شيخ العرب ابن قانة بضرب الحصار على الزعاطشة وترقب الموقف[2].

ثالثا: مراحل الثورة:

مرت ثورة الزعاطشة بثلاث مراحل حاسمة وهي:

المرحلة الأولى – مرحلة انتصار الثورة(جويلية 1849– اكتوبر 1849):

بدأت هذه المرحلة بوصول القوات الفرنسية إلى الزعاطشة يوم 16 جويلية 1849 بقيادة العقيد "كاربوشيا" Carbuccia وشدد الحصار على الواحات لخنق الثورة، وقد فوجئ بقوة الثورة وصمود المجاهدين الذين أمطروا القوات الفرنسية بوابل من الرصاص قضى على العديد من جنودها، واضطر "كربوشيا" بعد أن تأكد من الهزيمة إلى سحب قواته فوجد نفسه محاصرا من طرف قوات الحضنة وأولاد جلال التي قدمت لمناصرة ثوار الزعاطشة، وكبدت القوات الفرنسية

---

1 انظر مياسي ابراهيم: **المرجع نفسه**، ص79، و commandant seroka, **Op cit**, p504.

2 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص 89 ومياسي ابراهيم: **المرجع نفسه**، ص 80.

خسائر فادحة، وفر العقيد "كربوشيا" وجنوده من قبضة الثوار بأعجوبة، وقد شجع هذا الانتصار على تأجج الثورة وامتداد لهيبها الى مناطق أخرى[1]، وأعلن الشيخ سيدي عبد الحفيظ مقدم الرحمانيين بخنقة سيدي ناجي رفع راية الجهاد، وسار بقواته الى بسكرة لمهاجمة الفرنسيين، وعلم سان جرمان بتخييم قواته بواد براز فقام بمباغتتها ليلا، وخاض مع الثوار معركة ضارية، وبالرغم من سقوط سان جرمان قتيلا إلا أن القوات الفرنسية ألحقت خسائر كبرى بقوات المجاهدين الذين انسحبوا من المعركة بعد استشهاد سيدي عبد الحفيظ[2].

المرحلة الثانية: حصار الزعاطشة (أكتوبر – نوفمبر 1849):

عزم الجنرال هيربيون Herbillon حاكم قسنطينة التوجه بنفسه لمحاصرة الزعاطشة والقضاء على الثورة، واجتمعت القوات الفرنسية بكدية المائدة المقابلة لواحة الزعاطشة يوم 7 اكتوبر 1849، وقد بلغ تعدادها 4493 جنديا، وكانت الزعاطشة محاطة بسور ضخم لحمايتها من غارات الأعداء ولتأمين الواحة أكثر فأكثر قرر الثوار حفر خندق واسع يحيط بالبلدة، وخلفت التحصينات المحكمة وغابات النخيل مصاعب أمام تحرك القوات الفرنسية وظلت بين الحين والآخر تتكبد خسائر متوالية أرغمتها على التراجع وطلب المدد من الحاكم العام.

وقد تمكنت القوات الفرنسية التي شنت حملة قوية من احتلال الزاوية القريبة من واحة الزعاطشة، مما سمح لها بإحكام قبضة الحصار على واحة الزعاطشة، ورغم ذلك ظلت تتكبد الخسائر الفادحة، وتمكن الشيخ بوزيان في ظل الحصار من إرسال رسائله لطلب النجدة والمدد، وتوافدت عليه مجموعات

---

1 انظر ابراهيم مياسي: **المرجع نفسه**، ص 81- 82.

2 انظر حول سيدي عبد الحفيظ وهذه المعركة ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص334.

الفرسان والمعونات من مختلف الأنحاء، وكانت مشجعة على صمود الثوار أمام الحصار الذي طال أمده[1].

المرحلة الثالثة: هجوم الفرنسيين الكاسح (نوفمبر 1849):

طلب "هيربيون" النجدة فوصلته من قسنطينة وبوسعادة وعنابة، وقد بلغت قواته 27 ألف جندي، ووضع مخططا هجوميا اعتمد فيه على قوات الهندسة والمدفعية، وبدأ هجومه على الواحة يوم 28 نوفمبر 1849، وأعطى تعليماته بإبادة الواحة وقتل جميع الأحياء، وصمد المجاهدون والسكان أمام هذا الهجوم الكاسح رافضين الاستسلام، وتمكنت القوات الفرنسية بعد أيام من دخول الواحة، ونشبت اشتباكات ومعارك طاحنة في الشوارع والمساكن، وقد نكلت القوات الفرنسية بالجرحى والأسرى وارتكبت جرائم إنسانية ضد العجزة والنساء والأطفال، ودكت دار بوزيان بمن فيها، ونصب "هيربيون" مقصلة على باب معسكره رفع بها ثلاث رؤوس: الشيخ بوزيان وابنه وثائر آخر طالما حارب الفرنسيين في جهات عدة، وهو الحاج موسى الدرقاوي الملقب "بوحمارة"، والذي كان له شرف المشاركة في ملحمة هذه الثورة[2].

رابعا: نتائج الثورة

ترتب عن ثورة الزعاطشة نتائج وانعكاسات كبرى نذكر من أهمها:

– لقد بعثت ثورة الزعاطشة تضامنا وطنيا رائعا أظهره سكان الواحة والمجاهدين الجزائريين الذين جاؤوا لمؤازرتهم من مختلف الجهات، وظهر خلالها التصميم الحازم واستبسال السكان في مواجهة العدو ورفض الاستسلام.

---

1 انظر اسماعيل العربي: الترتيبات التاكتيكية لحصار قرية الزعاطشة، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، العدد التاسع (1995)، ص – ص 155ـ 163 و General Herbillon, **Quelques pages d un vieux cahie**r Op cit, p-p 136- 153

2 ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص ص135- 136، و General Herbillon, **op cit**, p-p 154 – 155.

- أثارت انتصارات الزعاطشة الحمية في نفوس الجزائريين، فقامت ثورة محمد بن علي بن شبيرة في بوسعادة، واندلعت ثورة الزواوة في بلاد القبائل، ورفض سكان واحة نارة بالأوراس دفع الضرائب فواجهتهم القوات الفرنسية بوحشية في جانفي 1850.

- برهنت ثورة الزعاطشة على عجز العملاء والخونة، وحاولت السلطات الفرنسية على اثرها أن تحد من نفوذ ابن قانة وتعتمد أسر أخرى في حكم الصحراء.

- انتهت الثورة بخسائر فادحة، فقد خربت الواحة عن آخرها، وأباد الجيش الفرنسي سكانها بوحشية، وأحصت المصادر الفرنسية ما يزيد عن 800 جثة، ولكن الرقم يفوق ذلك كما كانت بشاعة المأساة كبيرة جدا.

- تمكن الاحتلال الفرنسي من أن يفرض نفسه على المنطقة بقوة، وسوف تكون الزيبان بوابته لبداية توسعه في الصحراء، ولم يكن ذلك يعني أن الفرنسيين سينعمون بالهدوء وأن انتفاضة الجزائريين ستتوقف[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ثورة الزعاطشة كانت من بين أهم الثورات الكبرى التي عرفتها الجزائر بعد خمود مقاومة الأمير عبدالقادر، وهي تمثل استمرارية لمقاومة الجزائريين الوطنية والدينية الرافضة للاحتلال الفرنسي، وقد سجلت الواحة بصمودها واستبسالها ملحمة بطولية خطها الشيخ بوزيان ورفاقه، وأكد صمودها هذا طوال خريف 1849 على شجاعة مقاتليها والأهم من ذلك إيمانهم المقدس بالجهاد ومقاومة المحتل، وعلى الرغم من عدم تكافؤ القوى وسياسة القمع الفرنسية فإن الدروس المستخلصة من الثورة كانت مفيدة للجزائريين.

1 ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص- ص 336-339 ومياسي ابراهيم: **المرجع نفسه**، ص ص 88- 91.

[2]
مقاومة منطقة القبائل
(ثورات بومعزة، بوبغلة، لالا فاطمة نسومر 1849-1857)

بعد القضاء على ثورة الزعاطشة شدت الأنظار الى منطقة القبائل التي ناقمة على العدو الذي لم يتم سيطرته بعد على كل مناطقها، وقد ووجهت قوات الاحتلال الفرنسي بمقاومة عنيفة قادها الشريف بومعزة وتلقى مشعلها الشريف بوبغلة، وواصلتها لالا فاطمة نسومر إلى غاية سنة 1857 تاريخ إتمام احتلال منطقة زواوة، وقد سجل هؤلاء ملاحم جهادية حقيقية لكن كثيرا من جوانب بطولاتهم ما تزال مغمورة، وقد تدخلت الدعاية الفرنسية وكتابات الفرنسيين لتشوه جهادهم وتصفه بالصعلكة والفوضى...الخ، وعلى ضوء ما توافر لدينا من مصادر ومراجع نحاول استعراض مقاومة منطقة القبائل، وذلك بالتركيز على مقاومة بومعزة ومقاومة بوبغلة ولالا فاطمة نسومر[1].

أولا – الأوضاع العامة بمنطقة القبائل:

شهدت بلاد زواوة بعد احتلال بجاية وضعاً اقتصاديا مربكا، وعانت من تعسف السياسة الفرنسية، وكان الوضع الاجتماعي ما يزال متماسكاً بفضل الزعامات القبلية، وتلك الزوايا التي كان لها نفوذ واسع ولا سيما زوايا الطريقة الرحمانية، كما كان للمرابطين الأشراف دور فعال في قيادة الرأي العام[2]، وقد

---

1 حول مقاومات منطقة القبائل انظر: محمد سي يوسف: **مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي "– ثورة بوبغلة"** دار الامل، الجزائر، 2000، والمهدي البوعبدلي: **ثورة بوبغلة**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1985، ويحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج1، ص – ص 96- 130، وابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ص – ص 341- 354.

Bertherand A, **Campagne de la kabylie, histoire medico- chirurgicale des expeditions ;1854- 1856 -1857**, paris, 1862

2 انظر محمد سي يوسف: **المرجع السابق**، ص 22- 30.

تضامن الكثير منهم مع الأمير عبد القادر، واعترضوا تقدم العدو نحو بلادهم خلال سنة 1844 عندما حاول "بيجو" التوغل بقواته هناك، وإذا كانت الإدارة الفرنسية قد أجلت مشروع إتمام احتلال بلاد زواوة سنة 1848 فإن عزيمتها سنة 1849 كانت قوية لإخضاع المنطقة وإتمام السيطرة على كامل الجزائر، ومن جهة أخرى أدى خروج الأمير عبد القادر من الجزائر سنة 1847 إلى ترك فراغ سياسي كان لا بد من ملئه بزعامات أخرى، وقد قصد المجاهدون الحاملون لشعارات الشرف والجهاد والوطنية منطقة القبائل نظراً لخصوصية موقعها الجغرافي وعدم خضوعها للاحتلال، وتقبل سكانها لفكرة الجهاد[1].

وقد تردد مند سنة 1849 على المنطقة عدد من الأشراف الذين كانوا يحملون أسماء مبهمة (محمد بن عبد الله) لأغراض عديدة: منها التبرك باسم النبي (ص) وإضفاء طابع الغموض على الشخصً، وقد كتب لشخصين النجاح في قيادة الجهاد بمنطقة زواوة، وهما الشريف بومعزة والشريف بوبغلة.

ثانيا – ثورة الشريف بومعزة:

الشريف محمد الهاشمي (محمد بن عبد الله بوسيف) شخصية ما يزال يغمرها الظل، وإن كنا نعرف أنه قاوم في صفوف الأمير عبد القادر ورافق الشريف بومعزة الحقيقي في ثورة الظهرة، وسجن رفقته في سجن "هام" HAM بفرنسا إلى أن قرر الهروب من السجن ودخول الجزائر، وتلقبه باسم رفيقه بومعزة.

دخل الشريف محمد الهاشمي بلاد زواوة في أوائل سبتمبر 1849 واختار هذه المنطقة بالذات لعدم خضوعها للسيطرة الفرنسية، ولمعرفته السابقة بها، إذ جاءها مبعوثا من قبل الأمير عبد القادر عدة مرات سنة 1847، وكان على صلة بزعمائها ومنهم سي الجودي قائد بني صدفة والحاج البشير المغربي زعيم الزاوية

1 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص 96 وما بعدها، وابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ج1، ص – ص 341-343

الرحمانية، ولالا خديجة أرملة سي محمد بن عيسى شيخ زاوية ايت إسماعيل، وكذا لالا فاطمة نسومر التي خلفت والدها على زاوية ورجة[1].

وبعد اطلاعه على الأوضاع بالمنطقة وعلمه بالمحاولات الفاشلة التي قامت بها قبائل أحواز بجاية للسيطرة على المدينة(1848 - 1849) أجرى اتصالات بزعماء زواوة خاصة سي الجودي الذي سهل مهمته، وعزم على إعلان الجهاد ضد الفرنسيين وعملائهم، وتعاون مع سي الجودي تعاونا وثيقا، إذ وفر له هذا الأخير الفرسان والحماية والدعاية اللازمة، وكلف ابنه بمرافقته، وخاض معه عدة معارك.

وقد واجه الشريف بومعزة الفرنسيين في اشتباكات عديدة، كبدهم فيها خسائر كبيرة، مما جعل الحامية الفرنسية بتيزي وزو تستنجد بالقوات المرابطة بسور الغزلان[2]، وقد تنامت الى مسامع الجنود الفرنسيين أن للشريف بومعزة قوة خارقة وأن الرصاص لا يؤثر عليه فهبطت معنوياتهم، وكانوا يفرون منه من الوهلة الأولى الى أن قرر قائدهم "بوبريتر" أن يطلب مبارزة الشريف بومعزة، واستجاب هذا الأخير والتقى الجمعان في معركة حاسمة يوم أكتوبر أصيب في بدايتها الشريف بومعزة برصاصة غادرة بين كتفيه أردته قتيلا، وقد قطعت رأسه وعلقت في سوق سور الغزلان، وبعدها خمدت المقاومة إلى حين[3]، وقد حاول رفيقه مولاي ابراهيم حمل مشعل هذه المقاومة لكنه لم يجد التأييد الكافي، وانهزم أتباعه أمام ابن علي الشريف الذي جندته فرنسا لحماية مراكزها بالمنطقة[4].

---

1 ابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ج1، ص 343-344، ومحمد سي يوسف: **المرجع نفسه**، ص – ص 40-41.

2 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج 1، ص– ص 98- 99.

3 محمد سي يوسف: **المرجع نفسه**، ص .41

4 للتفصيل اكثر انظر محمد سي يوسف: **المرجع نفسه**، ص41-42، ويحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج1، ص 101.

ثالثا – ثورة الشريف بوبغلة:

بعد استشهاد الشريف بومعزة ظهر زعيم آخر بنفس المنطقة هو الشريف بوبغلة الذي قدم نفسه كصنوانه الأشراف (محمد بن عبد الله)، واسمه الحقيقي هو محمد الأمجد بن عبد المالك، أما أصله أو جهته فمحل خلاف المصادر التاريخية، بعضها يقول أن أصله من تافيلالت فيدعونه بالمغربي، والبعض ذكر أنه كان صبائحيا بمليانة، وقيل كذلك انه سجين قديم فار[1].

إستقر الشريف بوبغلة بمنطقة سور الغزلان بعد زواجه، ثم انتقل الى نواحي عزازقة لكسب الأنصار ونشر دعوة الجهاد، وتشير المصادر إلى أنه كان خطيبا مؤثرا، وسياسيا محنكا ذكيا، استطاع أن يجمع حوله زعماء قبائل زواوة وطلبة الزوايا، وأعد العدة لإعلان الجهاد، وفي سوق ايجار عقد بوبغلة اجتماعا كبيرا للمبايعة وإعلان الجهاد، فبايعه الناس وأغلب زعماء قبائل زواوة[2].

ويظهر من كثافة حركته وتزايد نفوذه أنه شكل خطرا حقيقيا على التواجد الفرنسي بالمنطقة، فقد شن حملة لاذعة على المتعاونين مع الإدارة الفرنسية، فهاجم مثلا ابن علي الشريف بزاوية شلاطة في مارس 1851.

وكان بوبغلة يخطط لتخليص بجاية من الحامية الفرنسية، فنسق جهوده وعبأ قوة هائلة لاقتحام المدينة في ديسمبر 1850، لكنه فشل في ذلك وفضل أسلوب المناوشة، فتراجع بقوته إلى بني مليكش لتوسيع دائرة الثورة بها، وهاجم خط المواصلات الرابط بين سطيف وبجاية، وقد شن يوم العاشر ماي 1851 هجوما كبيرا على مدينة بجاية، ولولا النجدات التي وصلت الفرنسيين عن طريق البحر لسقطت بجاية في يد بوبغلة، وأعاد بعدها بوبغلة تنظيم جيشه وتلقى

---

1 حول حياة بوبغلة كتب روبان عدة مقالات نشرها في المجلة الافريقية، ثم طبعها في كتاب بالجزائر عام 1884، والكتاب يجمع معلومات ضافية ووثائق نادرة، ولكن وجهات نظر صاحبه تخدم سياسة الادارة الفرنسية انظر

Robin **Histoire du cherif Boubaghla**,jourdan, Alger,1884

2 محمد سي يوسف: **المرجع نفسه**، ص ص 79- 84

الطاعة والمعونة من السكان، ودخل مع الفرنسيين في حرب كر وفر مما أربك الجنرال "هوت بول" الذي إقتنع بضرورة تتبع بوبغلة والانتقام من القبائل التي يتصل بها، وتشجيع المتعاونين معها على محاربته[1].

وقد عسكر بوبغلة في الضفة اليمنى لوادي بوسلام ودخل في مواجهات مع القوات الفرنسية التي كان يقودها الجنرالات: بوسكي، كامو، راندون، وقد قدر هذا الأخير عدد رجال بوبغلة خلال هذه الفترة بأربعة ألاف رجل، في حين قدرهم "بوسكي" بستة ألاف رجل[2].

انتهت المواجهات في بوسلام بسيطرة الفرنسيين على المنطقة واضطر بوبغلة للانتقال إلى حوض الصومام فانتصرت له قبائل بني صدقاء وقشتولة والمعاتقة وبني عباس، وتجول بوبغلة بين مختلف قبائل سباو داعيا للجهاد، وتمكن أن يدفع قبيلة معاتقة للثورة على الفرنسيين، وأن يحقق انتصارات في المعارك التي خاضها ضد قوات النقيب "بوشو Pechot " (معركة بوغني في 18 أوت 1851)، وهذا ما ساعد بوبغلة على العودة بقوة إلى المنطقة وعلى تزعم مقاومة عارمة ضد الفرنسيين وأعوانهم[3]، وردا على ذلك كلف الحاكم العام الجنرال "كوني" قائد مقاطعة الجزائر "بوشو" بشن حملة عسكرية على بوبغلة وإعادة الاعتبار لفرنسا وطمأنة القبائل الموالية لها، وجرت معارك بعين فاسي بين تيزي وزو والناصرية كانت الغلبة فيها لبوبغلة[4]، وقرر اثر ذلك الحاكم العام "بليسي Pelissier" تنظيم حملة عسكرية كبرى لإنهاء تمرد بوبغلة، وقد اتبع سياسة الأرض المحروقة في الهجوم الذي قاده على قبائل فليسة وقشتولة ومعاتقة،

---

1 **المرجع نفسه**، ص 87 وما بعدها، ويحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج1، ص – ص 104-125.

2 Randon Cesar- Alexandre, **Meemoire** ; t1,imp,typographie,paris 1875,p28

3 Robin,**Op cit**, p 82 et apres

4 انظر محمد سي يوسف: **المرجع السابق**، ص 103- 104.

وقام بمحاصرة المنطقة وتدمير وحرق القرى وإجبار القبائل على الاستسلام في أواخر نوفمبر عام 1851[1].

وفي بداية عام 1852 عاد بوبغلة بقواته إلى وادي الساحل، واستقر وسط قبيلة آيت وعمر ينظم الصفوف، ثم انتقل بقواته إلى بني منصور وضم إليه قبائل بني وغليس، وحاولت السلطات الفرنسية بكل السبل ثني السكان عن مساندة بوبغلة، وتمكنت من أن تكسب إلى جانبها أحد أنصار بوبغلة وقادة الثوار وهو سي الجودي، وشكل ذلك ضربة موجعة للمقاومة، لكن بوبغلة وبعزيمة لا تفتر ظل يتنقل بين مختلف المناطق وقد عاد مرة أخرى إلى شمال جرجرة وخاض عدة اشتباكات ضد قوات "بوبريتر" في منطقة واضية، أصيب في إحداها بجروح، وفي نهاية جويلية 1852 عاد بنشاط لمهاجمة القوات الفرنسية وأعوانها في منطقة أقبو، ولكن نشاط الثورة بدأ يفتر بعد ذلك[2].

وفي عام 1853 استمرت ثورة بوبغلة بين مد وجزر، وعلى الرغم من وقوع بعض المعارك العنيفة إلى أن أغلب المواجهات التي خطط لها بوبغلة كانت هجومات خاطفة وكمائن طالت القوات الفرنسية وأعوانها، وقد قرر الحاكم العام "راندون" غزو جبال جرجرة بقوات إضافية وبتعاون مع باشاغات المنطقة كابن علي الشريف، وبلقاسم أوقاسي، ورسم "راندون" Randon بنفسه خطتها، رأى أن يرسل فرقتان عسكريتان، الأولى من وادي الساحل والثانية من ذراع الميزان، وتلتقي الفرقتان في بني يحي بوسط جرجرة، ثم تتحد في إخضاع الجيوب المتبقية[3].

وخلال عام 1854 انحصر نفوذ بوبغلة في جهة بني مليكش بعد أن ضعفت قواته واستسلم كثيراً من أتباعه، وظل يجتهد في تجنيد القبائل للثورة من جديد، وقد تمكن في ربيع تلك السنة من تجنيد بني يجار وبني جناد وفليسة لخوض ثورة

---

1 انظر حول هذه السياسة محمد سي يوسف: **المرجع نفسه**، ص 107-109.
2 Robin,**Op cit**, p-p 172- 193
3 محمد سي يوسف: **المرجع نفسه**، ص – ص 124- 126

عارمة، وقاد بوبغلة معركة عزازقة يوم السابع أفريل ضد الباشاغا بلقاسم أوقاسي والقوات الفرنسية، حقق فيها انتصارا باهرا، وهو أمر أثار حفيظة السلطات الفرنسية التي أرسلت قواتها في هذا العام للمشاركة في حرب القرم[1].

وقد قرر الجنرال "راندون" في ماي 1854 تنفيذ خطته الهجومية على بلاد القبائل، واستعان بقائد قوات قسنطينة "ماكماهون" وقائد قوات العاصمة "كامو"، وعلى أن تلتقي الجيوش الثلاث بتيزي وزو بعد أن تطهر كامل المنطقة، وأكد "راندون" على ضرورة إنهاء الثورة باستعمال كل الأساليب الممكنة، وإجبار الأهالي على الطاعة، وخاض حرب إبادة وحشية اعتمدت القتل والحرق والتهديم[2]، وقد أبدى سكان القبائل بقيادة بوبغلة استماتة كبيرة في الدفاع عن أرضهم والتصدي لأساليب القمع المسلطة عليهم من قبل جنرالات فرنسا، وواجه بوبغلة القوات الفرنسية أينما حلت لكنه تعرض لهزائم كبيرة، وقد وجد في لالا فاطمة نسومر قوة معنوية هامة رغم أنه لم يكتب له أن يحقق معها زواجاً سياسيا، ولما ضعفت مقاومته انتقل الى بني مليكش الذين ترجوه أن يعود إليهم[3]، وواصل نشاطه الثوري من هناك إلى أن قتل يوم 26 ديسمبر 1854 غدراً في كمين دبر له ببني عباس، وقيل – إيهاما – أنه سقط في معركة خاضها مع أعوان لخضر المقراني[4].

رابعا – مقاومة لالا فاطمة نسومر:

واصل سكان جرجرة ثورتهم بين سنتي 1855-1857 بقيادة جديدة، قيادة امرأة مرابطة هي لالا فاطمة نسومر، وهي ابنة حسب ودين آلت إليها رئاسة

---

1 محمد سي يوسف: **المرجع نفسه** ص – ص 128- 132.

2 تحدث راندون عن هذه السياسة بتبجح وافتخار انظر Randon Cesar- Alexandre, **op cit,** p 193 et apres

3 محمد سي يوسف: **المرجع نفسه** ص ص 150-153.

4 اشار الى ذلك روبان، وأكده يحي بوعزيز استناد الى وثائق عثر علها، انظر، يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج1، ص 121.

زاوية ورجة الرحمانية بعد وفاة والدها الشيخ الطيب، وانضمت إلى جهاد الشريف بوبغلة، فكانت تشرف على الفرق الفدائية وتساعد بوبغلة في مهامه، ثم حملت راية الجهاد بعد استشهاده، فكان لزعامتها تأثير واسع في بني يراثن وايشريظن وبني يني...الخ، وعلى الرغم من أن القوات الفرنسية بدأت تتمركز بالمنطقة وتكسب أعيانها، فإن عددا من الزعماء ناصر الثورة وأيد لالا فاطمة نسومر، ومنهم الحاج عمر شيخ الزاوية الرحمانية وكذا سي الجودي والصادق بن اعراب[1].

كانت عزيمة "راندون" قوية على استكمال إخضاعه لبلاد جرجرة وإنهاء المقاومة بكل السبل الممكنة، فخرج بنفسه على رأس حملة كبرى سنة 1857 واصطدم مع الثوار في معركة "ايشريضن" الشهيرة يوم 24 جوان 1857، حيث واجه الثوار العدو باستماتة كبيرة، ورأى "راندون" ضرورة إخضاع زعيمة الثوار لالا فاطمة نسومر باعتبارها تمثل روح المقاومة، وباشر مهاجمة القبائل بأعالي جرجرة مستعملاً سياسة القتل والحرق إلى أن أسرت القائدة لالا فاطمة نسومر يوم11 جويلية 1857، وسجنت بتابلاط وتوفيت هناك عام 1863[2].

وعليه فقد أتم الفرنسيون سيطرتهم على بلاد القبائل بالحديد والنار، وذلك بعد سنوات من المقاومة المحتدمة، والتي بدأت بمقاومة بومعزة عام 1849 واستمرت لسنوات طويلة تحت قيادة المجاهد الشهم بوبغلة إلى غاية عام 1854، ثم تواصلت المقاومة بقيادة لالا فاطمة نسومر، وكل هذا يؤكد تجند سكان المنطقة للمقاومة ورفضهم المستميت الخضوع للمحتل، وقد أكملت الإدارة الفرنسية احتلالها للجزائر بدخولها لمنطقة القبائل، ولكن سياسة القتل والحرق والنفي التي مارستها ضد سكان المنطقة خلفت انعكاسات كبرى وزادت في حنقتهم على المستعمر.

---

1 انظر يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج1، ص130، وابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص – ص **352- 353.**

2 ابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص 353.

[3]
ثورة المقراني والشيخ الحداد عام 1871

تمهيد:

اندلعت ثورة عام 1871 في ظرفية محلية ودولية متميزة، وأشَرت بقوهّا وتوسعها الى عودة المقاومة من جديد بالشكل الذي أثار ذعر الفرنسيين والمستوطنين، وعلى الرغم مما حققته هذه الثورة من نتائج إيجابية فإن حقائقها تعرضت للتشويه، وقد نالت شخصية المقراني القسط الأوفر منه، ويجدر بنا بعد أن ظهرت كثير من الأدبيات التي تناولت ثورة 1871[1] أن نعيد قراءة أحداث هذه الثورة، وخاصة التعرف على دوافعها الحقيقية، وإنجازاهّا، وأسباب فشلها.

أولا – الوضع العام في الجزائر:

تعد ثورة المقراني والشيخ الحداد من أهم الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر، فهي قد شملت رقعة واسعة من شرق البلاد ووسطها، وشكلت خطرا حقيقيا على التواجد الفرنسي، وقد كانت بوادر التوتر تسود الجزائر منذ مجاعة عامي1867-1868، ومعها ازدادت أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية تدهورا، وازداد التوتر السياسي أكثر فأكثر منذ عام 1870 عندما أعلن عن تطبيق النظام المدني وفرض سيطرة المستوطنين السياسية، وقد وجد قادة القبائل أنفسهم مجرد أعضاء مهمشين في البلديات الجديدة بالمناطق المدنية في وقت كانت ثورة أولاد سيدي الشيخ تثير ذعر الفرنسيين بالمنطقة الوهرانية، أما الوضع الخارجي فكان مشجعا للجزائريين على إعلان الثورة.

---

1 من أهم هذه الأدبيات بوعزيز يحى: **ثورة 1871 (دور عائلتي المقراني والحداد)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1978، اوصديق الطاهر: **ثورة 1871**، تر، جباح مسعود، م و ك، الجزائر، 1989. وكذا

Robin n:l insurrection de lq grqnde kqbylie en 1871. henri charles lavouselle.paris 1901.

Rinn Louis, **Histoire de l insurrection de 1871 en Algérie**, jourdan, Alger 1891

وعرفت الجزائر في ظل هذه الظروف عدة أحداث عنف وثورات كانت ممهدة لثورة المقراني والحداد، نذكر منها حركة ابن خدومة بمنطقة جرجرة وتيزي وزو، وثورة الصبايحية في عدة مناطق بشرق البلاد ووسطها (مجبر، الطارف، عين قطار، بوغار...الخ) وثورة أولاد عبدون في الميلية في فيفري 1871. هذا فضلا عن تواصل أحداث ثورات بوشوشة وابن ناصر بن شهرة في الصحراء الشرقية. وفي مجانة عاصمة المقرانيين اجتمعت عدة ظروف دفعت محمد المقراني إلى الاستعداد للثورة منذ بداية عام 1871، إذ أبدى رغبته في استغلال فرصة انقلاب الوضع في فرنسا لإعلان الجهاد، وأعلن غضبه من نداء "كريميو" بتجنيس اليهود وحلول النظام المدني، وامتعاضه من مضايقات الحاكم الفرنسي بمدينة برج بوعريريج ونزع الصلاحيات الإدارية منه.

ثانيا – أسباب الثورة

تحاول الكتابات الفرنسية باستمرار تكريس الطرح الاستعماري في استعراضها لأسباب قيام ثورة 1871، وتركز كثيرا على العامل الشخصي لزعيم المقاومة محمد المقراني، لكن هذه النظرة تظل قاصرة، وحتى وإن كانت هناك أسباب شخصية حركت المقراني للثورة فإن ذلك لا يحجب الأسباب العميقة لهذه الانتفاضة العارمة، وعلى رأسها العاملين الوطني والديني، ولهذا فإننا نؤكد أن بواعث هذه الثورة كانت وطنية في الأساس، وأن هناك أسبابا عديدة تظافرت ودفعت المقراني والإخوان الرحمانيين الى الثورة، ونذكر منها أساسا ما يلي:

– إحلال النظام المدني الذي يمكن المستوطنين من التحكم في رقاب الشعب الجزائري وإذلاله أكثر.

– صدور قرار "كريميو" الذي يقضي بتجنيس يهود الجزائر، وفي ذلك إذلال للمسلمين.

- سياسة الإدارة الفرنسية في إثارة التفرقة والخلاف بين القبائل الجزائرية، خاصة بين المقراني وأبناء عمومته أولاد عبد السلام، وبين عائلة ابن علي الشريف وعائلة الحداد.

- سعي الكنيسة لتمسيح أبناء المسلمين مستغلة في ذلك ظروفهم المزرية اثر مجاعة 1867ـ 1868.

- مشكلة الديون التي اقترضها الباشاغا المقراني من بنك الجزائر، وقد تعهد "ماكماهون" بإيجاد حل لها لكن السلطة الجديدة تنكرت لذلك.

- حادثة مقتل عمال معمرين بحظيرة البيبان، وأمام ممارسة السلطات الفرنسية لسياسة التفرقة بين العمال المستوطنين والعمال الجزائريين، وقيامها بطرد العمال الجزائريين، بادر الباشاغا المقراني للتكفل بعائلات هؤلاء وحماية العمال وسارعت السلطات الفرنسية إلى إلصاق التهمة بالمقراني[1].

ثالثا - اندلاع الثورة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن استياء الشعب الجزائري كان عاما، وأن المقراني كان مدفوعا منذ بداية عام 1871 لإعلان ثورة عارمة ضد الاحتلال الفرنسي، فبمجرد إعلان الحكم المدني قدم المقراني استقالته من منصبه، وقد رفضت السلطات الفرنسية استقالته ولكنه باشر اتصالاته مع زعماء القبائل واستعد لإعلان ثورته وهيأ الناس لاحتضانها، وفي 8 مارس جدد استقالته، وقضى الأيام ما بين 10 و15 مارس في الاجتماعات التحضيرية وربط الاتصالات، وكان منها اجتماع يوم 14 مارس الذي تقرر فيه إعلان الثورة يوم 16 مارس. وأول هدف حدده المقراني هو الزحف على مدينة برج بوعريريج

---

1 انظر بتفصيل، يحي بوعزيز: **ثورة 1871 (دور عائلتى المقراني والحداد)، مرجع سابق، ص 179- 198.**

وفرض الحصار عليها، في حين وجه أخوه بومزراق الى ونوغة لقيادة الثورة هناك[1].

لم يتمكن المقراني بقواته التي ناهزت الستة ألاف فارسا من دخول المدينة، خاصة بعد أن وصلتها النجدات من حاكم سطيف وقائد عين تاغروت محمد بن عبد السلام المقراني، وتراجع المقراني إلى جبل مريصان وكاتب العديد من الشخصيات يدعوها للجهاد ومقاومة النظام المدني ولقي في ذلك استجابة متواضعة، كما أن مبعوثيه الى مناطق شرق البلاد ووسطها قاموا بدعاية قوية لصالح الثورة. وفي يوم 8 أفريل تمكن من كسب موقف الشيخ الحداد للانضمام للثورة، وهو نفس اليوم الذي زحف فيه الجنرال "سوشي" على مدينة مجانة التي أخلاها المقراني، وقد خاض الثوار معركة كبيرة قرب جبل تافرطاست، ودخل المقراني في مفاوضات مع أبناء عمومته المعارضين له، وتمكن من الاتفاق معهم على توحيد الصفوف وإنجاح الثورة. وقد شن هؤلاء هجومات ناجحة على الفرنسيين في رأس الواد والعلمة وسطيف، وأمام تزايد الاضطراب انسحب الجنرال "سوشي" من مجانة، واتجه الى سطيف لحمايتها من تهديدات الثوار[2].

رابعا – دعم الإخوان الرحمانيين للثورة:

كان للإخوان الرحمانيين دور بارز في ثورة 1871، فقد عد انضمام الشيخ الحداد انتصارا قويا لثورة المقراني، حيث تمكنت زاوية صدوق وفروعها ومقدميها في شرق الجزائر وغرها من تجنيد ما يناهز 120 ألف مجاهد في حين لم يكن مع المقراني سوى 25 ألف، وشكل الرحمانيون جبهة قوية في هذه المقاومة.

ولأن الشيخ محمد امزيان الحداد كان طاعنا في السن تولى ابناه سي عزيز وسي امحمد مهمة قيادة الجيوش، وخاض سي عزيز معارك طاحنة ضد الفرنسيين في جبال البابور ومنطقة القبائل الصغرى، وخلق مصاعب كبيرة

---

1 **المرجع نفسه**، ص 199– 203، و Rinn Louis **op cit**, p-p 127- 150 .

2 انظر حول المعارك التي خاضها المقراني Rinn Louis **op cit**, p-p 152 et apres .

للفرنسيين بإقليم قسنطينة، وتولى سي امحمد مهمة قيادة المعارك في الضفة الغربية لوادي الصومام، وواصل محاصرته لمدينة بجاية ومحاربة أتباع ابن علي الشريف، وفي مناطق عديدة من شرق البلاد ووسطها خاض الإخوة الرحمانيون مواجهات محتدمة مع القوات الفرنسية (الميلية، تلاغمة، تيزي وزو، دلس، المتيجة، الاوراس...الخ)، ومثلما كان انضمام الرحمانيين سريعا في الثورة جاء تراجعهم سريعا كذلك، فقد استسلم سي عزيز في جبال جرجرة يوم 30 جوان 1871، وغرر بأخيه سي امحمد وسلم الى حاكم بجاية، وقبض على الشيخ امزيان يوم 13 جويلية، وبذلك ضعفت شوكة المقاومة واستسلمت بعض القبائل الثائرة[1].

خامسا - معارك المقرانيين في الجبهة الغربية:

في نهاية أفريل 1871 اطمئن المقراني على سير الثورة بالمنطقة الشرقية حيث كان أبناء عمومته والإخوان الرحمانيين يخوضون المعارك بالبابور وسطيف، وقرر الاتجاه الى البويرة حيث يرابط أخوه بومرزاق، وفي يوم 28 أفريل خاض معركة قرب بن داود، وبعد أن أعد العدة وجمع الأنصار خطط لمحاصرة مدينة البويرة مركز قيادة الأغا بوزيد، وذلك في يوم فاتح ماي، وحدثت مواجهة عنيفة طالت أياما، واضطر المقراني الى فك الحصار عنها بعد أن علم بمقدم قوات الجنرال " سيريز" من العاصمة لنجدتها، ويبدو أن المقراني الذي لم يكن يعرف جيدا المنطقة أحس بخيبة الأمل وبتململ صفوف أنصاره، وفي يوم 5 ماي خاض المقراني معركة مفاجئة ضد قوات "تروملي" حاكم سور الغزلان في منطقة ذراع بلخروب، وقد احتدمت المعركة طوال صبيحة ذلك اليوم، وكان جنود الزواف يترصدون المقراني ببنادقهم، وعندما قام لأداء صلاة الظهر أصابوه

1حول مقاومة الرحمانيين ودورهم انظر سي عزيز الحداد: **مذكرات**، ويحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص – ص 231-271.

برصاصات قاتلة، فحمل الثوار جثته وعادوا بها الى قلعة بني عباس ودفنوه بمسقط رأسه، وكتموا خبر وفاته حتى لا يؤثر ذلك على معنويات الثوار[1].

لقد كان مقتل المقراني خسارة كبرى للثوار، ولكن المقاومة استمرت بقيادة أخوه، فقد واصل بومزراق حركيته النشطة في متابعة سير الثورة وتنقل بين مختلف المناطق، فشارك مع سي عزيز في شن الهجمات وخوض المعارك بمناطق البابور، واستقر فترة بقلعة بني عباس، وقاد المجاهدين في جبهات الثورة بونوغة والحضنة، وأظهر بذلك حيوية ونشاطا كبيرين[2]، وفي الوقت ذاته واجه بومزراق صعابا عديدة وانتكاسات خطيرة، ومنها تنكر الحلفاء والأنصار وتعاونهم مع المستعمر واستسلام أسرة الشيخ الحداد...الخ.

وخاض بومزراق إثر استسلام أسرة الحداد عدة اشتباكات ضد قوات الجنرال "سوسي" وأعوانه القومية، وبعد معارك تاخراط ووادي الصومام وجبال بوندة والقلعة انسحب بومزراق الى الحضنة، وعاد بعدها الى ونوغة ليجمع الشمل من جديد، وخاض معركة سيدي ابراهيم بوبكر يوم 25 اوت 1871، وعاد من جديد الى البيبان. وإثر أحداث أغيل علي وبني عباس اتجه الى الحضنة، حيث كان له نشاط حثيث رفقة السعيد بن بوداود وابن بوزيان وعدد آخر من المقرانيين والونوغيين، وقد فشلوا في دخول مدينتي بوسعادة والمسيلة، وخاضوا معارك غير ناجحة ضد القوات الفرنسية، وكان بومزراق يحثهم باستمرار على الوحدة ومواصلة الجهاد ويرفع من معنوياتهم، وقد نجح في الإفلات من قبضة القوات الاستعمارية المحاصرة للثوار[3].

وفي أكتوبر1871 فرضت القوات الفرنسية حصارا شديدا على الثوار، وقرر بومزراق الاتجاه صوب الصحراء والدخول الى تونس عبر تقرت وسوف،

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 220-227.

2 – أنظر بوعزيز يحي: **ثورة 1871**، المرجع السابق، ص284 وما بعدها.

3 – يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص- ص 290–302، وانظر أيضا اوصديق الطاهر: **ثورة 1871**، المرجع السابق, ص – ص 112–146.

واتصل بابن ناصر بن شهرة ليدخله الى تونس، وفي الطريق تاه بومزراق وابن عمه عن القافلة، وعثر عليه يوم 20 جانفي 1872 بالرويسات في حالة إغماء، وباعتقاله اطمأنت السلطات الفرنسية على انتهاء ثورة المقرانيين التي كان عامها حافلا بالاضطرابات والمعارك على جبهات واسعة من وسط وشرق الجزائر، ويذكر المؤرخ الفرنسي "رين" Rin أنه وقعت ما يزيد عن 340 معركة كبيرة في هذه الثورة[1].

سادسا – نتائج الثورة:

لقد ترتب عن ثورة 1871 نتائج عميقة نشير الى أهمها في النقاط الآتية:

– إن ثورة عام 1871 شكلت محطة حاسمة في مسيرة المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي، وقد فاجأت السلطات الفرنسية والمستوطنين الذين اعتقدوا أن زمن الثورات قد ولى، لكن عام 1871 الذي كان طويلا بأحداثه كان مقلقا للسلطات الفرنسية.

– إنه وعلى الرغم مما سجل من اختلاف وخلاف بين قادة الثورة وضعف في الخطط الحربية إلا أن الثورة حققت نجاحات باهرة أعادت الأمل للجزائريين. وذلك من خلال كثرة المواجهات التي خاضتها وامتدادها على وسط وشرق البلاد وتجنيدها لما يقرب من ثلثي سكان الجزائر للجهاد ضد المحتل.

– انه وعلى الرغم من الخسائر البشرية الكبرى(60 ألف جزائري)، فقد أقدمت السلطات الفرنسية على إعدام ستة ألاف شخص وتدمير وإحراق كثير من المناطق الثائرة، وسجن الآلاف من المشاركين في الثورة، منهم 500 شخص تم نفيهم الى كاليدونيا الجديدة وعلى رأسهم بومزراق وسي عزيز ابن الحداد. كما قامت السلطات الفرنسية بمصادرة جميع الأراضي الزراعية في المناطق الثائرة

1 Rinn Louis **op cit,** p-p- 634 659.

وتسليمها للمستوطنين، وأممت الأملاك الشخصية لعائلتي المقراني والحداد والثوار الآخرين، وحاكمت الثوار بصورة فردية وجماعية، وسلطت عليم الأحكام القاسية.

[4]
ثورة أولاد سيدي الشيخ

قامت أسرة أولاد سيدي الشيخ بفرعيها الشراقة والغرابة بثورات عديدة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تتمكن السلطات الفرنسية من السيطرة على مناطق نفوذ الأسرة إلا بشق الأنفس، وقد نهض فرع أولاد سيدي الشيخ الشراقة بثورة 1864_ 1879، وأعلن بوعمامة الذي ينتمي لفرع أولاد سيدي الشيخ الغرابة ثورة 1881 المشهورة، وبذلك فقد امتدت ثورة أولاد سيدي الشيخ لفترة زمنية طويلة ناهزت النصف قرن، وقد حاولت كثير من الكتابات تناول موضوع هذه المقاومة من جوانب مختلفة، فأكدت الكتابات الفرنسية على طابعها التمردي القبلي، وركزت الكتابات الوطنية على إبراز أبعادها الثورية والوطنية والدينية[1].

أولا: أسرة أولاد سيدي الشيخ قبل اندلاع الثورة

إن أسرة أولاد سيدي الشيخ بفرعيها هي في الحقيقة أسرة واحدة سكنت بمنطقة الجنوب الوهراني منذ القرن السادس عشر الميلادي، جاء الجد الأول الشيخ معمر بن سليمان الى المنطقة قادما من تونس، وقد بنى سيدي الشيخ

---

1 من أهم الكتابات التي تناولت ثورة أولاد سيدي الشيخ وبوعمامة، الشيخ السي حمزة بوبكر: **المقاومة الشعبية لأولاد سيدي الشيخ**، تر، محمد حسين ال سيد الشيخ، (دن)، (دس)، يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر**، المرجع السابق، ج1، ص – ص 163-178، 288-304، ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، 1860– 1900، مج 2، ط 6، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص – ص 179- 215،، مياسي ابراهيم: **المرجع السابق**، ص– ص 133-192، عبد الحميد زوزو: **ثورة بوعمامة 1881-1908**، الجزء الاول،ط1، ش و ن ت، 1981، عبد الحميد زوزو: **ثورة بوعمامة 1881- 1908**، الجزء الثاني، ط1 ش و ن ت، الجزائر، 1983.

Trumelet (colonel.C) **Histoire de l insurrection des ouled sidi cheikh (sud algerien) de 1864 a 1880.** seconde partie.Alger.1884

(عبد القادر بن محمد) زاويته المشهورة، والتي ذاع صيتها في كامل واحات تانكريت فأصبحت تعرف بالأبيض سيدي الشيخ، وتنتسب هذه الأسرة الى الخليفة أبو بكر الصديق، حيث تذكر بعض المصادر أن سي معمر هو أخ لسي محرز ولي تونس المشهور، وتؤكد مصادر أخرى أن سي معمر ينتسب الى فرع آخر ينحدر عن عبد الرحمن بن أبي بكر أقام إبان القرن الحادي عشر الميلادي بتونس[1]، وكانت لهذه الأسرة الرئاسة على كامل المنطقة الممتدة من فقيق إلى ورقلة ومن الأطلس الصحراوي إلى منطقة قورارة، وقد شاركت الأسرة في الجهاد ضد الاسبان وضد الفرنسيين، ثم اختارت في عهد الأمير عبد القادر الحياد، واجتهد الفرنسيون في إخضاع أولاد سيدي الشيخ، وقد قسمت معاهدة لالا مغنية عام 1845 بين فرنسا والمغرب الأسرة إلى فرعين، الشراقة وجنسيتهم جزائرية والغرابة وجنسيتهم مغربية، وكانت العلاقة بين الفرعين تتأرجح بين التعاون والتضامن أحيانا وبين التنافس والعداوة أحيانا أخرى، وقد سعى كلا الطرفين الى الاتصال بالفرنسيين بحثا عن الزعامة، واختارت الإدارة الفرنسية أن تعين حمزة ولد بوبكر خليفة على الجنوب الوهراني عام 1854 [2].

وقد اضطر قادة أولاد سيدي الشيخ الشراقة الى وضع أنفسهم تحت تصرف الإدارة الفرنسية التي هيمنت على المنطقة، ودفعوا بسي حمزة للقبول بمنصب الخليفة، وكانت قد ارتابت من تصرفاته أثناء ثورة شريف ورقلة، لكنها جددت ثقتها فيه، وعينته خليفة على أولاد سيدي الشيخ، وإظهارا لولائه قاد سي حمزة مع الجنرال "بيليسي" الحملة على ورقلة، ولاحق محمد بن عبدالله وأنصاره خارج ورقلة، وكافأه الفرنسيون بتعيينه خليفة على كامل المنطقة الممتدة من الساورة الى ورقلة، وقد ظل في منصبه الى غاية عام 1861 حيث أعلن عن وفاته، وقيل إنه سمم بغرض التخلص منه، وعينت الإدارة الفرنسية ابنه

1 انظر خليفة بن عمارة: **سيرة البوبكرية(1)**، تر، محمد قندوسي، مكتبة جودي مسعود، الجزائر، 2002، ص4.

2 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص – ص 164-165

بوبكر في مكانه ولكن برتبة باش اغا، وهي رتبة أدنى من لقب الخليفة، و لم يدم طويلا في منصبه إذ توفي عام 1862، وعينت الإدارة الفرنسية في منصبه أخوه سليمان، وعينت الى جانبه عمه سي لعلى آغا على ورقلة، وكان لهذا الأخير دور حافل في ثورة سي سليمان حيث كان المهندس الحقيقي للثورة وتتبع أحداثها بشكل فاعل[1].

ثانيا: أسباب الثورة

يذكر المؤرخون أسباب عديدة لثورة 1864، نذكر من أهمها:

1 – سوء سياسة المكاتب العربية تجاه السكان، خاصة بعد أن استدعى ضباطها القدامى ذووا الخبرة وعوضوا بضباط جدد كان لتصرفاهم المتغطرسة مع السكان دور في إغضاب الأهالي.

2- إرهاق كاهل السكان بالضرائب ومصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية ومنحها للمعمرين الذين استقروا بالجنوب الوهراني.

3- قيام السلطات الفرنسية بإنزال مركز عائلة أولاد سيدي الشيخ، خاصة عندما خلعت عن ولدي سي حمزة (سي بوبكر وسي سليمان) لقب الخليفة، ونزعت عدة مناطق عن إدارهما.

4- حادثة القرارة، وتتمثل هذه الحادثة في تلك المشاجرة التي حدثت بين الصفين الشرقي والغربي عام 1863، فأيد الباشاغا سي سليمان موقف الصف الغربي، لكن السلطات الفرنسية تدخلت وطلبت من سي سليمان تقديم المعتدين فحز ذلك في نفسه وأخذ يستعد للثورة.

أما السبب المباشر لاندلاع الثورة فهو إحساس الباشاغا بالإهانة نتيجة اعتقال كاتبه الخاص سي الفوضيل بن علي خوجة في حادثة وقعت بالبيض، وحيثياها كالتالي: في 29 جانفي 1864 اجتمع السي الفوضيل وعدد من أفراد

1 انظر مياسي ابراهيم: **المرجع نفسه**، ص- ص 140- 141

أولاد سيدي الشيخ في ساحة مدينة البيض للعب لعبة "الهف" مع أفراد الصبايحية التابعين للمكتب العربي بالبيض، وخلال اللعب حدثت مشادات كلامية بين سي الفوضيل وأحد الصباحية أدت بتدخل الصبايحية لضرب سي الفوضيل في الساحة واقتادوه إلى مقر المكتب العربي، وانحاز الضابط الفرنسي الى جانب الصبايحية، وعندما علم الباشاغا سي سليمان بالحادث أسرع الى مقر المكتب العربي واحتج لدى الضابط الفرنسي وأطلق سراح كاتبه، واعتبر الحادث إهانة شخصية له ولعائلته واستغله لإعلان الثورة[1].

ثالثا: إعلان الثورة.

بعد حادثة الاعتداء على كاتبه الخاص تخلى سي سليمان عن وظيفته بصورة غير رسمية، وغادر مقر إقامته بالبيض واتجه إلى الجنوب مصحوبا بأفراد عائلته وشيوخ القبائل ونزل بقرية الحاج الدين قرب بريزينة، وتداول هناك الأمر وتقرر إعلان الثورة المسلحة ضد الفرنسيين، فعين سي سليمان مجلسا عسكريا من عشرة أشخاص أبرزهم كاتبه سي الفوضيل وعمه سي الأعلى، وحرر منشورا يعلن فيه الجهاد في سبيل الله، ووزعه على كل القبائل والإخوان الشيخيين، وقد ورد فيه ما يلي: "أما بعد هذا مني إليكم باتفاق جماعتنا بشرى بإعلان الجهاد في سبيل الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ضد الكفار الفاسقين الفرنساويين لعنهم الله الذين صالوا علينا وطغوا وشرعوا في اهانة ديننا الحنيف لا أراد الله، بعدما فسقوا في أرضنا وأحلوا ما حرم الله فها نحن رفعنا راية المحمدية وبشرنا كل مسلم بالجهاد راجين من المولى سبحانه وتعالى أن ينصرنا على الكفار المخزيين...الخ"[2].

---

1 انظر، يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص – ص، 171-173، ومياسي ابراهيم: **المرجع نفسه**، ص – ص 143- 145.

2 السي حمزة بوبكر: **المصدر السابق**، ص – ص 26-32، ويحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص 174.

رابعا: مراحل الثورة وتطوراتها

أتم زعماء أولاد سيدي الشيخ دراستهم للموقف وتجميعهم للأسلحة والمؤن وبث الدعاة، وشرعت السلطات الفرنسية من جهتها في اتخاذ الإجراءات لمواجهة الموقف، فدعمت قوات مراكز البيض وبوغار وآفلو، وكلف الضابط "بوبريتر" Beaupretre بالسير الى ناحية البيض حيث كان السي سليمان يترصد تحركاته، وما إن وصل الى هضبة عوينة بوبكر قرب البيض حتى فاجأه بقواته، وخاض ضده معركة طاحنة يوم 18 افريل 1864 قتل خلالها "بوبريتر" وأبيدت جميع قواته، كما قتل في المعركة سي سليمان بعد أن أبلى بلاء حسنا[1].

وبعد استشهاد سي سليمان بويع أخاه محمد زعيما جديدا للثورة، ورغم صغر سنه وجد في عميه سي لعلى وسي الزبير خير معين، ولم يمض أسبوع عن هذه المعركة الحاسمة حتى تدعمت جبهة المجاهدين بالمؤازرين من مختلف الجهات، من جبال قصور، وجبال عمور، وقصر الشلالة حيث انضم زعيمهم الآغا النعيمي للثوار، وأولاد مختار حيث التحق قائدهم بن عودة بالثورة، وفي هذه الفترة أعلن السي الأزرق بلحاج الثورة في فليتة بجبال الونشريس وحوض الشلف[2].

وقد شعرت السلطات الفرنسية بخطورة الوضع، فأعدت أربعة فرق عسكرية لمواجهة الثورة:

– الفرقة الأولى: وجهت من البيض الى الأبيض سيدي الشيخ، أخضعت قصر عرباوة بالقوة بعد أن التحق زعيم الثورة سي محمد بالجنوب.

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، 175-177

2 انظر ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900**، الجزء الاول، ط 6، دار البصائر، الجزائر، 2009، 189 وما بعدها.

– الفرقة الثانية: وجهت إلى جبال عمور لملاحقة سي الأعلى وقادها الجنرال يوسف.

– الفرقة الثالثة: وجهت الى مدينة تيارت للحفاظ على الأمن وربط الاتصال بين الجزائر ووهران.

– الفرقة الرابعة: قادها الجنرال "روز" الذي كلف بملاحقة ثوار فليتة[1].

وعلى الرغم من هذا التجنيد الواسع للقوات الفرنسية فإن الثورة واصلت تحقيق نجاحاتها، وامتدت شرقا وغربا من ورقلة وسوف الى الحدود المغربية، وقاد سي الأعلى عدة هجمات على منطقة سعيدة والمشرية واخترق جبال عمور، وأدخل الرعب في صفوف الفرنسيين، وقام الثوار في منطقة ميزاب بمهاجمة غرداية وورقلة، وشن سي الأعلى وسي محمد هجوما على فرندة وانتقلا إلى سهل السرسو والهضاب العليا جنوب مدينة الجزائر، الأمر الذي أوقع السلطات الفرنسية في حرج كبير.

وفي مطلع عام 1865 انتقل السي الأعلى إلى ورقلة لملاقاة الثائر ابن ناصر بن شهرة بورقلة وطرد الفرنسيين منها. في حين عاد السي محمد الى الأبيض سيدي الشيخ لدراسة الخطة الضرورية لمواجهة قوات "دوليني" الزاحفة على مقر الزاوية، وفي صباح يوم 4 فيفري 1865 فوجئ السي محمد بمقدمة القوات الفرنسية تهاجمه، فجرح جروحا بليغة أدت الى استشهاده، وخلفه أخوه سي أحمد في قيادة الثورة، وكان عمره لا يزيد عن اثني عشرة سنة، رعاه وحنكه عمه سي الأعلى العقل المدبر للثورة[2].

وخاض سي الأعلى وسي أحمد عدة معارك منها معركة خنقة سويز قرب الغاسول، ومعركة ولد ديغم قرب الشلالة القبلية، ومعركة عين تازينة يوم 9

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص – ص 181– 182.

2 انظر عن مرحلة مقاومة سي احمد، الشيخ السي حمزة بوبكر: **المصدر السابق**، ص – ص 40– 45.

أفريل 1865، وبعد فصل الصيف عاد ثوار أولاد سيدي الشيخ للهجوم على المناطق الداخلية بالجزائر (سبدو، سيدي بلعباس، عين ماضي، متليلي، غرداية...)، وفي النصف الأول من شهر جانفي 1866 جمع سي أحمد قواته وانتقل الى فقيق، حيث سوى بعض المشاكل مع معارضي الثورة، ورجع في مارس 1866 لتأديب المرازيق جنوب البيض، فلاحقته قوات الضابط "كولومب" واشتبكت معه في معركة ابن حطاب التي كانت نتيجتها قاسية على العدو، كما دخل سي الأعلى في مواجهة مع قوات الضابط "صوني" بغار القيفور في افريل 1866 خسر فيها أمتعته وثرواته[1].

وفي سنة 1867 انتقل سي أحمد وثوار أولاد سيدي الشيخ للاستقرار بقرب الحدود المغربية، ودخل في مناوشات مع فرع الغرابة، مما خلف بعض الصعوبات وأدى بالسلطات الفرنسية والمغربية الى عقد مفاوضات، عيَن إثرها خليفة لأولاد سيدي الشيخ الغرابة ليتكفل بالسيطرة على الأوضاع، وقوت فرنسا جانب المعارضين للثوار بالأبيض سيدي الشيخ، وفي أكتوبر 1868 أعلن عن وفاة سي احمد بمرض الكوليرا، ليخلفه سي قدور أخوه في قيادة الثورة[2].

وفي شهر جانفي1869 عاد الثوار الى شن الهجومات داخل الجزائر خاصة بمناطق جبال عمور والبيض والأغواط، مما أعطى للثورة نفسا جديدا، وقد قاد سي الأعلى معارك قاسية في عين ماضي وخاض معركة أم دبدب، ثم عمل على تنسيق نشاطه مع الثائرين ابن ناصر بن شهرة والشريف بوشوشة العائدين للمنطقة، أما بالناحية الغربية فقد عينت السلطات الفرنسية سليمان بن قدور أغا على البيض، وكلفته بمحاصرة زعيم الثورة سي قدور بن حمزة في واد غير، وأعطت ثورة 1871 لأولاد سيدي الشيخ نفسا جديدا، وقد اضطرت السلطات الفرنسية لإبداء رغبتها في التفاوض مع سي قدور بن حمزة، لكن هذا الأخير الذي قبل التفاوض تراجع عن موقفه ودخل مع القوات الفرنسية في

1 **المصدر نفسه**، ص – ص 48- 52.

2 انظر مياسي ابراهيم: **الرجع نفسه**، ص- ص 155-156

معركة يوم 17 أبريل 1871، وقد أظهرت المعركة تقهقرا في جانب الثوار مرده بروز الخلافات بين زعماء الثوار، وكانت معركة المنقب في ديسمبر 1871 قاسمة للظهر، إذ تفرق بعدها زعماء أولاد سيدي الشيخ في أماكن عديدة، واختار سي قدور الجنوح للمفاوضات مع فرنسا، فشكل وفدا من عائلته واتجه الى وهران ثم العاصمة، واستقبله الحاكم العام في فيفري 1873 وقدم له الشروط الفرنسية للاستسلام ومنحه مدة ثلاث أشهر[1]..

وبعد سنة 1873 فترت المقاومة ولم يشن ثوار أولاد سيدي الشيخ سوى بعض المناوشات ضد المعارضين لهم بالبيض والحدود المغربية، وواجه زعيم الثورة سي قدور خلافا حادا سنة 1878 مع ابن أخيه حمزة ولد بوبكر الزعيم الديني لزاوية أولاد سيدي الشيخ والذي مال لمسالمة السلطات الفرنسية، وأدت سنوات الحرب الطويلة والانشقاقات التي حدثت داخل أسرة أولاد سيدي الشيخ الى خمود نشاط الثوار[2]، وقد استقر سي قدور ولد حمزة بكرزاز في وقت بدأت تبرز في الأفق شخصية الشيخ بوعمامة لمواصلة المقاومة بنفس جديد.

خامسا: نتائج الثورة.

لقد خلفت ثورة أولاد سيدي الشيخ الأولى نتائج وانعكاسات كبرى نذكر منها:

- إن الثورة التي امتدت ما يقارب الستة عشر عاما أقلقت الإدارة الفرنسية وألحقت خسائر كبيرة بجيوشها العسكرية.

- لقد أدت الخلافات والمصالح الشخصية الى حدوث عدة انشقاقات بين أفراد أسرة أولاد سيدي الشيخ.

1 Trumelet (colonel.C) **Op cit**, p –p456 – 457

2 انظر يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص – ص 200 – 203

- توزع زعماء أولاد سيدي الشيخ مع فتور الثورة على مختلف المناطق: االساورة والمنيعة وقورارة والمغرب...الخ، وقد تدخلت الإدارة الفرنسية لتفرض توزيعهم على مختلق المقاطعات بشرق البلاد وغرها.

- ارتبطت ثورة أولاد سيدي الشيخ بروابط وثيقة مع زعماء المقاومات الشعبية، وبخاصة مع ابن ناصر بن شهرة، والشريف بوشوشة، وسي لزرق بلحاج، والمقراني...الخ.

[5]
ثورة الشيخ بوعمامة 1881- 1908

تعد ثورة بوعمامة حلقة من حلقات المقاومة الشعبية الباسلة ضد الاحتلال الفرنسي، وقد توجت مقاومة أولاد سيدي الشيخ الأولى وتواصلت طوال ثمان وعشرين سنة 1881- 1908، وامتدت على مساحة واسعة بالجنوب الغربي، وقبل أن نتطرق لاستعراض مراحلها وانجازاتها من الأهمية بما كان التعريف بزعيم المقاومة الشيخ بوعمامة.

أولا – شخصية الشيخ بوعمامة:

ينحدر الشيخ محمد بن ابراهيم المدعو بوعمامة من أولاد سيدي التاج، وهم أولاد بلحرمة، ينتمون لأولاد سيدي الشيخ الغرابة الذين استقروا بالمغرب الأقصى بعد إبرام معاهدة لالا مغنية 1845، ولد بقصر حمام الفوقاني بفجيج حوالي سنة 1838، وبها نشأ وتعلم منذ صباه علوم القرآن والعربية وتكوَن داخل الزاوية الشيخية، وفي سنة 1874 انتقل بوعمامة الى مقرار التحتاني الذي يبعد عن عين الصفراء بحوالي 60 كلم — وبنى زاوية للطريقة الشيخية، اتبع حياة الزهد والنسك، حيث كان يقضي معظم أوقاته في التعبد وتعليم القرآن، وازداد نفوذه في المنطقة باعتباره زعيما روحيا يحضى باحترام قبائل المنطقة التي راهنت عليه في إعلان الجهاد، وقد وعدهم بوعمامة بقرب الخلاص من الاحتلال الفرنسي وأعلمهم انه يحضر للثورة[1].

ثانيا – أسباب الثورة:

---

1 انظر حول شخصية بوعمامة، السي حمزة بوبكر: **المصدر السابق**، ص- ص91- 94، وبودواية مبخوت: الشيخ بوعمامة الرجل المتصوف المجاهد، مجلة **حولية المؤرخ**، يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد الأول، 2003، ص-ص، 269-273.

اجتمعت عدة عوامل داخلية وخارجية عامة وخاصة أسهمت في اندلاع الثورة منها:

- تشبع بوعمامة بالروح الوطنية والدينية ورغبته في مواصلة الجهاد وتحرير الوطن، والتفاف عامة أولاد سيدي الشيخ والجزائريين حول حركة الجهاد.

- سياسة الإدارة الفرنسية في إثارة الشقاق والخصومات بين أفراد الأسرة الشيخية جعلت بوعمامة يفكر في حل جذري للمشكلة التي يتورط فيها المستعمر.

- انتشار الدعوة السنوسية في مناطق الصحراء واتصالها بالشيخ بوعمامة، واستعداد كثير من قبائل التل والصحراء لدعم المقاومة.

- انشغال القوات الفرنسية بغزو تونس وانتقال كثير من قوات المنطقة الوهرانية إليها شجع بوعمامة على إعلان الثورة.

- انتشار دعوة جمال الدين الأفغاني والسلطان عبد الحميد الداعية الى توحيد المسلمين في إطار الجامعة الإسلامية.

وأما السبب المباشر لاندلاع الثورة فيتمثل في مقتل الضابط الفرنسي "واينبرونر" رئيس المكتب العربي بمدينة البيض يوم 22 أفريل 1881، مع أربعة من حراسه، وذلك حينما كان يحاول إيقاف نشاط بوعمامة واعتقال مبعوثيه الى قبيلة الجرامنة[1]

ثالثا - مراحل الثورة:

استنفر الشيخ بوعمامة جميع القبائل للجهاد، وأرسل إليهم رسله يحثهم على التعبئة وجمع المؤن والأسلحة، وقد وجدت دعوة الجهاد صداها لدى قبائل لعمور وحميان والشعانبة...فضلا عن أولاد سيدي الشيخ الغرابة الذين وعدوا بإرسال المدد والعون، وقد جمع بوعمامة حوله حوالي ألفين وثلاثمائة مجاهد

1 انظر السي حمزة بوبكر: **المصدر السابق**، ص 94، ويحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص- ص 293-294، ومياسي: **المرجع نفسه**، ص- ص 163- 165.

وشرع في جهاده، ويمكننا تقسيم مراحل هذا الجهاد الى مرحلتين متميزتين، واحدة عسكرية والأخرى سياسية.

المرحلة الأولى: المرحلة العسكرية (1881ـ 1883)

تتميز هذه المرحلة باحتدام المواجهات العسكرية، وبتحقيق الثوار لانتصارات كبرى على القوات الفرنسية، حصل أول اصطدام بموقعة سفيسفة بضواحي عين الصفراء يوم 27 أفريل 1881، وأسفرت المعركة عن انهزام الجيش الفرنسي المدعوم بفرق "القومية"، وإثر هذه الهزيمة سارعت القوات الفرنسية الى تنظيم صفوفها وأرسلت طابورا عسكريا لمواجهة الثورة، وتوجه هذا الطابور بقيادة العقيد "انيوسنيّ" الى منطقة مقرار، وهي مركز تجمع الثوار، فوقعت معركة حاسمة يوم 19 ماي 1881 قرب قصر الشلالة بجبال قصور، تحقق الانتصار فيها للثوار بعد أن تفكك التنظيم العسكري للفرنسيين، وقد قدرت خسائر الفرنسيين بمائتي قتيل، وكان للمعركة صدى واسع في الصحافة الفرنسية، إذ كتبت تقول أن بوعمامة أباد الجيش الفرنسي بالصحراء، وأن بوعمامة يثور أولاد سيدي الشيخ ثانية، وسارعت الإدارة الفرنسية للرد على ذلك، حيث أوحت الى صحيفة "يقظة معسكر" للتشكيك في هذا الانتصار، فكتبت الصحيفة تقول: "إن قواتنا حطمت جموع الثائرين"، والدليل على تكبد الفرنسيين للهزيمة لجوء الإدارة الى تنحية "اينسنيّ" وتعويضه بالجنرال "ديتري" قصد إنقاذ الموقف[1].

واستغل بوعمامة هذا الاضطراب في صفوف الفرنسيين لينظم مسيرة الى الشمال تزيد في تأكيد انتصاراته، دامت المسيرة الشهيرة 23 يوما، (من 30 ماي الى 21 جوان 1881)، وقطع خلالها حوالي 730 كلم، انطلقت من مغرار الى البيض، وجابت فرندة وتيارت، وعادت الى بوسمغون، وبرهن الثوار خلالها

1 انظر السي حمزة بوبكر: **المصدر السابق**، ص- ص 95-96، وعبد الحميد زوزو: **ثورة بوعمامة 1881- 1908**، الجزء الأول، ط1، ش و ن ت، 1981، ص- ص7- 21.

على تفوقهم، وذلك بتصديهم للطوابير الفرنسية ومهاجمتهم لفرق "القومية"، كما قاموا بقطع خطوط الاتصال واغتيال بعض الخونة الجزائريين، وقد أدهشت هذه المسيرة الإدارة والرأي العام الفرنسي، وخلفت حسب المؤرخ اجيرون حوالي 53 قتيلا، أما يحي بوعزيز فقد قدر الخسائر ب287 رجلا ومليون فرنك، وأمام النجاح الذي حازه بوعمامة في مسيرته قامت السلطات الفرنسية بحملة عسكرية هدفت الى القضاء على قوات بوعمامة وتهديم زاوية أولاد سيدي الشيخ، ووجد بوعمامة في التروح نحو الحدود المغربية مخرجا من الحصار المفروض عليه[1]، وقد بادرت القوات الفرنسية لشن هجوم على الثوار بفقيق سنة 1888، وإضافة الى الحصار المفروض من قبل الفرنسيين اجتمعت عدة عوامل لتضعف مقاومة بوعمامة، منها: عدم استقطاب زعماء أولاد سيدي الشيخ الشراقة ومنهم سي لعلى، وتفرق زعماء أولاد سيدي الشيخ بفعل الإغراءات الفرنسية، ووقوف الزاوية الوزانية المغربية ضد بوعمامة[2].

المرحلة الثانية: المرحلة السياسية (1883- 1908)

عرفت هذه المرحلة الطويلة نسبيا فتورا في النشاط العسكري وتركيزا على النشاط السياسي، والمتمثل في استقطاب الزعماء والقبائل للجهاد والتفاوض مع السلطات المغربية ومفاوضة الفرنسيين، وقد نهض بوعمامة بهذا النشاط وهو في منطقة دلدول بتوات، حيث احتضن سكان قورارة المقاومة واستقبلوا الثوار وعائلاتهم.

وفي دلدول بنى بوعمامة زاويته وحث السكان على الجهاد ومواجهة المخططات الفرنسية، وربط علاقات وثيقة مع القبائل الصحراوية، وكان هدف بوعمامة من اللجوء الى هذه المنطقة هو إعادة تنظيم صفوفه والاستعداد للمقاومة اعتماد على قواعده الخلفية في الصحراء، وعلى الرغم من أن نشاطه

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص – ص 295– 296.

2 مياسي ابراهيم: **المرجع نفسه**، ص – ص180– 182.

العسكري كان فاترا إلا أن نشاطه السياسي كان يتضاعف يوما بعد يوم، فقد استقطب إليه سكان توات، وراسل مختلف القبائل والقياد والسلطات الفرنسية، واستعطف السلطان المغربي ليقدم له دعمه، وتشير مختلف المصادر الى امتداد حركة الشيخ بوعمامة الى مختلف مناطق الجنوب الغربي، وأن بوعمامة كان سيدا مطاعا، وزعيما دينيا وسياسيا يحضى بنفوذ واسع[1]، وهو ما جعل السلطات الفرنسية والعرش المغربي يتنافسان في كسب وده، إذ عرضت السلطات الفرنسية على بوعمامة الأمان، وعرض السلطان المغربي عليه الانتقال الى فقيق، وبعد تفكير ملي ورغبة منه في استغلال الوضع لتفعيل مقاومته قرر الانتقال الى فقيق سنة 1894، وحاولت السلطات الفرنسية مراوغة بوعمامة عن طريق المفاوضات ليساعد في مد نفوذها الى الصحراء، وبادر الوالي العام "لانيال" يوم 16 أكتوبر 1899 بمنح بوعمامة الأمان دون شروط، وتبادل معه الرسائل عام 1900 طالبا منه اللقاء به في عين الصفراء، لكن بوعمامة الخبير بمخططات الفرنسيين رفض ذلك وواصل استعداده لتنظيم المقاومة، وقد لقي بفقيق مناصرة وتشجيعا من قبل زعماء القبائل، وتدخلت السلطات الفرنسية لدى المغرب لتطلب المساعدة في القبض على بوعمامة وعقدت معه اتفاقية الحدود المشهورة عام 1902، وقد طلب السلطان عبد العزيز من بوعمامة مغادرة بلاده مما دفع بوعمامة لإعلان الحرب عليه، وعندما أعلن الجيلالي الزرهوني انتفاضته تحالف معه بوعمامة، وقد نقل قواته الى الشمال وخاض عدة مواجهات في إقليم وجدة عامي 1904ـ 1906، وشارك مع الزرهوني دخول وجدة يوم 29 جانفي 1905، لكن القوات المغربية المتحالفة مع القوات الفرنسية ردتهم، وقد انفصلا القائدان، واختار بوعمامة أن يتراجع بقواته إلى منطقة الحدود لمواجهة الفرنسيين[2]، وقد بدأت

---

1 انظر عبد الحميد زوزو: **المرجع نفسه**، ص 15ـ19، و De la Martinieres et Lacroix, **Document pour servir a l etude du nord oust africain- gouvernement general de l Algerie**,A jourdan, Alger, 1897, p 173

2 انظر حول هذه المرحلة عبد الحميد زوزو: **ثورة بوعمامة 1881-1908**، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص- ص، 18-40 و يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص - ص، 298-304.

قواته في الفتور، خاصة بعد أن لاحقته القوات المغربية واعتقلت ابنه سي الطيب، ومع ذلك فقد رفض بوعمامة الاستسلام وواصل مقاومته الى آخر لحظة، وقد وهنت قواه وظل رافضا الاستسلام والمغريات الفرنسية الى أن توفي بإحدى المناطق النائية على الحدود المغربية.

رابعا – نتائج الثورة:

تعتبر ثورة بوعمامة من أعنف وأطول الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر, وقد خلفت نتائج وانعكاسات كبرى نذكر من أهمها.

– كانت حركة بوعمامة حركة دينية سياسية منطلقها الزاوية الشيخية ذات النفوذ الروحي والتأثير السياسي الواسع، وكان شعارها رفع راية الجهاد ضد المحتلين، وامتازت شخصية بوعمامة بورعها ونقاها وكذا موهبة القيادة الحربية وإدراك المخططات الفرنسية والدسائس التي تفرق وحدة المسلمين.

– وقفت حركة بوعمامة في وجه سياسة الجمهورية الثالثة الهادفة الى احتلال الجزائر، والانطلاق منها لإخضاع المغرب العربي وإفريقيا الغربية.

– كانت ثورة بوعمامة واستقراره بالأقاليم الجنوبية دافعا لحركات التوسع الفرنسي في أقاليم: توات، قورارة، وتيديكلت، حيث عجلت بإعداد مشاريع الحملات وإرسال المستكشفين وإعداد الدراسات حول المنطقة.

– عبرت ثورة بوعمامة عن وحدة الكفاح بالمغرب العربي ضد الاستعمار الواحد، ويتجلى ذلك من خلال انتهاز بوعمامة لحدث احتلال تونس ليرد على المستعمر بثورة عارمة، وذالك الترابط والتساند للقبائل الجزائرية والمغربية الهادف الى إعزاز ثورة بوعمامة وإفشال خطط الفرنسيين.

وأخيرا يمكن القول أن الثورة لم تحقق كل أهدافها نظرا لتعرضها الى عدة عقبات داخلية وخارجية حدت من قوتها، ولعل أهمها الانقسام الذي ظل قائما بين فرعي أولاد سيدي الشيخ والذي استغلته الإدارة الفرنسية لصالحها، وكذا نقص الإمكانيات المادية ووقوف سلطان المغرب ضد الثورة...الخ، ورغم كل

ذلك فهذه الثورة أكدت تمسك الجزائريين برفع راية الجهاد، وعبرت عن استمرارية المقاومة الجزائرية الى مطلع القرن العشرين.

[6]
مقاومات الجنوب والصحراء ضد التوسع الاستعماري

شهدت مناطق الجنوب الصحراء سلسلة مقاومات شعبية عنيفة، وقفت حائلا أمام توغل الفرنسيين في المنطقة وألحقت بهم هزائم منكرة، فكانت مقاومة بسكرة التي أشرنا إليها سابقا، ومقاومة سكان الاغواط الباسلة ضد التوسع الفرنسي، ومقاومة شريف ورقلة وبوشوشة، كما صمد سكان التوارق والجنوب الغربي أمام حملة الزحف الفرنسية، ولهذا لم تضع الإدارة الفرنسية يدها على المنطقة الصحراوية الا في بداية القرن العشرين. وبحكم أن الأدبيات المؤرخة لحركات المقاومة الجزائرية لا تتوقف مطولا عند هذه المقاومات فإن أسئلة كثيرة تطرح حول عوامل نجاحها وأسباب استمراريتها، وحول طبيعة جغرافية ميدان المقاومة وأهميته الاستراتيجية.

أولا: مقاومة الاغواط للاحتلال الفرنسي

عرفت منطقة الاغواط في بداية الاحتلال حالة من الاضطراب والفوضى، وقد اجتهد الأمير عبد القادر في توحيد كلمة القبائل لتشارك بفعالية في مقاومته، وعين الحاج العربي خليفة على المنطقة بعد أن اعترضت القبائل على رئاسة أحمد ابن سالم، وقد تمكن من محاربة سياسة تفريق الصفوف الفرنسية وتعزيز مقاومة الأمير عبد القادر في الجهة[1]، وفي عام 1838 اعترض بعض أعيان الاغواط الغرابة ومنهم محمد الصغير التجاني عن أداء الطاعة للأمير، وصمم هذا الأخير على تأديبهم وإخضاعهم لسلطته، وقد استغل الفرنسيون ذلك لتعزيز موقفهم وبدئوا يخططون لاحتلال المنطقة، وخاصة بعد أن تبينوا أهميتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية كمدخل لمناطق الصحراء الجنوبية.

وقد شرعت القوات الفرنسية باستكشاف المنطقة وتأليب احمد ابن سالم ضد سلطة الأمير عبدالقادر، وفي أفريل 1944 سارت قوات الجنرال "ماري مونج" باتجاه نواحي الاغواط، فنزلت بمنطقة تاجموت، وإستعانت بأحمد ابن

1 محمد بن عبد القادر الجزائري: **تحفة الزائر**، مصدر سابق، ص 291.

سالم في إخضاع نواحي المنطقة، وبعد أن أعدت نفسها وتوفرت الظروف المناسبة أقرت تنفيذ حملة عسكرية في ماي 1851، وقد واجهتها ثورة ابن ناصر ابن شهرة على سلطتها في قصر الحيران، وخوفا من تصاعد قوة المقاومة أقر الحاكم العام في بداية عام 1852 تنفيذ حملة عسكرية لاحتلال الاغواط[1].

وقد وصلت القوات الفرنسية الى الأغواط في الرابع مارس 1852، واستعانت بالخليفة ابن سالم في شن هجوم على قصر الحيران، وقد احتلت قصر الحيران دون مقاومة، وذلك بعد الثوار منه، وعلى الرغم من هذه السيطرة والاستعانة بأولاد سيدي الشيخ لتأمين القوات الفرنسية فقد كانت تشعر بعدم الأمان، وخاصة أمام تهديدات الثوار ومنهم محمد بن عبدالله وابن ناصر ابن شهرة...الخ، وقد نزح مع هذا الأخير عدد كبير من الثوار الى الجنوب استعدادا للمقاومة، واستطاع أن يعقد تحالفا مع محمد بن عبدالله وقبائل ورقلة وغرداية لشن ثورة عارمة، وعاد بقوات كبيرة الى قصر الحيران في جويلية 1852، وأمام خطورة الوضع قرر الوالي العام شن هجوم كاسح على الأغواط تشارك فيه خمس طوابير عسكرية بقيادة "بيليسيه"، تنطلق من الجلفة وبوسعادة ووهران ومعسكر وسعيدة[2]، والتقت جميعها على مشارف مدينة الاغواط في بداية شهر ديسمبر لتشن هجوما عليها من مختلف الجهات، وقد اصطدمت بمجموعات الثوار الذين الحقوا بها خسائر مفاجئة، ومنعوا دخولها للمدينة، وسجل السكان مقاومة باسلة كبدت العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، مما جعل الضباط الفرنسيين يصبون جام غضبهم على السكان ويرتكبوا مجازر وحشية باستعمال الغازات السامة[3]، وقد ترتب عن ذلك تمركز الفرنسيين في

---

1 انظر ابراهيم مياسي: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص- ص 101 - 109

2 DUBARAIL(géneral), **Mes souvenirs**, T2, Plon, Paris, 1895, p20

3 انظر ابراهيم مياسي: **المرجع نفسه**، ص- ص 109- 124، وسعدالله: **المرجع السابق**، ج1، ص 359.

المنطقة والتمهيد لاحتلال المناطق الجنوبية، وخروج ابن ناصر بن شهرة ومحمد بن عبدالله من الأغواط لمواصلة المقاومة في جبهات أخرى.

ثانيا: مقاومة الشريف محمد بن عبدالله بورقلة

بعد احتلال بسكرة والأغواط خططت الإدارة الفرنسية لاحتلال ورقلة ونواحيها، وفي بداية خمسينات القرن التاسع عشر ومع ازدياد التهديدات الفرنسية نظم الثائر محمد ابن عبدالله ثورة في ورقلة، وهو ابراهيم بن أبي فارس المعروف بشريف ورقلة، خرج من الجزائر للحج عام 1845، وحاول الاستعانة بالسلطات العثمانية لمساعدته على الثورة، ووجد تشجيعا حقيقيا من السنوسيين في ليبيا، وصل الى ورقلة عام 1849 وبدأ استعداداته لشن الثورة، وقد ربط علاقات وثيقة مع المرابطين وأعيان المنطقة واجتهد في نشر فكرة الجهاد، وتوسم الناس فيه خيرا وعين سلطانا على ورقلة[1]، بدأ ثورته في صيف 1851، حيث استولى على ورقلة ومناطق بتقرت، وانتقل في بداية عام 1852 الى الأغواط، وكسب الى صفه ابن ناصر بن شهرة والأغا حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ، وزعماء قبائل الصحراء...الخ، حقق انتصارات باهرة على الفرنسيين في الأغواط، وشكل خطرا حقيقيا على نفوذهم في الصحراء، مما جعل "راندون" يحزم أمره لعقد اتفاق مع الميزابيين لصالحه، وشن حملة على تقرت وسوف في خريف 1854[2]، وخطط محمد بن عبدالله المتمركز في ورقلة لعرقلة هذا التوغل ومواجهته، وقد استمر في مقاومته الى غاية عام 1861، لجأ بعض الوقت الى تونس وعاد الى ورقلة لاستنفار السكان من جديد، فساندته قبائل المخادمة والشعانبة وسعيد اعطية والأرباع، وشن حملات عديدة على القوات الفرنسية وأعوانها في تقرت والاغواط وورقلة، وفي خريف 1861 شنت القوات الفرنسية حملة كبرى على ورقلة، خرج محمد بن عبدالله لملاقاتها وخاض ضدها معركة

---

1 انظـــر مزيدا في التعريف بشخصيته يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج1، ص– ص 150-155. و C.Trumelet, **les francaisdans le désert**, Paris, 1865, p37 et aprés

2 Randon Cesar- Alexandre, **op cit**, p 257 et aprés

كبرى يوم الثامن أكتوبر بمنطقة نفوسة، انتهت بخسائر في صفوف الطرفين وأسر خلالها محمد بن عبدالله ونفي الى جزيرة كورسيكا[1]، ولم تكن نهاية محمد بن عبدالله لتبشر بنهاية الاضطرابات في ورقلة، حيث لم تخمد المقاومات التي حمل لوائها ثوار اخرون كان من بينهم المسمى بوشوشة.

ثالثا – مقاومة بوشوشة:

لا نعرف عن الثائر بوشوشة الكثير عن حياته، وقد تعرضت شخصيته للتشوية من الكتابات الفرنسية التي اعتبرته متمردا وفارا من العدالة، ونعرف أن اسمه هو محمد بن التومي بن ابراهيم ولقب ببوشوشة لكثافة شعر رأسه، ولد ببلدة الغيشة في جبال عمور، ونشأ على حب الفروسية والوطنية الصادقة، وفي عام 1863 فر من سجنه ولجأ الى فقيق، وانتهز ظرفية اندلاع ثورة أولاد سيدي الشيخ أصهاره ليلجأ الى قورارة ويجمع الشعانبة للثورة، نقل نشاطه الى ورقلة وغرداية وتعاون مع قدور ابن حمزة ومع مساعديه سي لعلى وسي الزوبير، ارتكز نشاط بوشوشة منذ عام 1869 على مهاجمة القوات الفرنسية واعتراض قوافلها وذلك بتنسيق مع سي لعلى قائد ثورة أولاد سيدي الشيخ بورقلة، كما تعاون مع الثائر ناصر ابن شهرة، وقد استمر نشاطه الى عام 1875 ونقل نشاطه الى الصحراء الشرقية، حيث استولى على ورقلة وهدد تقرت وسوف، وساعدته ظروف كثيرة في تحقيق نجاح معتبر، ومنها أوضاع فرنسا اثر هزيمة عام 1870 وثورة المقراني والحداد عام 1871، فقد هاجم تقرت في مارس 1871 وقمار في ماي، وهدد سلطة على باي الذي كان يحكم باسم فرنسا، وأصبح خلال عامي 1871ـ 1872 سيدا في الصحراء الشرقية يمتد نفوذه الى بسكرة وأولاد جلال، وقد تحالف مع أولاد مقران واستضافهم في تقرت عندما قرر بومزراق الانتقال الى تونس[2]، وبعد عام 1872 فترت مقاومة بوشوشة بعد أن استولت القوات الفرنسية على ورقلة ولاحقته في مناطق وادي ريغ، واكتفى

---

1 انظر ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ج1، ص – ص 361ـ 362.
2 انظر ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ج1، مج 2، ص – ص 276- 282.

بوشوشة بتنفيذ هجمات مباغتة على القوات الفرنسية وأعوانها، كان منها اغتيال "القايد" العربي المملوك وتهديد القوافل الفرنسية، وهكذا فقد شكل بوشوشة خطرا كبيرا للإدارة الفرنسية التي أمرت حاكم ورقلة محمد بن ادريس بمتابعته والقضاء عليه، وبعد طول مدة تم التوصل لاعتقال بوشوشة في مارس 1874 جنوب عين صالح[1]، وهكذا يبدوا لنا أن مقاومة بوشوشة التي استمرت لسنوات طويلة وعمت مناطق صحراوية واسعة كانت قوية ومهددة للاستقرار الفرنسي بالصحراء، وقد اشتهر بوشوشة بالشجاعة والحركية النشيطة التي جعلت منه سيد الصحراء بلا منازع.

رابعا – مقاومة التوارق:

في ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي ازداد اهتمام الفرنسيين بالتوسع في الصحراء، وباشروا استكشاف مناطق التوارق بإرسال عدة بعثات، كان منها بعثة "فلاتر Flatters" عام 1880 الى أمقيد والهقار، والذي اكتشف التوارق مهمته فقتلوه في فيفري 1881 بمنطقة أمقيد، وعلى الرغم من الظروف الطبيعية والمناخية الصعبة لإقليم التوارق فان مكانته الاقتصادية والإستراتيجية كانت تزداد يوما بعد يوما، وخاصة في ظل التنافس الفرنسي البريطاني للسيطرة على أقاليم توارق الصحراء الكبرى، وفي عام 1893 بدأ مشروع التوسع الفرنسي بانشاء مراكز أمامية، وتكثيف البعثات تمهيدا لتنظيم حملات عسكرية[2].

وكانت قبائل الهقار موحدة تحت قيادة "أهيتاغل آق محمد بسكة بن الحاج البكري" الذي تمنى الله ألا يرى وجه الفرنسيين، وفعلا توفي قبل دخول الفرنسيين منطقته، وخلفه "موسى آق مستان" الذي اجتهد في التصدي للفرنسيين، وبعد احتلال عين صالح عين "لابيرين" قائدا عسكريا على منطقة

1 Charles Robert Ageron, **Les Algeriens musulmans et la france1871– 1919**, PUF, Paris, T1, p 57.

2 انظر عن مشاريع الغزو الفرنسية للهقار يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج 1، ص – ص 305-319.

الصحراء والضابط "كوتنيس" قائدا على مركز عين صالح، وعمل هذا الأخير على تجنيد عدة فرق عسكرية من سكان المنطقة من أجل المساعدة في إخضاع الهقار، وفعلا سارت حملة في 23 مارس 1902 باتجاه تامنراست، وصلت الى اسكسام يوم 9 أفريل وسارت بعدها الى تامنراست والى تيت، حيث اشتبكت في معركة كبرى مع قوات التوارق بقيادة ولد عثمان، كانت هذه القوات تقدر بحوالي ثلاث مائة مجاهد متحصنين بمرتفعات واد تيت، فاجئوا القوات الفرنسية والحقوا بها خسائر فادحة، وأصيب خلالها الضابط "كوتينست" برصاصة في ذراعه كادت تؤدي لوفاته، واستشهد خلالها واحد وسبعون مجاهدا كما استشهد آخرون في الملاحقات التي جرت بعد المعركة الطاحنة، ووصل مجموع الشهداء الى واحد وتسعين فردا، ويبدوا أن هذه المعركة كانت هامة في حسم الصراع لصالح القوات الفرنسية كما أنها تعد مظهر صمود وتحدي أبداه التوارق الرافضين للدخيل الأجنبي والمدافعين عن أرضهم، ولم تكن معركة تيت وما تلاها من اشتباكات في تامنراست وعين أمقل لتسمح للفرنسيين بالسيطرة على المنطقة، إذ قرر الضابط "كوتينست" العودة بقواته الى عين صالح، وذلك بعد أن تعرف على المنطقة وسجل ملاحظات مهمة عنها[1].

وقد عزم سكان التوارق على الاستبسال في المقاومة وبدورها تبين للإدارة الفرنسية استحالة المغامرة بتجريد حملة عسكرية لاحتلال الهقار، وعليه خطط الضابط كوتينست للبحث عن سبل أخرى، واهتدى النقيب "كوفي Couver" الى إرسال مبعوثين التفاوض مع موسى آق مستان، ثم اختار شخصا مقربا منه، وهو قائد توارق عين صالح الحاج أحمد بيلو، وقضى هذا الأخير شهورا في إقناعه بقبول الصلح مع الفرنسيين الى أن نجح في ذلك، ولكن زعيم توارق أزجر الشيخ أمود رفض الصلح مع الفرنسيين، وهكذا أمضى موسى آق مستان اتفاقية مع السلطة الفرنسية في عين صالح يوم 21 جانفي 1904، اعتقد أنها لا

1 Cottenest, D'IN – Salah auHoggar, in **Bulletin la société de géographie d'Alger**, 1903, P 321 et aprés.

تؤثر على سلطته في الهقار، ولكن الفرنسيين اعتمدوها مفتاحا لإخضاع المنطقة لنفوذهم تدريجيا، حيث سار "لابيرين" على رأس حملة سلمية لتثبيت السلطة الفرنسية وكسب أكبر عدد ممكن من زعماء التوارق، وأنشأ مركزا عسكريا وإداريا بتامنراست، واستقدم الى المنطقة الجاسوس الأب "دي فوكو" ليساعد في استكشاف المنطقة وإخضاعها للإدارة الفرنسية[1].

وبعد إخضاع الهقار ركزت السلطة الفرنسية على إخضاع توارق أزجر بالتاسيلي وجانت، والذين صمموا تحت قيادة الشيخ أمون على الاستمرار في المقاومة، وقد كان الملازم "فوانو Voinot" والنقيب "بان Pein " قاما برحلة الى توارق أزجر في النصف الأول من عام 1903 انطلاقا من ورقلة، وأكدا على أهمية المنطقة كطريق تجاري الى غدامس وعلى خطورتها كمركز لتجمع الثوار[2]، وفي سنة 1908 جردت الإدارة الفرنسية حملة باتجاه جانت، لكنها جوبهت بمقاومة قبائل توارق الازقر بقيادة الشيخ أمود الذي أظهر إصرارا كبيرا على عدم الاستسلام للفرنسيين مهما كان الثمن، وفي نوفمبر 1911 شنت حملة كبرى على جانت، تنطلق من تيديكلت وتامنراست وورقلة، واضطر السكان في ظل عدم توازن القوى للخضوع على مضض، ولكن الشيخ أمود ورجاله المخلصين قرروا التروح للأراضي الليبية والاستمرار في المقاومة، واصطدموا مع القوات الفرنسية التي لاحقتهم في عدة معارك واشتباكات، كان منها معركة "ايسين" الشهيرة في أفريل 1913، والتي كانت عواقبها وخيمة على الفرنسيين، ومنذ عام 1914 تجند الشيخ أمود في إطار الحركة السنوسية لمقاومة المحتل الايطالي واستطاع أن يوحد توارق الجزائر وتوارق ليبيا في التصدي للغزاة

1 انظر مياسي ابراهيم: **المرجع السابق**، ص – ص 517- 530.
2 **المرجع نفسه**، ص – ص 527- 528.

الأجانب، ولما فترت مقاومته استقر بمنطقة لغريفة بفزان ليبيا إلى أن وافته المنية ودفن هناك[1].

خامسا – مقاومة تيديكلت وقورارة وتوات:

خططت فرنسا لاحتلال عين صالح وتوات لأهميتهما الاستراتيجية، ولتحقيق ذلك لجأت إلى تشييد الحصون المنيعة والمراكز العسكرية في المناطق المتاخمة لإقليم توات، وعملت على استغلال بعض زعماء أولاد سيدي الشيخ لتسهيل التدخل في المنطقة[2]، ولجأت الى إرسال البعثات الاستكشافية إلى واحات توات، لوضع خرائط لمنطقة قورارة وتوات وتيديكلت والتعرف على السكان، وأهم هذه الرحلات هي[3]:

– بعثة دو كولومب De Colombe سنة 1856 التي زارت إقليم تـــوات بمناطقه الثلاث في مدة 25 يوما.

– رحلة الضابطين كولونيو وبوران Colonien et Borin عـــام 1857، والتي كلفت بوضع خرائط للإقليم.

---

1 انظر عبدالسلام بوشارب: **الهقار أمجاد وأنجاد**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص– ص 104- 105.

2 **المرجع نفسه**، ص 61.

3 اقتصرنا على الرحلات الأروبية التي مرت بإقليم توات اعتمادا على: ابراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996، ص – ص 52-63. ويحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ج1، ص – ص 310-314.

- رحلة كولونيو الثانية سنة 1860، والذي كان مرفوقا بطابور عسكري، وقد وصل إلى تيميمون وتيمي وأدرار لكنه رجع خائبا لأن القصور لم تفتح له أبوابها.

- رحلة الألماني جرار رولف Girard Rolf عام 1864، والـــذي دخـــل واحات توات وعين صالح متنكرا بزي عربي.

- بعثة سوليه Paul Soleillet سنة 1872، وكانت أول بعثة تجتاز المنطقة الممتدة من المنيعة إلى عين صالح.

- رحلة فلاتير Flatters سنة 1880، التي أبيدت في كمين بمنطقـــة بئـــر الغرامة قرب عين صالح، دبره الشيخ عبد القادر باجودا وأولاد سيدي الشيخ.

- رحلة الملازم مارســـيل بـــالات Marcel Palat في 1886 إلى منطقـــة تيديكلت، أين قتل من طرف السكان.

- رحلة برنارد فريدريك نهاية ثمانينيات القرن 19م إلى الحدود الشـــمالية الشرقية لتوات.

وبعد أن هيأت السلطـــات الاستعمارية الظروف العسكريـــة، أرســـلت بعثة علمية استكشافية للتعرف على مكونات هضبة تادميـــت الجيولوجيـــة والنباتية، وقد عرفت ببعثة فلامون FLAMEN,التي اتجهت من ورقلة إلى عـــين صالح عاصمة منطقة تيديكلت يوم 28 نوفمبر 1899[1]. وذلك بمرافقة طـــابور عسكري لحمايتها بقيادة النقيب بان Pein رئيس المكتب العربي بورقلة، وكان يتكون من تسعين مهاريا، وخمسة عشر فارسا، وأعطيت أوامر لفرقة الصباحية الصحراوية التي كانت تحت قيادة النقيب جرمان Germain باقتفاء أثر البعثـــة للتدخل وقت الحاجة.

---

1 ابراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص 109.

وقد أدرك سكان قصور عين صالح طابع المهمة الاحتلالية وتجندوا لمقاومتها، وعليه وقعت معارك حاسمة، كان منها معركة ايقسطن يوم 28 ديسمبر 1899، التي قادها شيخ قبيلة أولاد باجودة الحاج المهدي باجودة وشاركت فيها مختلف قصور المنطقة، وقد أبلى فيها السكان بلاء حسنا، ولكن قوة العدو تمكنت من السيطرة على الموقف خاصة بعد مقتل قائد المقاومة الحاج المهدي وأخوه بوعمامة، وجرح المرابط أحمد بيلو جرحا بليغا، مما مكن قوات العدو من دخول القصر، وكان لهذه المجابهة الأولى والخسارة التي لحقت بالثوار نتائج وخيمة على قصور المنطقة، وتذكر المصادر أن عدد شهداء المعركة بلغ 56 شهيدا[1]، وبعدها سهل على العدو دخول مدينة عين صالح يوم 30 ديسمبر 1899.

ولم يستسلم سكان تيديكلت بسهولة للعدو فقد تجمعت بقايا القوات لتدخل في معركة ضد العدو الزاحف، فكانت معركة الدغامشة المشهورة يوم 4 جانفي 1900، حيث هاجم المجاهدين القوات الفرنسية المرابطة في الكثبان، وداركت معركة حامية الوطيس، واضطر المجاهدون إلى التراجع والانسحاب بعد أن الحقوا بالعدو خسائر معتبرة[2].

وبسقوط عين صالح أصبح الطريق ممهدا لاحتلال بقية إقليم توات، حيث كلف الرائد بومقارتن الملازم "كلوستر Claustre" بإخضاع واحات اينغر التي ظلت مستعصية، كما أرسلت حملة أخرى بقيادة العقيد "أو EU"، وذلك بعد أن رفض سكان تيدكلت وتوات وتيجورارين الاستجابة لطلب الاستسلام[3]، وردا على ذلك تجمعت قوات المجاهدين من مختلف قصور توات، ووصل

---

1 قلوم المكي، الغزو العسكري الاستعماري لأقصى الجنوب والمقاومات المسلحة الشعبية لمنطقة توات وتيدكلت وتيتحورارين في مجابهة هذا الغزو، مجلة **أفاق التنمية**، مديرية التربية لولاية أدرار، 1987، ص 38.

2 أنظر بتفصيل، تواتي دحمان وآخرون: **دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية**، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 16.

3 G. Tillion, **La Conquête des Oasis sahariennes (1900-1901)**, Paris, 1903, p 25.

عددهم الى 1300 مجاهد، تجمعوا لخوض معركة اينغر يوم 19 مـــارس 1900. وقد أرغمت كثافة نيران العدو المجاهدين على التحصن ببساتين النخيل المحيطــة بالقصر واصطياد الجنود الفرنسيين ببنادقهم، واضـــطر المجاهـــدون بعـــدها إلى الاحتماء بقصبة أولاد حادقة وقصبة أولاد أحمد جلول، واثر مقاومـــة عنيفـــة تمكنت نيران المدفعية من إحداث ثغرتين في القصبة الثانية، مما جعـــل المقاومـــة تنتقل إلى المنازل والبساتين المجاورة، في حين ظلت القصبة الأولى عصية علـــى القوات الفرنسية التي تكبدت أمام أسوارها خســـائر في الأرواح والعتـــاد، و لم تتمكن من دخولها إلا في أخر النهار، وقد صب جنودها نقمتهم على الســـكان فاستباحوا قصر اينغر وقتلوا به أزيد من خمسمائة فرد[1]، وبعـــدها توجهـــت القوات الفرنسية إلى تيط، حيث دخلتها يوم 23 مارس من السنة نفسها، ثم الى قصر أقبلي، فأولف التي دخلها الاحتلال دون مقاومة تذكر، وهكذا تمكنـــت فرنسا من السيطرة على معظم قصور إقليم تيدكلت.

وواصلت القوات الفرنسية توسعها في إقليم توات الكبير، حيث وجهـــت أنظارها إلى الجزء الشمالي لإقليم توات المعروف بمنطقـــة قـــورارة وعاصـــمته تيميمون، وقد خططت للزحف على الإقليم من الجهـــة الشـــمالية الشـــرقية، وبالضبط من المنيعة حيث جمع ما يقارب 800 جندي بقيادة العقيد "مينسترال Menestrel"، واصطدمت هذه القوات بمقاومة عنيفة في القصور فاســـتنجدت بقوات احتياطية من البيض، وبفضها تمكنت من دخول مدينة تيميمون يوم 12 ماي 1900[2]، وبعدها أصبحت قصور المنطقة لقمة في يد القوات الفرنســـية، فسقط قصري الزوا ودلدول، ولكن ما لبث أن تجمع الثوار في قصر المطارفـــة لخوض معركة مصيرية، وقد رفضت قبائل قصر لمطارفة الاستسلام للعدو، ممـــا أدى إلى دخول الطرفين في معركة كبيرة في ضواحي القصر, حيث استبســـل المجاهدون وأبلوا بلاء حسنا أرغم العدو إلى التراجع إلى قصر دلدول وانتظـــار

1 تواتي دحمان واخرون: **المرجع السابق**، ص 17.
2 ابراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص 114.

الإمدادات، وفي 5 سبتمبر، وبعد أن وصلت المدفعية تجددت المعارك بين الطرفين، حيث انظم مجاهدون من قبائل الشعانبة والغنانمة، وكانت المعركة حامية الوطيس، تمكن فيها المجاهدون من دحر القوات الاستعمارية بقيادة "بان Pein" و"فالكونيتي Falconatti"[1]، واضطر العدو أن يقر لسكان القصر استقلالهم الديني والاجتماعي والاقتصادي في معاهدة أبرمت بين الطرفين.

وإثر هذا الانتصار تشجع سكان قصر شروين للتصدي لقوات الجنرال "سرفير Servieres" الذي جاء لتمشيط مناطق توات وتطويقها، وترصدت إحدى فرقه الاستطلاعية لتلحق بها خسائر فادحة في الوادي المجاور لمنطقة شروين، حيث دارت معركة كبيرة تم فيها محاصرة العدو ووضعه بين فكي كماشة بعد انضمام أهل طلمين، وألحقت به هزيمة نكراء اضطر على إثرها الجيش الفرنسي إلى الانسحاب، مخلفا وراءه خسائر بشرية ومادية معتبرة[2].

وبعد أن أتمت القوات الفرنسية إخضاعها لتيديكلت وقورارة مضت لدخول قصور توات الوسطى، وذلك في طابورين يحاصران الإقليم في كماشة[3]، ينطلق الأول من الجنوب (تيديكلت) في 300 جندي، وينطلق الثاني من الشمال (تيميمون) في 800 جندي وأربعة مدافع بقيادة الجنرال "سارفار Servieres "، ويلتقي الفيلقان في بلدة تيمي على بعد بضعة كيلومترات من أدرار عاصمة المنطقة، وقد واجهتا مقاومة السكان في مختلف القصور ولكنه تمكن من دخول المنطقة وإخضاعها يوم 10 فيفيري 1901[4].

وعلى الرغم من استكمال احتلال الإقليم فان جذوة المقاومة ظلت مشتعلة، فسرعان ما عادت بعض القصور للثورة من جديد، فكانت معركة

---

1 قلوم المكي: **المرجع السابق**، ص 41.

2 **المرجع نفسه**، ص 44.

3 إبراهيم مياسي: **المرجع السابق**، ص 115.

4 غالبا ما كان زعماء واحات توات يطلبون مساعدة السلطان المغربي للوقوف في وجه الزحف الفرنسي لكن المغرب ظل أسير معاهدة لالا مغنية 1845 التي رسمت الحدود.

قصر طلمين في الثامن ماي 1901 بقيادة محمد بن عبد الله[1]، وانتفاضة حاسي الغزال التي اندلعت في شهر آوت 1903[2]. وانتفاضة طلمين الثانية في 7 ماي 1902 بقيادة الشيخ عثمان، ومعركة الكوديا في ديسمبر 1902، والمعارك التي خاضها سيدي زين العابدين ضد طابور الضابط "بونييه Bonnier"، وكل هذه المقاومات عبرت عن تمسك سكان المنطقة بحمل راية الجهاد خفاقة ورفضهم للوجود الفرنسي.

ومن خلال ما سبق يبدوا واضحا أن مهمة إخضاع الصحراء لم تكن سهلة، وذلك على الرغم من تحمس الفرنسيين واستعداداتهم الكبرى، ففي بوابة الصحراء كانت مقاومة مناطق بسكرة والأغواط وغرداية وورقلة شديدة وعنيفة، وفي مرحلة تالية كان إخضاع توات ومناطق توارق الهقار والازقر محفوفا بالمخاطر، حيث استمرت المقاومة على أشدها وألحقت خسائر كبرى بالقوات الفرنسية.

---

1 قلوم المكي: **المرجع السابق**، ص 44.

2 **المرجع نفسه**، ص44.

القسم الثالث

السياسة الفرنسية في الجزائر

1900-1830

[1]

السياسة الفرنسية في الجزائر بين النظام العسكري وسياسة نابليون الثالث 1830-1870

منذ أن احتل الفرنسيون مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830 والى غاية سنة 1870 أتبعت الحكومة الفرنسية نظاما عسكريا في تسيير مستعمرة الجزائر، و لم تكن سياستها في إدارة هذه المستعمرة واضحة المعالم، وذلك نتيجة لظروف الاحتلال وللتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين بالجزائر، ومطالبة المستوطنين بإرساء سياسة جديدة تخدم مصالحهم بالجزائر، لذا لم تعرف الجزائر استقرارا في ظل الحكم العسكري.

أولا: فرض الحكم العسكري على الجزائر

بعد سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين ظهرت النوايا الحقيقية لاحتلال كامل القطر الجزائري، ولم تؤثر ثورة جويلية 1830 ومجيئ لويس فليب للحكم شيئا على وضع الجزائر، حيث تقرر تكليف الحكام العسكريين بتسيير شؤونها الى حين، وقد أنشأ الجينرال "دي بورمون" بمدينة الجزائر لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية، ولما تولى "كلوزيل" منصب قيادة القوات الفرنسية بالجزائر في أكتوبر 1830 أنشأ لجنة حكومية جديدة مختصة في مجالات محددة، هي العدالة والداخلية والمالية تكون تحت تصرفه، لكن التصرفات الارتجالية للقادة العسكريين واستمرار المقاومة بالجزائر دعت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي في سبتمبر 1831 يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية وينظم شؤون الجزائر الإدارية، وذلك بتشكيل مجلس موسع يظم: - مسؤول إداري ومالي مدني - رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا - مجلس الإدارة[1].

---

1 انظر حول أساليب إدارة الجزائر في هذه المرحلة، حمدان خوجة: **المرآة**، وابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، مج 1، ص 27 وما بعدها.

وبعد ثلاث سنوات من تعسف القادة العسكريين وارتفاع الأصوات بالجزائر المنددة بالسياسة الفرنسية طرح بعض الساسة الفرنسيون أسئلة عديدة حول قضية الجزائر، كان من أبرزها: هل يجب البقاء في الجزائر أم لا، وإذا كان لابد من الاحتفاظ بالجزائر فما هي أفضل طريقة لإدارتها؟. وحصل إجماع على إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر لدراسة الموقف واتخاذ الحلول المناسبة.

وقامت "اللجنة الافريقية" بتحقيق ميداني في الفترة ما بين 1833/9/2 إلى 1833/10/25، وقدمت تقريرها للحكومة الفرنسية أوصت فيه الاحتفاظ بالجزائر، ووسعت الحكومة الفرنسية المناقشات بتشكيل لجنة ثانية موسعة للنظر في المقترح، وأكدت كذلك ضرورة بسط الحكومة الفرنسية سيادتها على القطر الجزائري بأكمله والعمل على استغلال البلاد(1). وقد أكد حمدان خوجة على عدم حياد كلا اللجنتين، وأعتبرهما وسيلة لتنفيذ برنامج الحكومة الفرنسية بالجزائر، وانتقد المبررات التي تقدمها اللجنة للحفاظ على الجزائر فرنسية، مؤكدا على أن الدافع الاقتصادي هو الذي يقف وراء ذلك،(2)

وقد كان من مقررات اللجنة جعل الجزائر كلها أملاكا فرنسية واستكمال توسع الجيش في المناطق الداخلية، وتركيز جميع السلطات في الجزائر بيد الحاكم العام التابع لوزارة الحربية وتشكيل هيئة ادارية تساعده. وبذلك خضعت الجزائر للإدارة العسكرية الفرنسية، وواصل الحكام العسكريون سياسة الاضطهاد والنهب والسطو وتشجيع الاستيطان.

---

1 انظر حول أعمال وتوصيات اللجنة الإفريقية ابو القاسم سعدالله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1982، الفصلين السادس والسابع.

2 حمدان خوجة: **المصدر نفسه**، ص – ص303- 308.

ثانيا: التنظيم الإداري بالجزائر 1830-1870

لتنظيم شؤون الإدارة كان الحاكم العام يستعين بمجلس يظم ست شخصيات عسكرية ومدنية، وكان يشرف على المساعدين المدنيين ومنهم المسؤول الإداري، وقد ظلت المكاتب العربية منذ عام 1833 النظام الإداري الرئيسي إلى أن دعمت سنة 1945 بنظام المقاطعات الإدارية.

1 ــ المكاتب العربية: أنشأت سنة 1833 من أجل إدارة حكم المناطق العربية وجمع المعلومات والضرائب وتسيير مختلف الشؤون الإدارية، ونظرا لأهمية دور هذه المكاتب العربية قام "بيجو" بترسيمها وجعلها في خدمة الجيش، فأنشأت إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات، وفي كل مقاطعة أنشأت وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية، وبذلك توسع نشاط هذه المكاتب وتحول إلى إدارة محلية للتحكم في السكان، وكان يساعدها في ذلك القياد ورؤساء العشائر، كما ازداد نفوذ مسؤولي هذه المكاتب، فشمل تعيين أو خلع المسؤولين المحلين، وجمع الضرائب، واستصدار الأحكام في المسائل الشرعية والقضائية وتنفيذها، وأصبح نفوذ بعض رؤساء المكاتب يتجاوز نفوذ بعض القادة العسكريين على مستوى العمالة[1].

ونظراً لازدياد نفوذها وتدعيمها للجيش ضاق بها المستوطنون ذرعا، فشنوا ضدها حملة شعواء، وفي عام 1870 تحولت مناطقها في الشمال إلى مناطق مدنية، في حين ظلت مناطق الجنوب الصحراوية خاضعة للنظام العسكري ولنفوذ المكاتب العربية.

---

1 حول المكاتب العربية ينظر الدراسة القيمة للاستاذ فركوس، صالح فركوس: **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق الجزائر**، منشورات جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، وكذا شهادة أحد ضباط المكاتب العربية
Hugonnet Ferdinand, **Souvenirs d un chef de bureau arabe**, paris, 1858,

2 - العمـــالات والبلديـــات:

صدر مرسوم ملكي يوم 15 أفريل 1845 يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها الجاليات الأوربية بكثرة، كما تقرر إنشاء ثلاثة مقاطعات بالجزائر هي: الجزائر، وهران، قسنطينة، وفي كل مقاطعة أراضي خاضعة للحكم العسكري وأراضي مختلطة، ولم يعرف هذا التنظيم الجديد تجسيداً حقيقياً إلا بعد استقالة "بيجو" سنة 1847، وقد جوبه هذا التنظيم بتحفظات العسكريين، وفي سنة 1848 استفاد المستوطنون من الثورة الفرنسية التي أقرت التجسيد الفعلي للنظام المدني، حيث قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والادراي الموجود في فرنسا، وفي سنة 1862 استبدل نظام المقاطعات الإدارية بنظام العمالات، وهو النظام نفسه المعمول به في فرنسا، ولكن عامل العمالة ظل خاضعا لسلطة وزير الحربية كما أن علاقاته بالحاكم العام لم تكن واضحة المعالم، وفي كل عمالة كان يوجد مجلس تنفيذي إداري مسؤول عن أملاك الحكومة والشؤون الإدارية، يتكون من رئيس المقاطعة وثلاث أعضاء، وكذا مجلس عام منتخب يعتبر بمثابة برلمان مصغر خاص بالمستوطنين في العمالة ولا يمثل فيه الأهالي إلا نسبة ضئيلة معينة[1].

وأما التنظيم البلدي فقد بدأ بشكل محدود وتوسع تدريجياً، وكانت مقاعد المجالس البلدية بالمناطق المدنية تظم ثلثين من المستوطنين والثلث الباقي من الأهالي المعينين ومن الاسرائيلين. وقد أقرت الحكومة الفرنسية بعد ثورة 1848 أسلوب الانتخابات بدل التعيين، لكن الجيش كان يتدخل لتزوير الانتخابات، وفي ديسمبر 1866 قرر نابليون الثالث تغيير أسلوب الانتخابات، وأصبح يقوم بتعيين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم رئيس العمالة بتعيين بقية أعضاء

انظر بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص - ص 132 - 134، وكذا Claude Bontemps, **Manuel des institutione Algerienne,** Paris, Editions Cujas, 1979, pp 286 et apres

المجلس البلدي، وكان سعي المستوطنين حثيثا لتكريس النظام المدني وتوسيع نفوذهم بالجزائر على حساب العسكريين والأهالي[1].

ثالث: سياســـة نابليون الثالث العربية بالجزائر، والقــرارين المشيخيـــن 1863 -1865.

منذ إعلان نابليون الثالث نفسه إمبراطوراً على فرنسا في نوفمبر 1852 وهو يعبر عن انشغاله بقضية الجزائر، وقرر إتباع سياسة خاصة به، تهدف الى كسب رضى المستوطنين والعسكريين والمحافظة على الأمن والاستقرار بالجزائر، وقد أكد لمستوطني الجزائر فكرة إدماج الجزائر، ومن جهة أخرى كان يخطط للإنفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها ابن أخيه الأمير "جيروم نابليون" والذي كان بالغ التأثير على سياسة عمه، كما استحدث كذلك مجلسا أعلى إلى جانبه ومجالس إقليمية في كل مقاطعة وعمم النظام المدني، ولم يبق للسلطات العسكرية سوى منصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية التي تولاها "ماكماهون"، ورغم أن السلطة أصبحت مركزية ومدنية إلا أن الأمير "جيروم" اصطدم بسياسة الإمبراطور وبمعارضة العسكريين بالجزائر فتنازل عن منصب وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 7 مارس 1859 ليتولاها "شاسلوبا"، وانتهى الأمر بإلغاء هذا النظام تماماً وعوض بنظام الحكومة العامة في ديسمبر 1860، والذي يجعل إدارة الجزائر تحت رئاسة الحاكم العام للقوات البرية والبحرية الذي يخضع لسلطة الإمبراطور السياسية، وعين الماريشال "بيليسي" حاكما عسكريا جديداً وعاد الحكم العسكري الى الجزائر من جديد[2].

1 صالح عباد: **المرجع السابق**، ص – ص 19- 21.

2 انظر تفصيلا أوسع عن سياسة نابليون العربية، ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، مج2، ص- ص11-42، وكذا Duval, J, **Reflections sur la politique de l Empreur en Algérie**, Paris, 1866, 148 p

وفي ظل هذا النظام كان الإمبراطور يفكر في سياسة جديدة بالجزائر، خاصة بعد زيارته للجزائر عام 1860 وإطلاعه على ما يجري بالبلاد، وقد انشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي الخاصة بالجزائريين بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها منهم، ورأى أن يقرهم على الأراضي التي بحوزتهم أما الأوربيين فنصحهم أن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن والصناعات، وأمر بإيقاف هجرتهم إلى الجزائر، وأقنع مجلس الشيوخ بإصدار قرار 22 افريل 1863 الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء أكانت ملكا فرديا أو مشاعا، ووجه رسالة إلى "بيليسي" يأمره بتطبيق هذه السياسة، ختمها بقوله:" إن الجزائر مملكة عربية، وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين "[1].

وقد تعددت الدوافع التي دفعت بنابليون الثالث لانتهاج هذه السياسة التي تبدوا ظاهريا في صالح الجزائريين، ولعل كرهه الشديد لأطماع أوروبي الجزائر المتزايدة تكون دافعاً قوياً في ذلك، وقد جلبت له هذه السياسة عداءً العسكريين الذين لم يطبقوا سياسته في أرض الواقع وغضب المستوطنين الذين أظهروا استيائهم من سياسته.

ونتيجة لهذه الأوضاع عزم الإمبراطور زيارة الجزائر ليطلع بنفسه على مشاكلها، فقضى بها الفترة ما بين 3 ماي و7 جوان 1865 متنقلا بين جهات عديدة ومتصلا بشخصيات متعددة، وذلك بهدف تكوين صورة واضحة عن الجزائر، وعند رجوعه الى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها، وبعثها الى الحاكم "ماكماهون" يوم 20 جوان 1865، وقد انتقد فيها أمورا كثيرة، وذكر أنه "طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض"، ولذلك ينبغي تطبيق النظام المدني والاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير لأنه لا يمكن القضاء على ثلاثة

1 Claude Bontemps,**Op cit**, p 287.

ملايين من الجزائريين أو رميهم في الصحراء، وأمر نابليون أن تتبع سياسة التعايش مع العرب والعمل على تعليمهم وتمدينهم، ومعاملتهم على أنهم رعايا فرنسيين، وفسح المجال للجزائريين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية، وفتح أبواب الوظيف العمومي أمامهم، وأمر نابليون مجلس الشيوخ "السيناتوس كونسيلت" إصدار قرار بهذا الشأن[1]، وقد صدر فعلا يوم 14 جويلية 1865 وحدد فيه كيفية الحصول على هذه الجنسية، وشروطها التي كانت تبدوا قاسية وغير مقبولة من طرف الجزائريين.

وعموما يبدوا الغموض جليا فيما أصبح يسمى "بالسياسة العربية للإمبراطور" نتيجة لتناقض مواقف الإمبراطور الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقرار وإرضاء الجميع: والحقيقة أن هذه السياسة لا تستهدف خدمة الجزائريين المسلمين بل تحقيق المصالح الحيوية لفرنسا التي رأى أنها تتمثل في: تقوية مركز فرنسا وتوفير الأمن والسلام لجيشها وتدعيمه بالجنود الجزائريين الشجعان، الاهتمام بالزوايا لخلق طبقة من المخبرين والجواسيس، تركيز الاستعمار والاستيطان بالجزائر، تجنيس بعض الجزائريين قصد تحقيق الإدماج الفعلي[2].

وقد شنت في الجزائر حملة على سياسة الإمبراطور، فلم يخف "ماكماهون" تذمره وأعلن المستوطنون معارضتهم لسياسته لأنها تحد من نفوذهم، ولم يقبل المسلمون الجزائريون بالتخلي عن أحوالهم الشخصية مقابل الحصول على الجنسية لأن في ذلك ردة عن الدين، كما أن الإدارة الفرنسية لم تكن مستعدة لمنح الجنسية لأعداد كبيرة من المسلمين الجزائريين، وهكذا يمكن القول أن إصلاحات نابليون لم تكن إصلاحات حقيقية، وقد تمكن المستوطنون من فرض

---

1 انظر مقتطف من رسالة نابليون الطويلة، زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، م و ك، الجزائر، 1984، ص – ص 155- 156.

2 ابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، مج 2، ص – ص 16- 19.

أنفسهم على فرنسا بمجرد سقوط حكومة الإمبراطور في جويلية 1870. لتلغي النظام العسكري وتقيم النظام المدني الذي سوف يفتح لهم المجال واسعا في فرض سيطرتهم على الجزائر.

[2]
سياسة الاستيطان والفرنسة وأثرها على المجتمع الجزائري 1870-1830

لم تقتصر الحرب الشاملة التي أعلنتها فرنسا بالجزائر على الميدان العسكري بل طالت إدماج الجزائر حضارياً، وهدفت إلى تحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري عن طريق الاستيلاء على الممتلكات والأراضي، واستخدام المستوطن، وتحطيم الكيان الثقافي وإرساء سياسة الفرنسة والتنصير، وخلفت مهمة إدماج الجزائر في فرنسا نتائج وخيمة على الجزائريين، وخاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أولا – مصادرة الأملاك والأراضي:

خلفت السياسة العسكرية المتبعة من قبل القادة العسكريين حصيلة كبرى من الضحايا الذين استشهدوا خلال فترة المقاومات الشعبية، وقد صاحبت سياسة السيف عمليات إرهاب وقتل جماعي، وسجن وتجويع وطرد للسكان من أراضيهم كما اشرنا سابقا، وكانت النية الفرنسية في استيطان الجزائر مبيتة، حيث شرعت القوات الفرنسية منذ بداية الاحتلال في الاستيلاء على الممتلكات واغتصاب الأراضي بمختلف الأشكال والمبررات، وبشكل أضر بالمجتمع الجزائري الذي سلبت منه الإدارة الفرنسية أكثر من مليوني هكتار أراضي خصبة[(1)].

بدأت هذه العملية بالاستيلاء على أملاك البايلك الواسعة(أملاك الدولة العثمانية)، فأممت بقرار 8 سبتمبر1830. وضمت الى أملاك الدولة الفرنسية، وفي نفس الوقت أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا يؤمم أملاك الأوقاف الإسلامية

---

1 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1900- 1954**، تر، عبدالقادر بن حراث، م و ك، الجزائر، 1987،- ص - ص 125- 133.

والمؤسسات الدينية (المساجد، الزوايا، المدارس،الخ)، كما أممت أوقاف مكة والمدينة، وقد كانت هذه الأوقاف تقدم خدمات اجتماعية جمة فأصبحت تصب في ميزانية الدولة الفرنسية، وقدر عدد هذه المؤسسات بمدينة الجزائر وحدها 176 مؤسسة، منها 13 مسجد جامع، و109 مسجد صغير، وعدد من الزوايا، وخلفت عمليات الاستيلاء عليها استياءً لدى الجزائريين[1].

ومع توسع المقاومات الشعبية شرقا وغربا فان الجيوش الفرنسية الزاحفة على مختلف المناطق كانت تقوم بأعمال التخريب والتأديب، وتقوم أيضا بمصادرة الأراضي، وهي سياسة أكدها الجنرال "بيجو" في تصريحه يوم 18 أفريل 1841 عندما نادى بمصادرة كل الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير، وقد اشتهر "بيجو" كذلك بمقولته: " إن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما"[2].

وهكذا عمت مصادرات الأملاك العامة وأراضي القبائل كل المناطق التي احتلت، وخاصة في المناطق الساحلية، وأما الأرياف الداخلية فخططت الإدارة الفرنسية لإبعاد الفلاحين عن أراضيهم، وسنت سياسة تحديد الأراضي والحجر على الأراضي الجماعية والفردية.

ثانيا – سياسة الاستيطان:

خلال السنوات الأولى من الاحتلال استولى الجنود والمدنيون على العقارات الحضرية بمدينة الجزائر، واتجهت أنظارهم إلى المتيجة، واتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإغراء لحث الأوربيين على الهجرة الى الجزائر قصد "تعميرها"، وقد وصلت الى الجزائر أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832، ثم بدأ تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، وأقيمت ببوفاريك

---

1 انظر ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص- ص25-34، وصالح عباد: **المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر1870–1900**، د م ج، الجزائر، 1984، ص- ص10–12.

2 General Azan, **Bugaud et l Algerie**, Le petit Parisien, Paris, p 54.

أول قرية نموذجية سنة 1836، وشجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين، وقد بلغ عددهم في سنة 1839 حوالي 25 ألف، ومنذ سنة 1840 بدأت الهجرات الواسعة للمعمرين بتشجيع من الجنرال "بيجو" الذي شجع "سياسة المحراث" واستغلال الأوربيين وتعميرهم لأرض الجزائر، كما أكد أن الاستيطان مهمة عسكرية، وعليه شجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار بالجزائر، وأنشأ لهم المستوطنات والمزارع الجماعية، وأدت هذه الحركية الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي، فلجأت الإدارة الفرنسية الى استصدار قرارين في سنتي: 1844، 1846 يقضيان بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة، وأحصي في نهاية عهد "بيجو" تواجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الآتية: (43.5 فرنسيين، 28% اسبان، 8% مالطين، 8% إيطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة)[1].

وفي عهد الجمهورية الثانية تقرر التخلص من العاطلين عن العمل والمعارضين السياسيين بتوجيههم الى الجزائر، فأرسل في سنة 1848 ما يقرب 12 ألف شخص سلمت لكل واحد قطعة أرض ومسكن، وفي سنة 1851 بلغت أعداد المستوطنات مائة وستة وثلاثين موزعة على الشكل الأتي: (58 في المتيجة، 30 في قسنطينة، 48 في وهران)، وقد اتجهت الإدارة الفرنسية الى تشجيع الاستيطان الرأسمالي، فحثت رجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، وهو ما أعطى لحركية الاستيطان شكلاً واسعا، حيثً وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة ما بين (1850 –1860) واحدا وثمانين امتيازا، قدرت مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتار[2].

---

1 صالح عباد: **المرجع السابق**، ص – ص 6- 9.

2 Depeyerimhoff, **Enquête sur les résultants de le colonisation officielle**,Alger, 1906, T1, p 35

وعلى الرغم مما قدمته الإدارة من امتيازات وتشجيع فإن المستوطنين ظلوا يطالبون بامتيازات أكبر، وذلك للحيازة على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكماً مدنيا يخدم مصالحهم ويثبت أقدامهم، وقد فسح المجال لتحقيق أهدافهم منذ عام 1870.

ثالثا – فـــرض الضـــرائب:

تعد الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي، ذلك لأن الشعب الجزائري خضع لتشريع ضرائبي خاص دون أن يكون له مقابل يستفيد منه، وكان الأهالي الجزائريون يدفعون الضرائب الفرنسية إضافة الى مجموعة أخرى سميت بالضرائب العربية، وهي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن وأخرى على الأفراد، وقد بلغ متوسط ما يدفعه الجزائري من الضرائب العربية سنة 1860 حوالي 12 فرنك سنويا في حين لم يكن ذلك المتوسط يزيد عن فرنك في أيام دولة الأمير عبد القادر، وكانت الضرائب العربية في بداية الاحتلال تدفع بشكل عشوائي، ثم قسمت الى أربعة أنواع وهي الضريبة على الأرض (العشور، الحكر)، والضريبة على الماشية (الزكاة)، وضريبة الرأس (خاصة بمنطقة زواوة)، وضريبة اللزمة (خاصة بالمناطق الصحراوية)، هذا بالإضافة الى الضرائب المفروضة على القبائل والأفراد الذين حملوا السلاح، وكانت الضرائب تجمع بواسطة القياد وشيوخ القبائل تحت رعاية المكاتب العربية في المناطق العسكرية، وبواسطة مفتش الضرائب في المناطق المدنية، وتشير كثير من المصادر الى أن محصول الضرائب كان وفيرا، ففي مقاطعة قسنطينة لاحظ "بيجو" أن مجموع الضرائب المدفوعة من قبل الأهالي قد انتقلت من نصف مليون فرنك سنة 1840 الى 5 ملايين فرنك عام 1846[1].

1 CH, A, Julien, **Histoire de l Algerie contemporaine**, op cit, p 27

وقد ظلت الضرائب حتى سنة 1845 تدفع عينا، وبعدها توجب دفعها نقدا، وأجبرت بذلك القبائل على تسويق قسم من إنتاجها لدفع الضريبة، وأصبحت الضرائب أكثر وطأة على السكان بعد سنة 1870. وذلك عندما حول قسم كبير من القبائل إلى الأراضي المدنية (البلديات ذات الصلاحيات الكاملة)، فكانت مجبرة على دفع ضرائب أخرى تعرف بالسنتيمات الإضافية. وقد شددت المكاتب العربية والبلديات المحلية في استخلاص الضرائب السنوية في وقتها المحدد، وسنت الإجراءات العقابية ضد الممتنعين أو الغير قادرين على أدائها. فكانت تؤمن أراضيهم وتباع، أو يسخروا للعمل لدى المستوطنين أو المجالس المحلية، أو يسجنوا لسنوات، الأمر الذي يدل على قسوة النظام الضريبي المسلط على الجزائريين[1]، وعلى الرغم من ذلك لم تفكر السلطات الفرنسية في تخفيضها أو رفعها حتى في ظروف الأزمات الاقتصادية والمجاعات، مما أدى الى إرهاق الطبقات البرجوازية، ولجوء الفلاحين إلى اقتراض الأموال بالربا ثم الاضطرار لبيع أراضيهم للمعمرين ولليهود خاصة، وهكذا فان الخزينة الاستعمارية كانت تحصل مواردها أساسا من جباية الضرائب المفروضة على الجزائريين، وهذا ما أكده المندوب "جارو" باسم لجنة الضرائب العربية أمام مندوبية المستوطنين في نوفمبر 1899، حيث قال:"إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأن هذه الضرائب تشكل أحد مصادر دخلنا الأساسية، فعلا فان 17 الى 18 مليون من 54 مليون حسب السنوات تعود الى الضرائب العربية"[2]، وبمقابل ذلك فان الجزائريين كانوا ينهكون ويزدادون فقرا مع مرور السنوات.

---

1 انظر صالح فركوس: **المرجع السابق**، ص — ص 140 — 152، وصالح عباد: **المرجع نفسه**، ص – ص71- 72 و A, Nouchi, **Enquete sur le niveau de vie des populations rurales, constantinoises de la conquete jusqu a 1919**, paris, 1961 pp 179 - 180,

2 صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 119

رابعا – سياسة التنصير:

لم تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الأوقاف والمؤسسات الدينية، بل خططت لضرب الإسلام باعتباره أساس قوة المسلمين، فسلمت العديد من المساجد إلى الطوائف المسيحية وحولت البعض الآخر لأغراض أخرى، و لم تمض ثلاث سنوات من احتلال مدينة الجزائر حتى حولت ثلاث أربا ع مساجد المدينة إلى أغراض أخرى، وعمدت الإدارة الفرنسية الى ربط الدين بها مباشرة للسيطرة على رجال القضاء والمساجد والتعليم وتدجين العلماء وشيوخ الطرق الصوفية.

وقد نشط رجال الدين المسيحيون في إظهار حماسهم الصليبي، ومباشرة حربهم المقدسة على الإسلام، وقد اظهروا تعاونا وثيقا مع القادة العسكريين الذين اعتمدتهم كمخبرين وجواسيس، وتأسست في سنة 1838 أسقفية الجزائر التي باركها الفاتيكان، وقد تولاها "دوبوش" الذي كان حريصا على الربط بين دور الاستعمار ودور الكنيسة، فجند أعدادا كبيرة من المبشرين والمبشرات للقيام بمهمة التمسيح، وأظهر المبشرون حقدهم الصليبي البغيض، وقد ردد "جان بوقولا" صراحة ان احتلال الجزائر هو استمرار للحروب الصليبية، كما اشتهر الأب "سوشي" في قسنطينة بتبجحه وطعنه في مقدسات المسلمين، وعرف "ليون روش" بمغامراته التجسسية وهو يحمل رسالة "بيجو" متظاهرا بالإسلام. وساعدت الإدارة الفرنسية على جمع الأطفال اليتامى في مدارس خاصة يلقنون فيها مبادئ الدين المسيحي، ونقلت أعدادا من الشبان الجزائريين كرها إلى فرنسا لتلقينهم أصول الحضارة الفرنسية وغرس الأفكار التبشيرية، وأنشأت بمختلف المدن الجزائرية أديرة الآباء البيض تزامنا مع حدوث المجاعات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1867. وقد جند لإنجاح مهمة التبشير عددا كبيرا من المبشرين والقساوسة، اشتهر منهم الكاردينال "لافيجري"[1]، وقد ووجه

---

1 انظر بخصوص موضوع التبشير والتنصير في الجزائر، ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج1، مج1، 232 - 236 ومج 2، ص – ص 400-413 وخديجة بقطاش:

المشروع التبشيري بالرفض الصارم من قبل الجزائريين، وبذلك لم تتحقق نتائجه المسطرة.

خامسا – سياسة التجهيل والفرنسة:

في بداية الاحتلال أشارت العديد من التقارير الى أن اللغة العربية وثقافتها كانت منتشرة في مدن الجزائر وأريافها بشكل واسع، وهذه الوضعية لم ترح إدارة المستعمر التي اعتبرت أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضارتها يحول دون بسط النفوذ الفرنسي وإدماج الجزائر، ومن ثمة عملت كل ما في وسعها لإضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع والحضارة الفرنسية، وارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية في بداية الأمر على محاربة الثقافة الدينية واللغة العربية، وعلى مصادرة المساجد والمدارس والزوايا، وطرد العلماء ومضايقتهم ومنح التعليم باللغة العربية...الخ[1].

وفي المرحلة التالية فكرت الإدارة الفرنسية في إدماج بعض الجزائريين في المجتمع الفرنسي بواسطة المدارس الفرنسية، وشجع "نابليون الثالث" هذه الخطوة غير أن المستوطنين عارضوه، واعتبروا أن تعميم المدرسة الفرنسية على الأهالي يشكل خطرا على مستقبل الجزائر، وانحصر المشروع على فئات معينة من الأهالي يتم بواسطتهم تعميم الرسالة الحضارية في أوساط المجتمع الجزائري، وقد أنشأت المدارس العربية –الفرنسية ابتداء من سنة 1850 بالجزائر وقسنطينة ووهران، وعممت فيما بعد لتصل الى حوالي 38 مدرسة سنة 1861، تظم ما يقارب 13 ألف تلميذ، وما فتئت هذه التجربة التعليمية أن تراجعت بعد سنة 1870 بإهمال من الإدارة الفرنسية اثر تزايد ضغوط المستوطنين، وأما المعاهد

الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، منشورات دحلب، الجزائر، 1992، ص 197.

1 انظر حول السياسة التعليمية في الجزائر، عبدالقادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الامة، الجزائر، 1999، ص 43 وما بعدها، و Colona, (F), les **instituteurs Algeriene 1883 -1939,** O P U, Alger, 1975,p 30 et apres

الإسلامية الثلاث (الجزائر، قسنطينة، تلمسان) والتي أنشأت بعد سنة 1850 لتكوين القضاة المسلمين والمترجمين وأئمة المساجد فكانت موجهة من قبل الإدارة الفرنسية، وقد تدهور مستواها التعليمي الى درجة أن خريجوها لم يكونوا يحسنون تحرير مجرد رسالة إدارية بسيطة. ويتبين لنا أن السياسة الفرنسية في مجال التعليم هدفت إلى تجهيل الشعب الجزائري والقضاء على اللغة والثقافة العربية، وتدجين فئة معينة من الأهالي لخدمة أغراضها الاستعمارية وتبليغ رسالتها الحضارية التي أرادت نشرها في الجزائر[1].

سادسا – انعكاسات السياسة الفرنسية على أوضاع الجزائريين:

لقد خلفت السياسة الفرنسية التي استعرضناها سابقا آثارا كبرى على أوضاع الجزائريين نحاول التركيز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لأهميتهما.

أ – الوضعية الاقتصادية:

لقد أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية وخاصة ما تعلق منها بترع الأراضي وفرض الضرائب الى تردي الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، وزاد الأمر سوءا حدوث الجوائح والقحوط فتوالت الأزمات الاقتصادية على البلاد، وقد رفع المكتب العربي في قسنطينة تقريره في سنة 1846 مبينا ان الزراعة عانت الكثير نتيجة اكتساح الجراد لها، هذا في الوقت الذي كلف فيه ضباط المكاتب العربية بمراجعة قوائم الضريبة حتى ولو كانت حالة الأهالي على هذا البؤس، وكان هم المستوطنين في هذه الظروف هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف السبل، وقد حدثت ما بين سنتي 1866-1870 عدة مجاعات وقحوط تركت أثارا سيئة على السكان، إذ انتشرت الأوبئة الفتاكة كالكوليرا والتيفيس... وأدت إلى ضياع المدخرات وبيع العقارات والأراضي تحت ضغوط مختلفة كالديون التي

1 Yvonne turin **Affrontements culturels dans l Algerie coloniale, ecoles, medecines, religion,1830 – 1880**, ENAL,Alger, 1983, pp 196 - 303 .

تراكمت بسبب الضرائب والفوائد الربوية. ونتج عن أزمة القحوط حدوث مجاعة عام 1867 وما رافقها من أمراض فتاكة قضت على عشرات آلاف الجزائريين، وكانت على حد وصف صالح العنتري مجاعة سوداء لم يسبق لها مثيل، "وقد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل والى الكثير من خواصهم أيضا بادية وحاضرة من التشتت والفناء وأكل الحشيش ونحوه"[1].

ب – الوضعية الاجتماعية:

إن الخسائر المرتفعة في الأرواح التي سجلت في العقود الأولى من العهد الاستعماري لم تكن ناتجة عن آثار المقاومة الشديدة فحسب، بل كان سببها حدوث الأوبئة التي نشرتها الجيوش الفرنسية عبر المناطق العديدة إضافة إلى مجاعات عامي 1867-1868. وتشير مختلف التقارير الى الاستنزاف الديموغرافي الحاد الذي عرفته الجزائر، فمن أصل ثلاث ملايين تعداد سكان الجزائر سنة 1830 لم يبق منهم إلا 2.462.900 سنة 1876. ولم يصل تعداد السكان إلى ثلاثة ملايين إلا في سنة 1880. وتشير دراسات الباحثين الى أن مجاعة سنة 1867-1868 قضت على ما يناهز المليون نسمة من الجزائريين، وأن عدد ضحايا المجاعة بين عامي 1886-1888 قدر بنصف مليون نسمة، ويضاف الى هذه الأرقام ضحايا القمع الفرنسي[2].

وقد قاسى المجتمع الجزائري من ويلات هذه المجاعات، وذلك من دون أن يشعر به أحد أو أن تلتفت السلطات الفرنسية لمأساته الإنسانية، وأدى سقوط الجزائريين صرعى الجوع والمرض الى زعزعت قبائل برمتها، وتفكك هياكل المجتمع، وانتشار ظاهرة الفقر التي مست حتى الطبقة البرجوازية، وقد إنجر عن هذه التحولات الكبرى عدة ظواهر اجتماعية بارزة، تمثلت أساسا في: نزوح

---

1 صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق رابح بونار، ش و ن ت، الجزائر، ص – ص 54-58، وانظر كذلك تقرير أرشيفي أورده زوزو عبد الحميد: **المصدر السابق**، ص – ص 99-112.

2 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المرجع نفسه**، ص ص 189- 196.

سكان الأرياف إلى المدن التي بدأت في النماء، وانتعاش الرأسمالية الأوربية واليهودية في الجزائر، وانتشار ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج[1].

وهكذا يبدو لنا أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر هدفت الى احتلال واستيطان البلاد، والى استثمار خيراتها وجعلها أرضا فرنسية خالصة، وإن كانت ملامح السياسة الفرنسية قد عرفت بعض التحول في عهد الجمهورية الثانية والامبراطور "نابليون الثالث" فإنها ظلت تركز على الاستمرار في اضطهاد المسلمين الجزائريين، وكذا نهب ثروتهم وتحويلها للمستوطنين، وقد أحدثت سياسة الاستيطان وفرض الضرائب والتجهيل والفرنسة انقلابا في أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن ذلك لم يمنع الجزائريين من التعبير عن رفضهم لسياسة المستعمر وأحيانا الإستماتة من أجل البقاء (ثورات أولاد سيدي الشيخ والمقراني...الخ).

1 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المرجع نفسه**، ص ص 198- 200.

[3]
سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر
1870-1900

بمجرد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث اثر معركة سيدان جائت حكومة الدفاع الوطني لتتخذ إجراءات خطيرة لصالح المستوطنين الأوربيين في الجزائر، وتتمثل خطوط السياسة الجديدة التي حركها "كريميو"- مسؤول الشؤون الجزائرية في حكومة الدفاع الوطني - في إدماج الجزائر في فرنسا وانتقال السلطة من العسكريين إلى المستوطنين المدنيين، وتمكين يهود الجزائر من الجنسية الفرنسية.

أولا – التحولات السياسية في عهد الجمهورية الثالثة:

صدرت في سنة 1870 عدة مراسيم أوضحت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة بالجزائر، وقد هدفت هذه السياسة في مجملها الى تقوية نفوذ المستوطنين بالبرلمان الفرنسي وتقوية تمثيلهم السياسي، وتوسيع الحكم المدني في المناطق التي كانت خاضعة للمكاتب العربية، وإنشاء منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم عمالات الجزائر الثلاث بالرجوع إلى الوزارات المعنية بباريس، ثم مرسوم "كريميو" الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بقصد تقوية نفوذ المستوطنين وإذلال الجزائريين.

لقد سعى المستوطنون لوضع برامج لمستقبل الجزائر للحفاظ على نفوذهم ومصالحهم وقام ممثلوهم في البرلمان الفرنسي بالضغط على الحكومة الفرنسية مستغلين ورقة إرسال سكان الالزاس واللورين الى الجزائر، واجبروا حاكم عام الجزائر "دوقيدون" للخضوع لإرادتهم، وقد واجه هذا الأخير مشاكل خطيرة مع ممثلي المستوطنين ومع القادة العسكريين الذين أنكروا عليه قبول منصب الحاكم العام وخضوعه لمطالب المستوطنين، وتمكن "دوقيدون" من إحراز النجاح في تطبيق سياسته الرامية الى تسيير الجزائر وفق قوانين خاصة بها وغير

مرتبطة بالقوانين الفرنسية، وقد رفض منح الجزائريين الجنسية الفرنسية، وشجع هجرة الأوربيون، وأكد أنه يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية والقضاء الذي يحتكم إليه المسلمون الجزائريون، ولا يوافق على وجود مدارس عربية – فرنسية، ولعل من أهم القرارات التي اتخذها "دوقيدون" نجد قرار 5 جويلية 1871 المتعلق بمصادرة الأراضي التابعة للاعراش والتي يملكها الأفراد، واجراءات تسليمها للأوربيين[1].

ويمكننا الجزم بأن سياسة "دوقيدون" كانت ترمي الى خدمة مصالح الدولة الفرنسية لا المستوطنين، لذا واصل هؤلاء ضغوطهم عليه وعلى الحكام العامين والحكومة الفرنسية لتعيين أشخاص يخدمون مصالحهم، وقد خضع الحاكم العام "لبير تريبيّ لضغوط المستوطنين، ومكنهم من الحكم المطلق بالجزائر، وحقق المستوطنون رغبتهم سنة 1881 بإلحاق جميع المصالح الإدارية في الجزائر بوزارات الحكومة المركزية بباريس[2]، وكان لسياسة الإدماج الكلي هذه انعكاسات كبرى، إذ أصبح دور الحاكم العام شكليا، فهو يقوم بنقل الأوامر من باريس الى الجزائر، وفي باريس كان نواب المستوطنين يمارسون ضغوطهم لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية المرغوبة[3].

---

1 انظر ابو القاسم سعد الله: المرجع السابق، مج، ص 432-437، وكذا Charles Robert Ageron, **Les Algeriens musulmans et la france1871 – 1919**, PUF, Paris, T2 p 10 – 12.

2 ألحقت مصالح الإدارة العامة والعمالية والبلدية والاستيطان بوزارة الداخلية، ومصلحة العدالة الإسلامية بوزارة العدل، ومصلحة الضرائب وتنظيم الملكية الأهلية وإدارة الأملاك بوزارة المالية، ومصلحة التعليم العام الإسلامي بوزارة التعليم، والطرق والملاحة والمناجم بوزارة الأشغال العمومية، ومصالح الفلاحة والتجارة والغابات بوزارة الفلاحة، ومصلحة البريد بوزارة البريد انظر Estoublon, Robert, Adolphe Lefebure, **Code de l Algérie (1830 - 1895)**, Jourdon librarie, Alger, 1896, pp 558–559.

3 صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 89.

ثانيا – تواصل سياسة الاستيطان وفرض قانون الأهالي:

لقد كانت أول خطوة بادرت بها حكومة الجمهورية الثالثة هي ترحيل سكان الالزاس واللورين الى الجزائر، ومصادرة 340 ألف هكتار من أراضي الجزائريين لتمنحها لهم، ثم تعددت أساليب اغتصاب أراضي الجزائريين لصالح المستوطنين، ومن أجل تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على موارد رزق الجزائريين صدر قرار 26 جويلية 1873، والذي أباح للمستوطنين التصرف في أراضي الجزائريين وتطبيق القانون الفرنسي على إجراءات بيع الأراضي وتحويل مصالح خاصة لإثبات عقود الملكية الخاصة وتحديد أراضي العرش. وفي الفترة ما بين 1871– 1895 تم بناء 248 مركز استيطاني جديد، وبدأت سياسة طرد الجزائريين من أراضيهم وتحويل المناطق العسكرية الى مناطق مدنية يتحكم فيها المستوطنون، وهكذا ارتفع عدد البلديات المدنية من 126 بلدية سنة 1873 الى 249 بلدية سنة 1891، وتمخض عن تولي المستوطنين لسلطة البلديات زيادة في حجم الضرائب العربية التي تعد مصدرا لتمويل البلديات، وقد ارتفعت بنسبة 17 مرة عما كانت عليه في عهد المكاتب العربية، وقد تم تشجيع الهجرة الأوربية الى الجزائر ومنح الامتيازات لهم، وهكذا ارتفعت أعداد الأوربيين بشكل ملفت خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ووصل عددهم الى 394257 نسمة عام 1900[1].

إن المستوطنين الذين أطلقت أيديهم في حكم الجزائر وقفوا في وجه منح الجزائريين الجنسية، وفرضوا على الأهالي سياسة الاستسلام والخضوع لسلطانهم، وشجعوا على سن قانون الأهالي Code de l indigénat (26 جوان1881)، وهو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين منذ زمن مضافا اليها القوانين الجديدة، وتقتضي منهم إظهار الطاعة والخضوع الكلي للمستوطنين، وهي تسلط عليهم أنواع كثيرة من العقوبات

1 انظر جدول تطور حركة الاستيطان، زوزو عبدالحميد: **المصدر السابق**، ص146.

الزاجرة (السجن، مصادرة الأراضي، الضرائب، عمل السحرة...الخ)، وكان هذا القانون بحق أداة إرهابية لقمع الأهالي، لقي استغراب بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الأهالي[1].

ثالثا - السياسة القضائية والتعليمية:

تميزت سياسة الجمهورية الثالثة في هذه المرحلة بإنهاء العمل بالقوانين الجزائرية المستمدة من الشريعة الإسلامية وإحلال القوانين الفرنسية محلها تدريجيا، فمنذ سنة 1866 صدر مرسوم يفرض على المسلمين التقاضي لدى المحاكم الفرنسية، واقتصرت مهمة القضاة المسلمين على تنفيذ الأحكام فقط، وصدر في سنة 1873 مرسوم نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية، وبعدها بسنة تم إصدار أمر يلغي المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل، وتقرر ألا يتواجد أي جزائري مسلم في لجان المحاكمات القضائية بدعوى أن المسلمين ليسوا حازمين في معاقبة المسلمين، وانيطت بالموثقين الفرنسيين مهمة توثيق القضايا وتطبيق الفرائض وتسجيل العقود بدلا من القضاة الشرعيين، وهكذا بدأ التهجم حتى على أحكام الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين، ثم حاولت السلطات الفرنسية بعد أن عطلت جهاز القضاء الإسلامي تشويه أحكامه، فشكلت في سنة 1905 لجنة إعداد مشروع تمهيدي لتقنين الشريعة الإسلامية الخاصة بالأحوال الشخصية[2].

وفي ميدان التعليم اعتبر المستوطنون مشاريع نابليون الثالث لتعليم الجزائريين خطرا داهما على تواجدهم بالجزائر فحاربوا هذا المشروع وأغلقوا المدارس العربية – الفرنسية، وبذلك عرف مشروع تعليم أبناء الجزائريين تراجعا

---

1 قداش وصاري: **المرجع السابق**، 146- 149، و Cherif Ben habiles, **L'Algerie francaise vue par un indigene,** Fontana - freres, Alger, 1914, p118 et après, et Charles Robert Ageron, **op cit**, T1, pp 168 – 170.

2 ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، مج 2، ص – ص 383 و Charles Robert Ageron, **op cit**, T1, p201 et apres.

كبيرا عما كان عليه قبل سنة 1870، ولم يكن عدد التلاميذ الجزائريين في جميع مراحل التعليم سنة 1882 أكثر من 3.172 تلميذ مسلم، وفي عام 1902 كانت نسبة المتمدرسين من أبناء الجزائريين لا تتجاوز 4.26 %، ولم يكتف المستوطنون بذلك بل حاربوا مشاريع المبشر "لافيجري" الهادفة الى تعليم أبناء المسلمين التعليم الكاثوليكي، لأهم يؤمنوا بالتعليم اللائكي في الجزائر وكان حقدهم أكبر على الزوايا والمراكز الدينية[1].

رابعا - لجنة جول فيري:

إن تمادي المستوطنين في فرض سيطرتهم السياسية والاقتصادية في الجزائر دفع بعض السياسيين للضغط على الحكومة الفرنسية من أجل وضع حدود أمام تزايد نفوذهم الذي شكل خطرا على مصالح فرنسا وعلى السكان المسلمين، وهو ما تجسد في يوم 16 مارس 1891، حيث طالب النائب "جول فيري" بإنشاء لجنة برلمانية تتشكل من 18 عضوا لوضع قانون خاص بالجزائر، كما تم تعيين "جول كامبون" في السنة ذاتها حاكما عاما على الجزائر رغم معارضة المستوطنين لذلك، وقد تمكن من إرساء إصلاحات مهمة لصالح الأهالي لكن نواب المستوطنين في مجلس الشيوخ عارضوا هذه السياسة، وقد تدخلوا بنفوذهم للتأثير على لجنة التحقيق البرلمانية، فتقرر تشكيل لجنة ثانية من أعضاء مجلس الشيوخ يرأسها "جول فيري"[2].

اطلعت لجنة "جول فيري" في الجزائر على أوضاع الجزائر ومشاكلها، وحققت في كثير من القضايا واستمع أعضاؤها طيلة ما يقارب الشهرين الى

---

1 عبد القادر حلوش: **المرجع السابق**، ص 127 وما بعدها.

2 كان كامبون منفذا لسياسة فيري، والقائمة على مبدأ تكوين نخبة أهلية متعاونة مع فرنسا وإعطاء المستوطنين نظام خاص يعطيهم صلاحيات أوسع في إدارة شؤون الجزائر، وقد نشر كامبون أفكاره في كتابه المعنون" حكومة الجزائر" انظر Cambon Jules, **Le gouvernement general de L Algerie**, Librerie chompion- editeur, Alger, 1918

مختلف الشخصيات عبر 102 منطقة، وخلص رئيس اللجنة للقول: "إن ما عمله المستوطنون يلطخ سمعة فرنسا، وإنه لا توجد عدالة، ولا سياسة واعية". وقد أشركت اللجنة الدكتور محمد بن العربي النائب ببلدية الجزائر ومحمد بن رحال في نقاش موضوعات الإصلاح، وصاغت اللجنة مقترحاتها التي تشمل ثمانية عشر بندا وقدمتها لمجلس الشيوخ الفرنسي للتداول بشأنها[1]، وبعد مدة من الشد والجذب دامت ثلاث سنوات(1893-1896) تمكن التيار الكولونيالي الذي كان قويا من تمييع هذه القرارات، ليصدر المجلس بعض القرارات غير المجدية بالنسبة للجزائريين[2]، وفي سنة 1898 جاء الإصلاح في صالح المستوطنين، إذ حققوا مطلبهم المتمثل في الاستقلال المالي بالجزائر وإنشاء مجلس لتسيير شؤون الجزائر أصبح أداة للسلطة في يد المستوطنين. وعلى الرغم من أن المستوطنين حققوا أهدافهم فان سياسة "كامبون" و"جول فيري" الخاصة بالجزائر فتحت المجال أمام الأعيان والنخبة المثقفة للمطالبة بحقوق الأهالي المسلمين.

وهكذا يتضح لنا أن سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة قد مرت بمرحلتين رئيسيتين، الأولى تميزت بإطلاق يد المستوطنين في التحكم في الجزائر وسن القوانين المضطهدة للمسلمين، والثانية دشنها "كامبون" و"جول فيري" عام 1891 وهدفت الى التقرب من النخب الجزائرية لتسهيل الاحتلال وإشراك المستوطنين في إدارة الجزائر، وقد مكنت هذه السياسة المستوطنين من السيطرة التامة على الجزائر والتصرف فيها وفق ما يخدم مصالحهم الخاصة.

---

1 انظر مقترحات اللجنة ومطالب الوفد الجزائري المقدمة اليها محمد بن العابد الجلالي: **تقويم الاخلاق**، مصدر سابق، ص – ص 70- 81

2 انظـــر حول سياســـة جول فيري، ابو القاسم سعد الله: **المرجع الســابـــق**، مج 2، ص – ص 526-531.

القسم الرابع
الجزائر في بداية القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الأولى

[1]
أوضاع الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى 1900 – 1914

تميز الوضع بالجزائر بداية القرن العشرين بتواصل سيطرة المستوطنين وانفرادهم بتسيير شؤون الجزائر، وقد آل حال الجزائريين الى الضعف والعوز، وهذا ما جعل خيار اللجوء للعمل العسكري مستبعدا، فلجأ بعض الجزائريين المثقفين الى خيار الكفاح السياسي السلمي لعلهم ينالون بعض الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية، وشكل نشاطهم ونضالهم بداية لظهور الحركة الوطنية الجزائرية التي تأصلت وتقوت بعد الحرب العالمية الأولى، كما تميز الوضع العام بازدياد حركة هجرة الجزائريين الى الخارج، وهي ظاهرة حفزتها كثير من الدوافع وكان لها انعكاسات كبرى، وفيما يلي نحاول التعرض لأوضاع الجزائر العامة، ولبداية ظهور حركة النخبة، ولازدياد ظاهرة هجرة الجزائريين للخارج.

أولا – سيطرة المستوطنين على إدارة شؤون الجزائر:

إن المستوطنين الأوربيين لم يكتفوا بالحصول على الجنسية الفرنسية وامتلاك الأراضي وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي بل خططوا لقهر واستعباد الجزائريين، وسعوا الى الاستقلال عن فرنسا، وبعد أن حققوا مكاسب معتبرة منذ عام 1870 بدؤوا يشعرون بالتهميش من قبل حكومة باريس فطالبوا بحقهم في تسيير شؤون الجزائر، وبعد أن سيطروا على إدارة البلديات ذات الصلاحيات الكاملة وفرضوا تعيين فرنسيين على رأس البلديات المختلطة تمكنوا في 19 ديسمبر 1900 من إصدار قرار يخول لهم صلاحيات واسعة في حكم الجزائر، وذلك بمنح الجزائر ميزانية مالية مستقلة وإنشاء المجلس المالي، وهو بمثابة برلمان مستقل يشرف على سن القوانين التي تدير شؤون الجزائر، ويحوز فيه المستوطنون على الأغلبية المطلقة، حيث لا يمثل المسلمون الجزائريون سوى ثلث المقاعد ونصيب من هذه المقاعد يتم بالتعيين، وبذلك أصبحت سياسة الإدارة

الفرنسية تعتمد على إظهار مشاركة الجزائريين في إدارة بلادهم، والحقيقة أن أغلبهم لم يكونوا يمثلون سوى مصالحهم الخاصة ويخدمون الإدارة التي عينتهم بإخلاص، وأصبح النواب الأوربيون يشرعون القرارات المالية التي تخدم مصالحهم، ويوجهون سياسة الحكام العامين باتجاه خدمة مصالحهم وتهميش المسلمين الجزائريين [1].

وقد كان النواب الأوربيون يؤثرون في مجرى الأمور في باريس والجزائر، بحيث لا يعين أي حاكم عام إلا بعد موافقتهم ولا يسن أي قانون في البرلمان الفرنسي إلا بعد استرضائهم، كما أنهم وقفوا دائما في وجه المحاولات الرامية إلى منح بعض الحقوق للجزائريين، وسعوا لحماية مصالحهم، فكانت الاستقلالية المالية والمجلس المالي - كما عبر فرحات عباس - أداة للمستوطنين في القبض على زمام الحكم بيد من حديد وسن القوانين التي تخدم مصالحهم الرأسمالية[2].

وبدورهم كان رؤساء البلديات الأوربيون يملكون صلاحيات واسعة في التسيير المحلي وإقامة الخدمات والمؤسسات الضرورية للسكان الأوربيين، وتسليط عقوبات على الجزائريين الممتنعين عن دفع الضرائب، وقد عانى الجزائريون الاضطهاد الأكبر من أعوان رؤساء البلديات من قياد ومستشارين، الذين كانوا يبالغون في تسليط طائلة من العقوبات عليهم بمجرد ارتكاب المخالفات البسيطة، ويرغمونهم على دفع الضرائب والرشى والتصويت لصالح العملاء، وإظهار الطاعة اللازمة للإدارة، وعمل السخرة، وقد ازدادت وضعية

---

1 انظر شارل اندري جوليان: **افريقيا الشمالية تسير**، ترجمة المنجي سليم واخرون، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1976، ص - ص42- 46، وابو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، الجزء الثاني، ص 28 .

2 فرحات عباس: **حرب الجزائر وثورتها،1 ليل الاستعمار**، تر ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1962، ص 114.

الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية سوءا نتيجة للضرائب والتسلط المفروض وقانون الأهالي المقيد لجميع النشاطات (التجارة، الهجرة، التنقل... الخ)[1].

ثانيا – الهجرة الى الخارج:

إن هجرة الجزائريين الى الخارج مثلت تعبيرا عن رفض الجزائريين للنظام الاستعماري ولسياسته الاضطهادية، وقد لفتت حركة الهجرة القوية سنة 1910 أنظار الإدارة الفرنسية، وذلك رغم أن حركة الهجرة بدأت منذ عام 1830، فقد هاجرت أعداد كبيرة من الجزائريين الى سوريا والمشرق العربي، واستقرت بعض العائلات بتونس والمغرب خاصة بعد أن تعرضت للاضطهاد ونزعت أراضيها، وفي سنة 1847 ازدادت أعداد المهاجرين وبخاصة الى سوريا التي أستقر بها الأمير عبد القادر منذ عام 1856 ونظم شؤون المهاجرين هناك، وكان عدد المغادرين للبلاد أكثر بعد ثورة 1871 وخاصة في سنوات 1874، 1875، 1888، 1893، واهتمت السلطات الفرنسية بهذه الظاهرة في بداية القرن العشرين، فحاولت الحد منها وحتى منعها[2].

وكانت وراء هذه الهجرة دوافع سياسية ودينية واقتصادية معروفة، غير أن بعض الهجرات ارتبطت بأسباب خاصة، مثلما هو الحال بالنسبة لهجرة سكان سطيف سنة 1910 وتلمسان سنة 1911، فبالنسبة للهجرة الأولى قدمت بخصوصها أسباب عديدة منها تعسف القياد واغتصاب الأراضي، والرغبة في التخلص من قانون الأهالي والتجنيد الإجباري، وعبء الضرائب وصرامة النظام

---

1 انظر صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 85ـ 86 و Estoublon, Robert, Adolphe 896 .-Lefebure **Op cit,** pp 822

2 انظر بخصوص تطور ظاهرة هجرة الجزائريين، محفوظ قداش والجيلالي صاري: **المرجع السابق**، ص 119ـ 120 وابو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998، ج5، ص-ص 474-486 و Bardin Pierre **Algerians et Tunisians dans lEmpire Ottoman 1848 – 1913**, paris, 1970

الغابي، أما هجرة تلمسان فان قرار التجنيد الإجباري كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس إضافة الى الدوافع الدينية والاقتصادية، وقد ظلت العائلات التلمسانية محافظة على إسلامها وشخصياتها الحضارية ولم يطق أبناؤها ما آل إليه حال الأوقاف والمؤسسات الدينية والثقافية وتدخل اليهود والمبشرين لإفساد المجتمع، وأمام هذه المظالم التي انضاف إليها قرار التجنيد الإجباري أصبحت الهجرة عند الكثيرين واجبة، وذلك بقصد الالتحاق بالبلدان الإسلامية ومتابعة المقاومة أو على الأقل الهروب من وجه النظام الاستعماري والكفار واليهود، وهكذا مثلت الهجرة لدى هؤلاء شكلا من أشكال المقاومة[1].

ثالثا – ظهور النضال السياسي، حركة الشبان الجزائريين:

في بداية القرن العشرين ظهر بالجزائر نضال سياسي بدأه رجال النخبة، وهم أولئك المثقفون الذين تكونوا بالمدارس الفرنسية وأصبحوا يحسون بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوربيين وعدم وجود أي تمثيل سياسي للجزائر يمكن من استرجاع بعض حقوقهم المغتصبة، ويعرف الأستاذ علي مراد هذه الطبقة بقوله: "فهم مثقفون مسلمون ولدوا في أغلبيتهم في نهاية القرن التاسع عشر، والذين بالإضافة الى وظيفتهم الاجتماعية كان لهم اهتمام كبير بالمسائل السياسية"، وقدر مراد عدد هؤلاء الذين تحصلوا على تكوين جامعي أو على الأقل تكوين ثانوي بمائة شخص ينتمون الى أسر ميسورة أو متوسطة الحال، ويشتغلون في المهن الحرة (أطباء، صيادلة، معلمون...الخ)[2]، وقد أطلق المؤرخون الفرنسيون اسم الشبان الجزائريين على هذه الفئة القليلة العدد تمشيا مع موضة ذلك العصر عندما ظهرت تسمية الشبان الأتراك، والشبان المصريون والشبان التونسيون، والأمر لا يتعلق هنا بحزب منظم أو بمجموعة مهيكلة ولكن يتعلق بمجموعة مبادرات فردية أو جماعية تكونت حول نادي ثقافي أو جريدة

---

1 Charles Robert Ageron, **op cit**, T2, p1085

2 علي مراد: **الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر**، تر، محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 53

معينة، ورفعت مطالب سياسية تعبر عن انشغالاتها، وتعرف بالوضع البائس الذي أصبح عليه إخواهم في الدين، مثل العريضة التي رفعت ستة 1912 الى البرلمان الفرنسي تطلب (الحقوق الضرورية لكل إنسان لا للمستوطنين فقط)، ومنها حق انتخاب النواب والممثلين السياسيين للمسلمين[1].

وكان قادة حركة الشبان الجزائريين يقومون بنشاط واسع في الميدان السياسي والثقافي خاصة بالمدن الكبرى، فكانوا يختلطون بالمفكرين الفرنسيين ويدافعون عن شعارات الثورة الفرنسية ويطالبون بالحد من تسلط المستوطنين، وبحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد أنشأ هؤلاء في سنة 1902 جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة ونادي صالح باي بقسنطينة وجمعيات ونوادي أخرى بتلمسان ومعسكر وعنابة وجيجل...الخ[2].

وقد أدرك الشبان الجزائريون أهمية الصحافة لبث أفكارهم وتوعية مواطنيهم، فأنشئوا جريدة المشعل سنة 1904 دافعوا من خلال أعمدتها على أفكارهم التقدمية وقيمهم الشخصية، ومن أولى الصحف التي أنشأها الشبان جريدة "الحق" بعنابة سنة 1893، وجريدة الصباح التي ظهرت بوهران عامي 1904-1905، وجريدة الحق سنة 1902 والتي عادت بانتظام بين سنتي 1911-1912، وجريدة الإسلام بعنابة 1909-1911، ثم بالجزائر العاصمة بين سنتي 1912-1914. وعموما صدرت من سنة 1907 الى سنة 1913 خمسة عشر جريدة ساهمت في بعث الصحوة السياسية، وذلك على الرغم من جهود الإدارة في عرقلتها والتشويش عليها[3].

---

1 العقون عبدالرحمان: **الكفاح القومي والسياسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ج1، ص- ص 36-39، وقداش وصاري: **المرجع السابق**، ص 18.

2 انظر بخصوص نشاط النوادي وادوارها عمار هلال: **المرجع السابــق**، ص- ص 257-295.

3 حول مسألة ظهور الصحافة في هذه المرحلة انظر كتابات الزبير سيف الاسلام واحدادن زهير، الزبير سيف الاسلام: **تاريخ الصحافة الجزائرية**، القاهرة، 1977، 6ج، واحدادن زهير: الصحافة في الجزائر، د م ج، الجزائر،(بالفرنسية).

إن الأفكار المعالجة في النوادي وفي الجرائد سمحت للشبان الجزائريين بأن يقدموا بين سنتي 1900 و1914 عددا من المطالب، خاصة وأن هذه الفترة تخللتها أحداث هامة. ففي سنة 1908 صدر مرسوم ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن 18، وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وقد أثار هذا الأجراء تذمر الجزائريين، وبادر الشبان الجزائريون الى تقديم احتجاج للحكومة الفرنسية ألحوا فيه على أن تجنيد الجزائريين لن يكون إلا إذا أدخلت إصلاحات على قانون الأهالي، ورفعت نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية وأقرت المساواة بين المسلمين والأوروبيين، ومن جهتهم رفض المستوطنون قرار إحصاء المجندين واعتبروا أن المطالب غير شرعية ولا يمكن تحقيقها.

وبعد صدور قرار 3 فيفري 1912 الخاص بتجنيد الجزائريين قام الشبان الجزائريون بحملة واسعة لمناقشة موضوع الخدمة العسكرية في مقابل التعويضات، وذهب وفد الى باريس لمقابلة رئيس الحكومة "بوانكاريه" ورفع عريضة عرفت باسم "بيان الشبان الجزائريين"، طالبت فيه بإدخال إصلاحات مقابل الخدمة العسكرية، ومنح الجزائريين حقوقا أساسية مثل إلغاء قانون الأهالي، والمساواة في دفع الضرائب وفي التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي[1].

ولكن ممثلي المستوطنين وقفوا حائلا أمام تلبية مثل هذه المطالب، وفي سنة 1913 تمكن قادة حركة الشبان الجزائريين من التحالف مع شخصية مرموقة هي شخصية الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، وتقرر في 2 أفريل 1914 تشكيل (الاتحاد الفرنسي الانديجاني)، والذي كان القصد منه ظاهريا إقامة تعاون بين العرب الفرنسيين وهدفه الرئيسي إحراز مكاسب سياسية واقتصادية لصالح

1 انظر نص العريضة كاملا Collet Claude, et Jean Robert Henri, **Le movement National Algerien texts 1912. 1954**, 2 ed, O P U,Alger, 1981, p –p 23 - 24 –

الجزائريين[1]. وعموما فقد جندت فرنسا ما يناهز 82 ألف جزائري في الحرب العالمية الأولى، ولم تمنح الجزائريين في سنة 1919 سوى إصلاحات سياسية محدودة.

ونخلص للقول أن الجزائريين الذين اضطهدوا لسنوات عديدة وخاصة أولئك المثقفين المتجنسين، قاموا بردة فعل قوية هدفت لإصلاح الوضع والمطالبة بالمساواة، وهي مبادرات أقلقت مشاريع المستوطنين ومهدت لظهور الحركات الوطنية المطالبة بحقوق الجزائريين، والتي لم تزد عن المطالبة بالمساواة في الحقوق، ورفع قانون الأهالي الجائر، والحصول على الحقوق السياسية. وعلى الرغم مما قدمه أبناء الجزائر لفرنسا إبان الحرب العالمية الأولى إلا أن الحكومة الفرنسية لم تقابل ذلك إلا بإصلاحات هزيلة.

---

1 انظر عبد الرحمان العقون: **المصدر السابق**، ص 76.

[2]
الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى

أثرت الحرب العالمية الأولى بشكل فاعل على تطور النضال الجزائري، ومثلت بحق مرحلة متميزة في تاريخ الجزائريين، وقد خلفت أحداثها وتطوراتها انعكاسات بالغة على الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر، فلماذا أسهمت هذه الحرب في إحداث كل تلك التغييرات، وكيف انعكست هذه التغيرات على أوضاع الجزائريين السياسية بالخصوص؟.

أولا – أوضاع الجزائر عشية اندلاع الحرب:

أخضعت الجزائر للسيطرة الفرنسية وتمكن المستوطنون من فرض هيمنتهم الاقتصادية على الجزائر، وبذلك سخروا كل الطاقات لخدمة أهدافهم ومطامحهم الذاتية، وفي ظل القوانين الاستثنائية الجائرة والظروف الاقتصادية الصعبة لم يكن بمقدور الجزائريين القيام بثورات شعبية، خاصة وأن البنية الاجتماعية المتمثلة في القبيلة كانت قد حطمت ولم يعد بوسع الجزائريين تأمين السلاح في ظل الفاقة وحالة البأس، وقد أدى التطور الداخلي والخارجي خلال بداية القرن العشرين إلى يقظة الجزائريين وإدراكهم لأهمية انتهاج الطرق السلمية السياسية في النضال الوطني والدفاع عن حقوق الجزائريين المغتصبة، وهكذا تحولت أمال الشعب الجزائري من نهج المقاومة العسكرية إلى رهان المقاومة السياسية[1]، وقد خاضت النخبة الجزائرية عشية اندلاع الحرب العالمية معارك سياسية ضد الإدارة والمستوطنين، ومنها معركة المطالبة بالإصلاحات الخاصة بالمسلمين، ومناهضة التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا بالقوة على الجزائريين[2]. وكان أملهم كبيرا في أن تفرز الحرب العالمية فرصا مناسبة لتحقيق مطالبهم الوطنية.

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج 2، ص 7.

2 عبد الرحمان العقون: **المصدر السابق**، ج1، ص- ص 33-39.

ثانيا – الحرب وأمال الجزائريين منها.

اندلعت الحرب العالمية الأولى في صيف 1914، واعتقد كثير من الجزائريين أن انهزام فرنسا فيها سيعود بالفائدة عليهم، وقد وجدت الدعاية الألمانية صدى واسعا بين الجزائريين، فالتحق بعضهم بصفوف الجيش الألماني أملا في انتصار ألمانيا وتحقيق الاستقلال، وأمل المتعاطفون مع هذه الدعاية أن يجلب انتصار ألمانيا والدولة العثمانية استقلال الجزائر، وقد كان وجود الأمير علي بن الأمير عبدالقادر في الجبهة الأوربية للإشراف على تدريب الجزائريين عاملا مشجعا على فرار أعداد معتبرة من الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي[1].

ولم تكن حركة النخبة في هذه الظرفية الحاسمة قد أنضجت مشروعا واضحا تدافع عنه، وهو ما أضعف الموقف الوطني ومكن الإدارة الفرنسية من أن تلتف على آمال الجزائريين، فقد أكدت فرنسا أن الجزائريين مخلصين لها، واتخذت كامل احتياطاتها لمواجهة الموقف، ومنها مواجهة الدعاية الألمانية التي تؤثر على الجنود في جبهات القتال، وقد خاب أمل الجزائريين بفشل التحالف المركزي في الحرب، ولم تكن الثورات الشعبية قادرة على الجمود في وجه فرنسا التي استعادت قوتها، وهكذا بقي أمل النخبة معلقا على مبادرة فرنسا لرد الجميل لأولائك الذين ضحوا من أجل علمها[2].

ثالثا – سياسة فرنسا تجاه الجزائريين:

بعد إعلان الحرب مباشرة توجه الحاكم العام في الجزائر للجزائريين بخطاب دعا فيه الجزائريين لمساعدة فرنسا حامية الإسلام، وتحدثت كثير من الأصوات الفرنسية عن مشروع التآخي الفرنسي – الإسلامي، وكانت الإدارة الفرنسية

---

1 حول الدعاية الالمانية وصداها في الجزائر انظر ابو القاسم سعد الله، ج2، **الموجع السابق**، ص- ص 240-247.

2 عبد الرحمان العقون: **المصدر السابق**، ج1، ص – ص61- 63.

قد سعت لإدخال بعض الإصلاحات الطفيفة لإرضاء القياد والبورجوازيين، واستغلت رجال الدين الرسميين في توجيه دعايتها، وانتهجت سياسة الإغراء لحث الجزائريين على التجنيد، فكانت حصيلة المجندين بادئ الأمر أربعين ألفا، كما فرضت على الجزائريين العمل في المهن المساعدة للحرب، وهكذا جندت فرنسا للحرب ولأغراض الحرب حسب الإحصائيات الفرنسية 173019 فردا، أي ما يساوي 3.6 بالمائة من مجموع السكان(1).

رابعا – ثورات الجزائريين الشعبية إبان الحرب:

أ – انتفاضة 1914 ببني شقران:

ما أن بدأت الإدارة الاستعمارية بمنطقة معسكر في إعداد قوائم المجندين الجزائريين حتى بدأت الأوضاع تتدهور، وأعلن زعماء الأعراش رفضهم لسياسة تجنيد أبناءهم في اجتماع عام ضم مناطق بني شقران والفراقيق وأولاد سعيد، وفي يوم 05 اكتوبر 1914 سيرت السلطات الفرنسية كتيبة لإخضاع شباب بني شقران لكن الكتيبة ردت على أعقابها بهجومات شنها الثوار بقيادة قائد الفراقيق، فكان رد السلطات على هذه الأحداث عنيفا، إذ أمر الجنرال "لاربي" بمحاصرة الدواوير الثائرة وحرقها وقمع المتمردين بالقوة، وانتهت هذه الحوادث باعتقال عدد من السكان وتقديم 42 منهم للمحاكمة، حيث صدرت في حق جزء منهم أحكاما قاسية، وفرضت العقوبات الجماعية على أعراش بني شقران(2).

ب – ثورة الاوراس 1916 – 1917:

عرفت منطقة الاوراس بثوراتها العديدة التي تؤكد على رفض السكان للاستعمار الفرنسي الذي صادر الأراضي وضايق السكان وسن قانون التجنيد

---

1 ابو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ج2، ص – ص 52- 54.

2 انظر بتفصيل، يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج2، ص ص 34-41، و Charles Robert Ageron, **op cit**, T 2, p-p 1140 – 1143.

الإجباري، وقد سنت الحكومة الفرنسية في 08 سبتمبر 1916 مرسوما ينص على تعطيل العمل بحق الإعفاء من التجنيد والتعويض. وفي 14 سبتمبر صدر مرسوم ثاني يقضي بتسخير العمال قصرا في الأعمال التي تخدم أغراض الحرب، وكانت بداية الثورة في منتصف عام 1914 عندما أعلن سكان بريكة وبالزمة وخنشلة وباتنة أنهم يفضلون الموت على تقديم أبنائهم للتجنيد، وبدأت عمليات فرار الشباب إلى الجبال ورد المتصرفون الإداريون على أعقابهم، وقد تم تسجيل عدة حوادث اعتداء في النصف الثاني من سنة 1916، وكانت حوادث ليلة 11/10 نوفمبر 1916 ببريكة وعين التوتة الانطلاقة الفعلية للثورة التي شملت كامل المنطقة من بريكة غربا إلى جبال الأوراس شرقا، وقام خلالها الثوار بحرق مزارع المستوطنين ومحاصرة مقر بلدية عين التوتة وقتل حاكم دائرة باتنة، وقد قدر "اجيرون" عدد الثوار بـــ 4 ألاف شخص، وكان من أبرز قادتهم علي بن زلماط وأخوه المسعود في الاوراس وابن علي بن النوي في جبل متليلي.

وقد ردت الإدارة الفرنسية بعنف وقسوة على الثورة، إذ كلفت خمسة كتائب من الجنود السنغاليين بملاحقة مجموعات الثوار، وهدم القرى وإحراق الممتلكات، فارتكبت العديد من المجازر التي اعترفت لجنة التحقيق البرلمانية بقسوتها، وانتهت حوادث هذه الثورة في شهر ماي 1917 بعد أن بلغ عدد قتلى الفرنسيين 15 رجلا وقتلى الجزائريين أكثر من 100 حسب مصادر السلطة الفرنسية، كما قدم 2904 شخص للمحاكمة وصودرت الممتلكات وفرضت على السكان مبالغ باهظة(1).

ج - ثورة التـــوارق:

---

1 انظر حول هذه الثورة، عمار هلال: **المرجع السابق**، ص – ص161–257، وزوزو عبد الحميد: **ثورة الاوراس**، ص – ص ويحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ج2، ص ص 34-41، و Charles Robert Ageron, **op cit**, T 2, p-p

أخضعت صحراء التوارق للاحتلال الفرنسي منذ بداية القرن 20، ووجد التوارق فرصتهم في الحرب العالمية الأولى ليعبروا عن رفضهم لهذا الدخيل الأجنبي، فاندلعت عدة انتفاضات للتواق توسعت في مناطق الصحراء.

- ثورة واحات الصحراء الشرقية:

تشجع التوارق للتعاون مع المقاومين السنوسيين الذين طردوا الايطاليين والفرنسيين من إقليم فزان، وتزعم خليفة بن عسكر النالوتي الثورة في المنطقة الممتدة مابين الذهيبات وزوارة، وألحق خسائر باهظة بالفرنسيين مع نهاية 1915، وقاد التمرد أحمد سلطان الجانيتي والسي العابد السنوسي، وحاصر التوارق جانت مدة 18 يوما إلى أن حرروها وطردوا الحاشية الفرنسية منها، واعتقلوا فيما بعد قائدها الضابط "لوران"، ولكن القوات الفرنسية ما لبث أن عادت إلى جانت التي اضطر الثوار لاخلائها.

– ثورة توارق الهقار:

قرر زعيمهم إبراهيم أق أباداكا طرد الفرنسيين من الهقار بعد ثورة فرحون بالنيجر وثورة التوارق بجانت، فكانت بداية الثورة التخلص من الراهب المخبر "شارل دو فوكو" في أول ديسمبر 1916، وامتدت الانتفاضة لتعم كامل منطقة الهقار طيلة ثلاث سنوات، اضطر في نهايتها إبراهيم اق اباداكا للاستسلام، في حين واصل توارق الطاسيلي الثورة واعتراض قوافل الفرنسيين وإلحاق الهزائم بهم[1].

– ثورة الجنوب الغربي:

قام سكان البريشي وأولاد جرير والرقيبات بإعلان الثورة على القوات الفرنسية، وأيدهم في ذلك أبناء عابد بن الكونتي (شيخ زاوية كنته) منتهزين فرصة تسيير الحامية الفرنسية لمحاربة ثوار أغادير، وقد سيطر الثوار على منطقة

1 انظر حول ثورة التوارق يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ج2، ص - ص 56- 68،

توات في شهر جويلية 1917، ولم يتمكن الضابط كوغيلي منها إلا بالاستعانة بقوات إضافية نهاية عام 1917 [1].

خامسا: نتائج الحرب العالمية على الجزائريين

تحمل الجزائريون عبئا ثقيلا أبان الحرب العالمية الأولى وساهموا بشكل فعال في معارك فرنسا على الجبهة الأوربية، وتشير الإحصائيات الى حجم المشاركة الجزائرية الكبرى في الحرب. إذ جندت فرنسا ما يقارب 177 ألف جندي، واستعانت بحوالي 75 ألف عامل جزائري للعمل في المصانع الفرنسية، وبلغ عدد الذين لقوا حتفهم في الحرب أكثر من 50 ألفا.

وقد خلفت الحرب نتائج كبرى على الجزائريين في ميادين مختلفة:

فقد صدر قانون 6 فيفري 1919 الذي يندرج في إطار الإصلاحات التي بادرت الحكومة الفرنسية بإرسائها في الجزائر، وذلك بقصد ترضية الجزائريين واظهار اعترافها بالجميل المقدم. ونص القانون على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية، ومنح حق تمثيل الأهالي غير المواطنين في المجالس الاستشارية، ولم يغير شيء في التمثيل بالمجالس البلدية، أما في المجالس العامة فرفع نسبة التمثيل من 20% إلى 30%، ولم يمنح أي تمثيل للأهالي بالبرلمان الفرنسي بباريس.

وبدا هذا الإصلاح هاما في نظر البعض كونه حدد علاقة الأهالي بفرنسا تحديد دقيقا ووسع القسم الانتخابي للجزائريين ومنح حق المشاركة للجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات. لكن الإصلاح في جوهره كان ضئيلا ووضعت أمام تجسيده عراقيل جمة، وهو لم يرض حركة النخبة التي كانت تطالب بالتجنيس والاندماج الكلي بدل هذه الإصلاحات الجزئية[2].

---

1 Augustin Bernard, Le Sahara francaise pendant la guerre, **L Afrique francaise** (1920),suupplement, pp 3 - 9

2 انظر بتفصيل، ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، ص – ص 257-280،

Bernard Augustin **LAfrique du Nord pendant la guerre**, presses Universitaires de france, 1927, p –p 97 - 98 .

ومن جهة أخرى فقد كانت فترة الحرب فرصة لاختلاط الجزائريين بأبناء فرنسا في جبهات القتال وأوراش المصانع، وكان لهذا الاختلاط أثر كبير في نفوس الجزائريين الذين أحسوا بنوع من المساواة والاحترام لم يعهدوها في الجزائر، واكتشفوا أن المستوطنين عنصر فريد في طباعة وشراسة.

كما تعلم الجزائريون من الحرب دروسا لا تقدر بثمن، فقد شاعت بينهم أفكارا عديدة وعايشوا أجناسا مختلفة، ومارسوا عادات ومهن لم تكن معروفة لديهم، واستفادوا من تجارب ومهارات عدة. وقد بدا تأثر النخبة الجزائرية واضحا بأفكار الشرق العربي ومبادئ الرئيس "ولسن" والثورة البلشفية وظهور القومية، وكلها أدت إلى رفع مطالب تنادي بتقرير مصير الجزائر وتحقيق مطالب الشعب الجزائري السياسية، وما فتأ أن عجت الساحة الجزائرية بالتيارات والأحزاب السياسية المختلفة الأهداف والتوجهات.

وعلى ضوء ما سبق يبدوا لنا واضحا أن ظرفية الحرب العالمية الأولى كان وقعها شديدا على الجزائريين، فمنذ البداية عولت الدعاية الفرنسية والألمانية على استغلال الجزائريين في الحرب، وكان انتصار فرنسا في هذه الحرب يعني عودة الوضع الى حاله رغم الآمال العريضة التي انبثقت، كما أن مساعي حركة النخبة والمقاومات الشعبية فشلت في تحقيق أهدافها، وهكذا عاد مصير الجزائر الى سلطة الإدارة الفرنسية التي حاولت مسايرة التغيرات الحاصلة ومنحت بعض الحقوق الشكلية للأهالي الجزائريين عام 1919.

القسم الخامس

الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة

ما بين الحربين1919- 1939

[1]
حركـة الأمير خـالد

نتج عن الحرب العالمية الأولى إرساء إصلاح فيفري 1919 في الجزائر، وقد نجم عن هذا الإصلاح انقسام حركة النخبة الى تيارين: الأول يطالب بالإدماج التام ومنح الجزائريين الجنسية الفرنسية، والثاني يدعو للاندماج المشروط، أي منح الجزائريين الجنسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، وقد تزعم الأمير خالد الاتجاه الأخير إيمانا منه بخصوصية الهوية الإسلامية والعربية للأهالي، وجلب له ذلك عداء الإدارة الفرنسية والمستوطنين الذين اعتبروا أفكاره خطرا داهما، ومن جهة أخرى فقد عد الأمير خالد في نظر الجزائريين أبا روحيا لنضالهم الوطني، وفيما يلي نحاول التعرف على الدور الحقيقي للأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية، وذلك بإبراز مواقفه وجهوده النضالية وتقييمها اعتمادا على المصادر والمراجع المتوفرة[1].

أولا – شخصية الأمير خالد:

الأمير خالد بن الهاشمي هو حفيد الأمير عبد القادر، ولد بدمشق عام 1875، وبها نشأ، وكان مرتبطا بأحداث وطنه، درس بإحدى ثانويات باريس والتحق بمدرسة سان سير العسكرية ليتخرج ضابطا برتبة ملازم، خدم بعدها في الجيش الفرنسي وأظهر كفاءة عالية في قيادة كتيبة الصبايحية لكن الإدارة الفرنسية ظلت تتحفظ من مواقفه، خاصة وأنه رفض الجنسية الفرنسية، نشط

---

1 أهم المصادر والمراجع الخاصة بحركة الأمير خالد نذكر، جريدة **الاقدام** التي كان يشرف عليها الأمير خالد، وابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ج2، ص – ص299-303، 360–372، وقداش محفوظ: **الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د م ج، الجزائر، 1987، و kaddache Mahfoud **La vie politique a Alger 1919 – 1939**, Alger, 1970 et kaddache Mahfoud, **Histoire du natoinalisme algerien 1919 – 1951**, SNED ? Alger, 1980, 2 T

في العمل السياسي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتطوع للحرب بعد اندلاعها. وإيمانا منه بضرورة وقوفه إلى جانب القضية الوطنية طلب تسريحه من الجندية سنة 1916 متعللا بمرضه، شارك في مؤتمر جامعة حقوق الإنسان الدولي بباريس سنة 1916، وطالب في مؤتمر دولي عام 1917 بمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بوضعيتهم الإسلامية[1]، وانتهز فرصة انعقاد مؤتمر فرساي في باريس ليتصل بالرئيس الأمريكي "ولسن" ويقدم له عريضة يطالب فيها باستقلال الجزائر[2]، وهذا المطلب يعد خطوة هامة ومتقدمة ولكن هل كان الأمير خالد جادا في طرحه خاصة وأنه عرف بالمرافعة عن فكرة الإدماج المشروط؟، يبدوا أن الأمير خالد تحول للنشاط في الإطار الرسمي بغية تحسين أوضاع الجزائريين أولا قبل أن يجاهر بفكرة الاستقلال التي لم تنضج بعد.

ثانيا: حركة الأمير خالد وصراع التمثيل السياسي (1919-1923م):

تصدر الأمير خالد مسرح السياسة الجزائرية لمدة أربع سنوات 1919-1923، وعمل مع جماعة النخبة من أجل تحسين أوضاع الجزائريين وتحقيق إصلاحات تكون في مستوى الطموحات الوطنية، وخاض الأمير خالد نضاله في ظل المؤسسات الاستعمارية منتهزا فرصة إصلاحات فيفري 1919، وتزعم جناح الإصلاحيين المطالب بالإدماج المشروط، وقد واجه دعاة الإدماج التام بزعامة ابن التوهامي. ونافسهم في الانتخابات البلدية العامة في نوفمبر 1919، وذلك بقائمة ضمت الحاج موسى مصطفى وقايد حمود وببرنامج إصلاحي جذب إليه مختلف الطبقات الجزائرية الراغبة في الحفاظ على مقوماتها الدينية، وكان الفوز حليفه في هذه الانتخابات[3].

---

1 للتعـرف اكثر على حياتـه ومسيرتـه النضاليـة قبل عـام 1919 انظر، kaddache Mahfoud **La vie politique a Alger 1919 – 1939**, op cit, p40 et apres.

2 انظر عريضة الامير خالد، ابو القاسم سعدالله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ط3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ج2، ص - ص49-61.

3 kaddache Mahfoud, **Histoire du natoinalisme algerien 1919– 1951**,op cit, p102.

وقد اتهم ابن التهامي الأمير خالد بالتآمر على السلطة الفرنسية بأفكاره الدينية وتأثيراته الفوضوية، وتبنت السلطات الفرنسية هذا الاتهام وألغت نتائج الانتخابات البلدية متحججة بأن بعض أطرافها اعتمدوا على التعصب الإسلامي، وازدادت حدة التنافس بين جناحي النخبة وهما يتأهبان لانتخابات المجلس الاستشاري في أفريل 1920، وتمكن جناح الأمير خالد من تحقيق نتائج باهرة رغم الحملة المضادة لتوجهه، إذ فاز بخمسة مقاعد من مجموع 29 مخصصة للمسلمين، وقد احتج المستوطنون على الحقوق الانتخابية التي أوصلت أعداء فرنسا الحقيقيين إلى المجلس الاستشاري، وأبرزت هذه المساجلات الأمير خالد للميدان السياسي أكثر من ذي قبل، حيث وجد تأييدا عريضا من قبل الشخصيات والتيارات الإسلامية، وعرضت عليه رئاسة تحرير جريدة الإقدام، وأقيمت له التجمعات الخطابية كما أيده بعض الفرنسيين الليبراليين[1].

وظل الأمير خالد يعارض سياسة الدمج الكامل للجزائر بفرنسا ويطالب بالحفاظ على أحوال المسلمين الشخصية، وخاض صراعا حادا ضد مناوئيه: (الإدارة، المستوطنون، زعماء الأهالي الليبراليون) عبر صحيفة الإقدام وفي المنابر والتجمعات، وقد دعا إلى رفع القوانين الاستثنائية في إطار سياسة الاتحاد، وطالب بتمثيل الأهالي الجزائريين في مختلف المجالس الجزائرية بنسبة 50%، وألح على تطبيق جميع بنود قانون فيفري 1919، وناد بإشاعة التعليم باللغة العربية والفرنسية ورفع الغبن عن الجزائريين[2].

وما كانت هذه السياسة لترضي المستوطنين ولا الإدارة الفرنسية التي اجتهدت في وضع العراقيل أمامه واتهامه بإثارة الاضطرابات، وردا على ذلك قدم الأمير خالد ومستشارو البلديات المسلمين استقالاتهم من أعمالهم في أكتوبر 1920، وحاول الأمير جاهدا توحيد كلمة النخبة الجزائرية، وتمخض عن ذلك

---

1 kaddache Mahfoud, **Histoire du natoinalisme algerien 1919–1951**,op cit, p - p102- 105.

2 انظر بخصوص مطالبه، جريدة **الاقدام**، عدد 4 أوت 1922.

دخول انتخابات جانفي 1921 في قائمة موحدة برئاسة الأمير خالد، ووجد نفسه ينافس قائمة ابن التهامي التي دعمتها الإدارة الفرنسية، وكانت نتيجة هذه الانتخابات لصالح الأمير خالد، وقد تأكد للإدارة الفرنسية خطر التوجه الذي يقوده الأمير خالد على مستقبل الجزائر اثر انتخابات أكتوبر 1921، فواصلت ضغوطها عليه وكسبت بعض المقربين منه وشجعت خصومه، ووجهت خلال انتخابات أفريل 1923 ضربة قاصمة لجناحه عندما قامت بتزوير الانتخابات، وشنت ضده حملة مناوئة شككت في مطامحه ومست شخصه[1].

ثالثا – النضال السياسي للأمير خالد خارج الوطن (1923– 1936):

أصبح من الصعب على الأمير خالد مواجهة القوى المناوئة له، وقد تأثر كثيرا لانقلاب بعض أصحابه عليه في وقت كان إصرار السلطات الفرنسية الحكومية في باريس والجزائر على ضرورة استعمال كل الوسائل لتهميشه ونفيه. وفعلا اضطر الأمير خالد تحت طائلة التهديد إلى الانسحاب من الميدان السياسي في 1923. وفاوض الحاكم العام على قاعدة الارتحال أملا أن يجد مكانا أنسب يمكنه من أن يخدم قضية وطنه في ظروف أفضل، وقد أوضح الأمير خالد صراحة في مرسيليا التي وصلها في سبتمبر1925 "أن الحكومة الفرنسية قد أجبرتني على الذهاب إلى الإسكندرية لأسباب سياسية وقد أعطتني منحة للتقاعد بشرط أن أبقى هناك"[2]، ويبدوا أن الإدارة الفرنسية هي التي اختارت له هذا المنفى ليكون تحت رقابة القنصل الفرنسي بالإسكندرية، وفعلا فقد ظلت الإدارة الفرنسية تضايق عمله السياسي ونشاطه أينما حل، في فرنسا ومصر وسوريا.

ففي فرنسا أعلن الأمير خالد تمسكه بقضية وطنه وتقرب من زعماء الحزب الشيوعي، واتصل بالمسؤولين الحكوميين والمناصرين لأفكاره. وكان

---

1 ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ج2، ص – ص 362 ــ 364.

2 Charles Robert Ageron, **op cit**, T 2, p 1228.

يجتمع بالمهاجرين المغاربة ويلقي المحاضرات الداعية إلى إقرار حقوق الجزائريين فكان له الفضل في تأطير أبناء المغرب العربي ضمن هيآت منظمة، ويرجع له الفضل في تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا عام 1926، والتي اختارت الأمير خالد رئيسا شرفيا لها، وهذا كله يؤكد على نشاط الأمير خالد المتواصل لخدمة النضال الوطني مما استدعى من الحكومة الفرنسية نقله إلى مصر على جناح السرعة[1].

وفي مصر التي وصلها في خريف 1924 كان له نشاط متواصل في اطار حركة الجامعة الإسلامية، كما شارك بفعالية في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مصر سنة 1924، وكان يطمح في ترأسه، ولاحقت الإدارة الفرنسية الأمير خالد وهو في مصر، حيث حكمت عليه محكمة فرنسية في الإسكندرية بخمسة أشهر سجنا بتهمة تزوير جواز سفره، ولما أطلق سراحه قضى بقية حياته في سوريا، حيث واصل نضاله من هناك الى أن أعلن يوم 10 جانفي 1936 عن وفاته، وقد حزن عليه الجزائريون وأعلن الحداد العام وأبنته الصحافة وأشادت مختلف التوجهات السياسية بأبويته الوطنية[2].

وهكذا يتأكد لنا أن الأمير خالد كان شخصية وطنية بارزة، واليه يرجع الفضل في توحيد حركة النخبة والدفاع عن الخصوصية الدينية والوطنية للأهالي المسلمين، وحقق تياره الإصلاحي نجاحا معتبرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كانت تجربته النضالية بحق مرحلة حاسمة من تاريخ الحركة الوطنية ورصيدا ثريا استفادت منه الأحزاب السياسية.

---

1 انظر حول نشاط ودور الامير خالد ففي فرنسا، زوزو عبدالحميد: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)**، م و ك، الجزائر، 1985، ص - ص 55- 57.

2 انظر احمد توفيق المدني" رثاء الامير خالد" جريدة الشهـــاب، عدد فيفـــري 1936، و kaddache Mahfoud,,**op cit**, p -p121-126.

[2]
تبلور الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة ما بين (1919 – 1930)

يعد عقد العشرينات من القرن الماضي ـــ كما يؤكد المؤرخين ـــ من أكثر العقود حسما في تاريخ الجزائر، وذلك نظرا للتغيرات الكبرى التي مست أوضاع الجزائريين السياسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ، إذ نما الحس الوطني واندفع باتجاه التغيير السياسي، وتبلور الإصلاح الديني وتدعمت النهضة الأدبية والعلمية، ولا شك أن ما حدث كان انعكاسا لنتائج الحرب العالمية الأولى، حيث استعاد الجزائريون ثقتهم في أنفسهم، وطورت النخبة رؤيتها السياسية، وكانت تجربة المشاركة في الحرب والاختلاط بالأجناس الأخرى والتأثر بالأفكار الإصلاحية المشرقية والليبرالية الغربية عوامل دفعت بقطاعات واسعة من الأهالي للتفتح على الحياة السياسية منذ عام 1919.

أولا – أوضاع الجزائريين بعد الحرب اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا:

كانت أوضاع الجزائريين الاجتماعية والاقتصادية قبل الحرب مزرية للغاية، إذ فقد الفلاحون ما تبقى لديهم من أراضي وتحولوا الى مشردين وخماسين لدى المستوطنين ورجال الإقطاع، وظل قانون الأهالي يثقل كاهل الجزائريين بتعسفاته الجائرة (ضرائب، اعتقالات، تهميش...). وقد سمحت ظروف الحرب العالمية والتجنيد الإجباري وازدياد ظاهرة الهجرة الى فرنسا بتغير أوضاع الجزائريين وتحسنها نوعا ما، كما سمح الحال للجزائريين العائدين الى الوطن بتعلم بعض الحرف والتجارب، فكانوا مستعدين للعمل كعمال يدويين في الحرف والصناعات وعمال زراعيين وموظفين في الموانئ وسكك الحديد والبريد...الخ، وبذلك ازدادت طبقة البروليتاريا اتساعا في فترة ما بعد الحرب، وهذه الطبقة سوف تسهم بفعالية في النضال الاجتماعي والسياسي الوطني رغم ظروفها القاسية، إذا كانت الفئات الواسعة للجزائريين لا تزال عرضة للأمراض

والأوبئة والاستغلال، وكانت غالبية سكان الجزائر يقطنون بالأرياف، ويعيشون مظاهر التخلف، إذ تهيمن عليهم أفكار الطرق الصوفية المخدرة، ومظاهر الفرقة بين الاعراش وبين العرب والبربر وسكان المدن والأرياف[1].

أما الوضع الثقافي فان حركة النهضة وجهود الإصلاح أكدت على إرساء التعليم العربي وتشجيع تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية، وقامت النوادي والجمعيات الثقافية بحركية نشيطة في تفعيل النشاط الثقافي، كما أن فترة ما بعد الحرب شهدت ميلاد الصحافة الأهلية، ولكن الإدارة لم تسمح لها بالنشاط الحر لأنها خاضت في مختلف القضايا الوطنية والسياسية[2].

وهكذا فقد عرفت أوضاع الجزائريين بعض التطورات الحاسمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك بفعل التحولات التي عرفتها البلاد في بداية القرن العشرين وانعكاسات الحرب العالمية، والتي كان لها تأثير بالغ على جميع المجالات وبخاصة الجانب السياسي.

ثانيا – الاتجاهات السياسية في الجزائر: 1919 – 1930:

لقد أتاحت إصلاحات 1919 بالجزائر ظهور عدة اتجاهات سياسية تمثلت في التيارات الثلاث (المحافظين – الليبراليين- الإصلاحيين)، وتفاعلت اتجاهاتها خلال عقد العشرينات لتتبلور بعد ذلك الأحزاب السياسية التي شهدتها الجزائر الى غاية 1954. ويمكننا تصنيف الاتجاهات السياسية التي عرفتها الجزائر عقب سنة 1919 الى ثلاث اتجاهات رئيسية هي:

---

1 انظر بتفصيل ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، ص ص، 284_ 288.

2 انظر بتفصيل عن الوضع الثقافي، قداش محفوظ والجيلالي صاري: **المرجع السابق**، ص- ص 46- 49.

1 – الاتجاه المحافظ:

يمثله رجال الإقطاع والمرابطون وزعماء الطرق الصوفية، استفاد أغلبهم من الحكم الفرنسي وخدموا فرنسا بإخلاص، وكانوا بمثابة الممثلين الشرعيين للأهالي منحوا بعض الامتيازات وكانوا مستعدين للحفاظ عليها بمختلف السبل ولو على حساب الجزائريين، أطلقت عليهم تسمية بني وي وي لأنهم كانوا لا يرفضون للإدارة الفرنسية طلبا، تأثر موقفهم بصدور قانون 1919 لأن الانتخابات أبانت عن مستوى تمثيلهم الحقيقي، ولم يكن للمحافظين برنامج خاص بهم لأنهم لم يكونوا يملكون زمام المبادرة وإنما تعينهم الإدارة الفرنسية لشغل المناصب السياسية والمراكز الإدارية لتظهر تقربها من الأهالي(1).

2 - الاتجاه الليبرالي:

يتزعمه رجال النخبة المعتدلين في مطالبهم، المؤمنين بالمبادئ الليبرالية، نادوا بالإدماج غير المشروط وتجنيس الجزائريين ومساواتهم مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات، اختلف هذا التيار مع جماعة الأمير خالد بسبب قضية الإدماج التام، تزعم هذا الاتجاه الدكتور ابن التهامي، وخلا له الجو بعد نفي الأمير خالد سنة 1923، وتركز برنامجه أساسا على مبدأي التجنيس والمساواة(2).

3 – الاتجاه الإصلاحي:

تزعمه الأمير خالد رفقة فئة من النخبة المتشددة في مطالبها الإصلاحية، ارتكز برنامجه على المطالبة بالتجنيس المشروط في إطار حفاظ المسلمين على أحوالهم الشخصية(قضية الدين)، ونافس تيار النخبة الليبرالي وهزمه في الانتخابات، واكتسح الساحة السياسية بفضل مساندة الجزائريين لمطالبه

---

1 انظر ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، ص 293:

2 **المرجع نفسه**، ص- ص351-360، وفرحات عباس: **المصدر السابق**، ص- ص 120-126، وجوليان: **افريقيا الشمالية تسير، مرجع سابق**، ص 131.

الإصلاحية، وقد صمد الأمير خالد في الدفاع عن مطالبه، واهمته الإدارة الفرنسية بالتعصب الديني وبالشيوعية، وهو في الحقيقة لم يزد عن المطالبة بالمساواة في إطار الأحوال الشخصية للمسلمين، وقد فقد التوجه الإصلاحي قوته بعد أن نفت السلطات الفرنسية زعيمه الأمير خالد سنة 1923 وانضمت فئة منه الى التيار الليبرالي، استطاعت أن تحمل الليبراليين على رفع شعار المساواة والحفاظ على الأحوال الشخصية، كما تحول بعض الإصلاحيين إلى التيار الاستقلالي، إذ غذوا نجم شمال إفريقيا بالأفكار الثورية[1].

وقد برز المشهد السياسي في الجزائر مع نهاية عقد العشرينيات تتجاذبه تكتلات فكرية وسياسية رئيسية نقف على توجهاتها في النقاط التالية:

أ – المنتخبون:

تتشكل حركتهم من تيار النخبة الليبرالي الإصلاحي، وهم في الغالب مستشارين بلديين أو مستشارين للمقاطعات، أعلنوا في 10 جوان 1927 عن تأسيس فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين التي ترأسها ابن التهامي وكان من أشهر رجالاتها بلحاج والزناتي وفرحات عباس وابن جلول، طالب المنتخبون بالمساواة والإصلاح دون عنف، وتصدوا لتكتلات المستوطنين، وارتكز برنامجهم المطلبي على ما يلي:

– تمثيل الأهالي في البرلمان.– إلغاء قانون الأهالي. – إلغاء قانون الهجرة – المساواة في الخدمة العسكرية والأجور والمنح وفي الشغل والخدمات الاجتماعية.

ونشط المنتخبون من خلال الصحافة والمحاضرات وإرسال الوفود الى فرنسا في الدفاع عن مطالبهم لكن الإدارة الفرنسية والمستوطنين رفضوا مطالبهم، وبذلك لم يحرز المنتخبون حتى سنة 1930 على أي إصلاح رغم اعتدالهم[2].

---

1 انظر ابو القاسم سعد الله: **المرجع نفسه**، ص – ص 360- 372.

2 قداش محفوظ والجيلالي صاري: **المرجع السابق**، ص – ص21- 23.

ب – العلماء:

يضم هذا التيار الجزائريين الذين زاولوا التعليم العربي الديني داخل الجزائر وخارجها، وحملوا لواء الإصلاح والتغيير ومجابهة السياسة الفرنسية، وترجع فكرة إنشاء جمعية العلماء الجزائريين الى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد تمكن العلماء بعد الحرب من إنشاء المدارس الحرة والجرائد والنوادي والجمعيات، وبذلك انتشرت الأفكار الإصلاحية وأرسيت النهضة الثقافية، لقد نادى ابن باديس في قسنطينة بالتجديد الديني والاجتماعي والثقافي، ونشط الإبراهيمي في سطيف يلح على إنشاء المدارس الحرة، وأرسى العقبي ببسكرة ثم بالعاصمة دعائم إصلاح قوية، وخلال الفترة ما بين 1925–1930 دعا المصلحون الى التكتل وتوحيد الجهود، وسمحت لهم الظروف في ماي 1931 بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1].

ج – الشيوعيون:

طرح الحزب الشيوعي الفرنسي القضية الجزائرية للنقاش ودعا الجزائريين إلى مكافحة الرأسمالية والامبريالية كسبيل لتحقيق الاستقلال، وتأثر بهذه الأفكار بعض الجزائريين المهاجرين، ولكن تحفظات المستوطنين وابتعاد الجماهير المسلمة عن أفكار الماركسية جعلت الحزب الشيوعي يخفق في الدفاع عن القضية الجزائرية، فلم يرس له دعائم وطيدة بالجزائر إلا بعد سنة 1935[2].

د – الثوريون:

نما التيار الثوري الاستقلالي في أوساط العمال المهاجرين بفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تأثروا بالأفكار التحررية وكسبوا دعم المنظمات

---

1 علي مراد: **المرجع السابق**، ص 98 وما بعدها، وقداش محفوظ والجيلالي صاري: **المرجع نفسه**، ص – ص24-27.

2 انظر بتفصيل نشاط هذا التوجه خلال هذه المرحلة، شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص ص،154– 157، و160 – kaddache Mahfoud,,**op cit**, p –p135 .

اليسارية الفرنسية التابعة للحزب الشيوعي، وكللت جهود بعض الشخصيات مثل الحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج وبلغول رابح بإنشاء نجم شمال إفريقيا في سنة 1926، وألح هذا التنظيم على مسالة استقلال الجزائر وجلاء الاحتلال الفرنسي وإرساء المؤسسات الوطنية، وقد قام بجهد حثيث في التعريف بمطالبه على المستوى المحلي والدولي، وفي سنة 1929 حلته الإدارة الفرنسية، لكن النجم واصل نشاطه وتمكن من نشر أفكاره في أوساط المهاجرين وداخل الجزائر(1).

ويبدو لنا واضحا في الختام أن الحركة الوطنية التي كانت متعددة التوجهات والأفكار استطاعت بنشاطها وتنوعها أن ترسي حركة مطلبية نشيطة خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين.

وهكذا لم تحل الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر إلا والتيارات السياسية الوطنية على أتم الاستعداد لمواجهة السياسة الفرنسية ونشر الوعي الوطني والدفاع عن مطالب الشعب الجزائري كل على حسب طريقته وأفكاره.

---

1 انظر عبدالرحمان العقون: المصدر السابق، ج1، ص- ص 119-130، ومحمد قنانش: المصدر نفسه، ص - ص 35- 50.

[3]

السياسة الفرنسية في مواجهة الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1939

عرفت الحركة الوطنية الجزائرية بعد الاحتفالات المئوية للاحتلال عام 1930 تطورات حاسمة، وسجل الوعي الوطني نموا مطردا، وقد ردت الحركة الوطنية بحزم على غطرسة المستوطنين وعلى سياسة الإدارة الفرنسية، وهذا ما نسجله من خلال استعراض السياسة الفرنسية وردود فعل الحركة الوطنية.

أولا: احتفالات الذكرى المئوية للاحتلال وردود الفعل الوطنية

أقرت سلطات الاحتلال الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال مدينة الجزائر في مهرجانات حافلة طيلة شهري جوان وجويلية 1930، وسخرت لها كل الإمكانيات والوسائل رغم أن فرنسا كانت تمر بأزمة اقتصادية، ورافقت هذه الاحتفالات حملة دعائية كان طابعها استفزازيا، فمظاهر البذخ التي عاشها الفرنسيون لم تكن لتخفي فاقة الجزائريين وبؤسهم، ومهرجانات الاحتفال كانت تشعر الجزائريين في أعماقهم بالمهانة، كما انطوت تصريحات رجال الدين والكنيسة على روح صليبية خدشت مشاعر المسلمين[1].

لقد أرادت السلطات الفرنسية استعراض قوة الاحتلال، والإشادة في هذه المناسبة بنجاح الاستيطان وإنجازات فرنسا الحضارية، وأراد المستوطنون إظهار قوة نفوذهم وتأكيد بقائهم في الجزائر الى الأبد، وكانت ردود الفعل الجزائرية في مستوى الحدث، إذ أعلنت مختلف التيارات الوطنية استنكارها لمثل هذه الاحتفالات، وأبدى بعض الأعيان الموالين للإدارة الفرنسية امتعاضهم، وأدى شعور الجزائريين بالإهانة إلى نمو وعيهم الوطني، واندفع المنتخبون في تشديد لهجتهم للمطالبة بالمساواة الكاملة، واستمر نجم شمال افريقيا في تأكيد مطالبه

1Ahmed Mahsas, **Le mouvement revolutionnaire en Algerie**, editions BARKAT, Alger, 1990, p –p 84 - 85

الاستقلالية، وولدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 لتأكد على الهوية الوطنية للأمة الجزائرية، وفي هذه الفترة توسعت حركة النضال السياسي والاجتماعي بشكل ملفت وأقحمت الجماهير الشعبية في المعركة السياسية، ومع ذلك فإن السياسة الفرنسية ظلت تتصف بالجمود والعجز عن معالجة المشاكل الجزائرية[1].

ثانيا: المشاريع الفرنسية لحل المشكلة الجزائرية.

خاضت الحركة الوطنية الجزائرية نضالا مستميتا ضد الإدارة الفرنسية إلا أن هذه الإدارة ضلت محافظة على سياستها المعتادة، وقد ساهمت بعض الظروف الداخلية والخارجية في إملاء سياسة بديلة تعتمد بدل سياسة القوة الإغراء وطرح المشاريع الإصلاحية.

إن ازدياد مطالب الحركة الوطنية الإصلاحية وتجذر أفكار نجم شمال افريقيا الاستقلالية دفع السياسة الفرنسية لاقتراح تدابير ومشاريع لإغراء الحركة الوطنية وإسكات مطالبها، ومن أهم هذه المشاريع مشروع "فيوليت"، وقد أثار هذا المشروع منذ طرح سنة 1931 الكثير من الجدل رغم أنه فشل في نهاية المطاف.

فقد كلف "فيوليت"[2] برئاسة لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي واقتراح الإصلاحات الواجب اتخاذها في الجزائر، فاقترح على البرلمان مشروع إصلاحات ضرورية لاستيعاب المطالب الجزائرية والحفاظ على الأمن بالجزائر، ومضمونه إدخال إصلاحات تمس تحسين مستوى التعليم وقطاع الزراعة، ومنح بعض الجزائريين نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون، وإلغاء

---

1 ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ج 3، ص- ص 16-17.

2 موريس فيوليت سياسي فرنسي اشتراكي، تولى ولاية الجزائر خلال العشرينيات، وكان عارفا بشؤونها، وعبر عن رغبته في منح الجزائريين بعض الحقوق السياسية لتجنب ما هو أسوء.

المحاكم الخاصة، وتوسيع الدائرة الانتخابية للجزائريين، وإنشاء مجلس استشاري ووزارة لشؤون إفريقيا يكون فيها للجزائريين تمثيل معتبر[1].

ولقي هذا المشروع ردود متباينة، إذ رحبت به النخبة الجزائرية أشد الترحيب، واعتبرت أنه يمثل خطوة مهمة لتحقيق مطالبها، وتبناه العلماء رغم التحفظ على بعض بنوده، في حين رفضه نجم شمال إفريقيا صاحب المطالب الاستقلالية وكذا المستوطنون الذين اعتبروه خطرا جسيما على مصيرهم، وقد سعى المستوطنون للضغط على البرلمان الفرنسي لرفض المشروع وتحقق لهم ذلك عام 1935، وكانت خيبة كبيرة للجزائريين الذين علقوا عليه أمالا واسعة، وصدمة لصاحب المشروع "فيوليت" الذي أصر على الدفاع عن أفكاره من خلال نشر كتاب بعنوان "هل ستعيش الجزائر"، عرض فيه تفصيلات ضافية عن مشروعه، ودافع من خلاله عن أفكاره الاندماجية[2].

ولم يكن مشروع فيوليت هو الوحيد الذي طرح لعلاج مشكلة الجزائر خلال الثلاثينيات، إذ عرف كذلك مشروع "فيرنوت" ومشروع "كوطولي" ومشروع "دوروكس"، وكلها لم تحض - كما أكد الإبراهيمي ـــ بمثل ما حضي به مشروع فيوليت من رضا الجزائريين[3].

وفي المقابل سعت الإدارة الفرنسية إلى تطبيق القوانين الزجرية للحد من نشاط الحركة الوطنية، وخاصة العلماء الذين اجتهدت في التضييق عليهم، إذ صدر في سنة 1933 منشوري "ميشال" (الكاتب العام لولاية الجزائر) اللذين ينصان على مراقبة نشاط العلماء ومنعهم من ممارسة التعليم والمهام الدينية، وأثار المنشوران ردود فعل قوية أدت بالحكومة الفرنسية إلى إنشاء لجنة مختلطة لدراسة الوضع في الجزائر، لكن هذه اللجنة أيدت ما جاء في المنشورين، وكان

---

1 **L Afrique Froncaies**, desembere 1931, p p 731 – 737.

2 ابو القاسم سعدالله، **المرجع السابق**، ج 3، ص ص 19- 20.

3 محمد البشير الابراهيمي: **الشهاب**، عدد جويلية 1936، ص 205.

ذلك أمرا مشجعا للأحزاب الوطنية للإعلان بصوت عال عن معارضتها لسياسة فرنسا[1].

وفي سنة 1934 شهدت الجزائر عدة اضطرابات ومظاهرات شعبية كان من أهمها أحداث قسنطينة الدامية بين اليهود والمسلمين، وقد قرر على إثرها وزير الداخلية "رينيه" زيارة الجزائر والوقوف على الوضع ميدانيا، واستقبل بحفاوة من قبل النخبة السياسية الجزائرية على أمل أن ينظر في مطالبهم، لكن رده كان سلبيا، وهدد من يطالب بإصلاحات جديدة بأقصى العقوبات، وضمَن ذلك في قراره المشهور يوم 30 مارس 1935 والقاضي بتسليط عقوبات زجرية ضد كل من يثير الشغب ويعارض القوانين الفرنسية[2].

ثالثا: حكومة الجبهة الشعبية وخيبة أمال الجزائريين

لقد أدى تعاقب الحكومات الفرنسية وضعفها أمام سطوة المستوطنين إلى عجز الإدارة عن حل المشكل الجزائري المعقد، وبمجيء الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936 عاد الأمل يراود الجزائريين، خاصة وأن وعودها كانت سخية خلال أيام الحملة الانتخابية، فبادر المنتخبون والعلماء والشيوعيون لعقد المؤتمر الإسلامي ورفع مطالب موحدة للحكومة الجديدة، وانعقد المؤتمر بالعاصمة يوم 9 جوان 1936 وصوت بالإجماع على مطالب مشتركة للجزائريين، كان من أهمها إلغاء جميع القوانين الاستثنائية، والمحافظة على الأحوال الشخصية للمسلمين، وإدخال إصلاحات اجتماعية تمس حرية التعليم واجباريته، وإصلاحات اقتصادية تضمن مبدأ المساواة وتقديم المساعدات للجزائريين، وإصلاحات سياسية تقوم على العفو العام عن السياسيين وتوحيد هيئة الناخبين وتمثيل المسلمين في مجلس الأمة الفرنسي، وأكد المؤتمرون على

1 ابو القاسم سعدالله، **المرجع السابق**، ج 3، ص ص21- 22.

2 جوليان: **المرجع السابق**، ص 146-147.

مبدأ إلحاق الجزائر بفرنسا[1]، وهو أمر أثار حفيظة نجم شمال افريقيا وزعيمه مصالي الحاج، ويبدوا واضحا أن مصطلح "إلحاق" كان من إملاء جمعية العلماء وهو لا يعني بالضرورة الإدماج الذي كان يتمسك به شركاء الجمعية.

وقد حمل وفد من المؤتمر هذه المطالب إلى باريس، ووجد الأبواب موصدة في وجهه، وأهم ما قدمته الجبهة الشعبية للجزائريين هو إحياء رئيس الوزراء "بلوم" لمشروع "فيوليت"، وتكليفه "فيوليت" الذي قلده وزارة شؤون الجزائر باقتراح اصلاحات، ومع ذلك فإن المشروع الذي عرف بمشروع "بلوم - فيوليت" لم يعرف التجسيد، وكان مجرد وعود، وقد رفضت الحكومة الفرنسية مطالب المؤتمر الإسلامي رغم اعتدالها، وخططت لضرب التحالف السياسي حول مطالب المؤتمر الإسلامي، كما اتخذت قرارا بحل نجم شمال افريقيا في بداية عام 1937[2].

وإثر استقالة حكومة بلوم صعَدت الحكومة الفرنسية الجديدة مواقفها اتجاه الجزائريين، وسنت عشية الحرب العالمية الثانية القوانين الاستثنائية التي تراقب تحركات الجزائريين، وعليه لم يتحقق للجزائريين خلال عقد الثلاثينيات أي إصلاح يذكر، وضلت السياسة الفرنسية تراوح مكانها على الرغم مما نهضت به الحركة الوطنية من نشاط زاخر.

رابعا: نمو الوعي الوطني والتجند الشعبي

شهدت الجزائر خلال عقد الثلاثينيات عدة توترات واضطرابات يعزوا المؤرخون الفرنسيون أسبابها إلى الظروف الاقتصادية الصعبة وإلى التأثيرات الخارجية، وفي الحقيقة فإن الشعور الوطني والدافع السياسي كان المحرك الأساسي لتلك الاضطرابات، فقد عم الشعور الوطني فئات الشعب الجزائري،

---

1 انظر مطالب المؤتمر **الشهاب**، عدد جويلية 1936، ص- ص 236-237.

2 انظر فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص 128، ابو القاسم سعدالله، **المرجع السابق**، ج 3، ص- ص28- 32.

وتجند الجزائريون للرد على السياسة الفرنسية التي مست هويتهم ودينهم، وهذا ما تجسد في أحداث قسنطينة عام 1934، والمظاهرات التي نظمت بقسنطينة والعاصمة احتجاجا على منشور "ميشال" وقرار "رينيه"[1].

وقد ازداد اهتمام الناس خلال مرحلة الثلاثينيات بالقضايا السياسية، خاصة وأن الأحزاب الوطنية ضاعفت من وتيرة نشاطها واستغلت مختلف الوسائل لتبليغ رسالتها(تجمعات، صحافة، وفود، منشورات...الخ)، وكان رد الشعب الجزائري مناسبا من خلال الاستجابة لنداء الإضرابات والمظاهرات، وقد سجل في الفترة ما بين 1930 - 1936 عشرات المظاهرات والتجمعات الحزبية، وما يناهز 288 إضرابا نفذه عمال البناء والمناجم المنخرطون في المنظمات العمالية، وقد ردت عليها الإدارة الفرنسية بعنف مما آثار حماس الجماهير والأحزاب الوطنية لتدخل مرحلة جديدة من النضال السياسي لم تكن معهودة من قبل، وهو ما أعطى انتصارا معنويا للحركة الوطنية وسلط ضغطا معتبرا على السياسة الفرنسية[2].

ونخلص من خلال ما سبق للتأكيد على أن عقد الثلاثينيات كان زاخرا بالنشاط السياسي والأحداث الكبرى، وقد شكَل نشاط الجزائريين ضغوطا متزايدة على الإدارة الفرنسية لتغيير سياستها في الجزائر، ولهذا فقد تظاهرات بالرغبة في إدخال إصلاحات لفائدة المسلمين ولكنها كانت مصممة على إتباع سياستها القوة والشدة في مواجهة الحركة الوطنية، وهذه السياسة لم تعد مجدية في ظل تغير الظروف والمعطيات السياسية والاجتماعية المستجدة.

---

2 kaddache Mahfoud, **Histoire du natoinalisme algerien 1919 - 1951**, SNED Alger, 1980,T1, p288 et aprés.

2 انظر ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص ص53-55.

[4]
نضال الأحزاب الوطنية الجزائرية 1930 – 1939

عرفت الجزائر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين تطورات سياسية هامة، تمثلت أساسا في نمو التيار الوطني وظهور الأحزاب الوطنية، وظلت وجهات نظر الجزائريين مختلفة بخصوص الأساليب والطرق الكفيلة بتحقيق مطالب الجزائريين، وأدى تشكل الأحزاب السياسية في شكلها المنظم والحديث إلى تباين المواقف بين الداعين إلى النهج الإصلاحي والمؤمنين بالطريق الثوري، وسوف نتطرق إلى كل توجه ونستعرض مبادءه ومواقفه.

أولا: المنتخبون (كتلة النواب)

هذه الكتلة السياسية كانت تمثل في عقد العشرينات تيار النخبة الليبرالي، ورغم اعتدال مطالبها وتأكيدها على مبدأ الإدماج لم تنل من الإدارة الفرنسية أي إصلاح يذكر. وهي لم تشكل حزبا قائما بذاته، فقد مثل المنتخبون منذ سنة 1927 تجمعا غير متماسك في إطار فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، وظل الاختلاف حول مبدأ الإدماج قائما بين فئتين منهم، واحدة محافظة والأخرى ليبرالية مفرنسة، وهم من فئات متميزة كالمعلمين والأطباء والموظفين وأصحاب المهن الحرة، ومن أبرز زعمائهم خلال هذه المرحلة نذكر: ابن جلول، وفرحات عباس، الأخضري، رابح زناتي...وغيرهم[1].

1 – مطالب كتلة المنتخبين:

اعتقد مجموع النواب في سنة 1930 أن الوقت مناسب لتذكير فرنسا بوعودها والتشبث بآمالهم، فأكدوا الطابع الفرنسي للجزائر وطالبوا بالإدماج

---

1 انظر بتفصيل فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص، 126- 159، وابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج3، ص– ص59- 80.

والمساواة وأكثروا من رفع الملتمسات وإرسال الوفود إلى باريس، وفي سنة 1931 اظهروا تشددا في مطالبهم وأكدوا على النقاط الآتية:

- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي وزيادة تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة.
- الإدماج التام والمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين.
- توسيع التعليم بالفرنسية والعربية.
- السماح بهجرة الجزائريين إلى فرنسا وإلى الخارج[1].

2 – مواقفهم وأعمالهم:

طرح المنتخبون خلال الثلاثينات مبدأ المساواة في الحقوق مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، في حين تمسك آخرون بمبدأ الإدماج الكلي للجزائر في فرنسا واعتمدوا في تبليغ مطالبهم والتعريف بمواقفهم على الصحف والنوادي والعرائض والوفود، وقد شاركوا في الانتخابات والتفوا حول مشروع (فيوليت)، وسمحت انتخابات عام 1934 بفوز عدد منهم بالمجالس الاستشارية وأصبح ابن جلول يمثل الشخصية الأهلية الأولى، وقد قدمه المشاركون في المؤتمر الإسلامي 1936 ليكون رئيسا لهم، ورأس وفده إلى باريس ليرفع مطالب الجزائريين إلى الحكومة الفرنسية، وفي سنة 1938 تنكر ابن جلول لأهداف المؤتمر الإسلامي وأنشأ هيئة خاصة به سماها (التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري)، وأسس زميله فرحات عباس هيئة أخرى سماها (الاتحاد الشعبي الجزائري)، وظل النواب والمنتخبون متشبثين بولائهم لفرنسا مؤمنين بمبدأ الإدماج رغم أن شيئا لم يتحقق لصالحهم، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية كانوا إلى جانب فرنسا على أمل أن تنصفهم وتحقق مطالبهم[2].

---

1 قداش محفوظ والجيلالي صاري: **المرجع نفسه**،، ص- ص22- 23.

2 انظر بتفصيل ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج3، ص - ص67-80.

ثانيا: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تتويجا لجهود العلماء الجزائريين منذ بداية القرن العشرين ورغم أنها جمعية دينية فإنها خاضت في القضايا السياسية ومثلت التيار الإصلاحي في الحركة الوطنية.

1 – تأسيسها ونشاطها:

يعتبر الشيخ عبد الحميد بن باديس صاحب فكرة إنشاء الجمعية، وقد بذل جهودا كبيرة في جمع شمل العلماء وتنسيق العمل الإصلاحي، ووجه الدعوة عبر صحيفة الشهاب لتشكيل جمعية دينية تجمع شمل العلماء وتدافع عن روح الإسلام ومبادئه, واثر الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر وجد ابن باديس الفرصة مواتية لبعث الفكرة, وشكلت لجنة برئاسة عمر إسماعيل لتحضير الاجتماع التأسيسي يوم ماي، وحضر الاجتماع عالما يمثلون مختلف التوجهات السياسية وصادقوا على الميثاق التأسيسي وشكلوا المجلس الإداري وانتخب ابن باديس رئيسا للجمعية، ولم يتمكن رجال الدين التابعين للإدارة الفرنسية من تحقيق أي مكانة تذكر للتأثير على توجه الجمعية[1].

– مواقفها ونشاطها السياسي:

لم يكن سهلا على جمعية العلماء أن تخوض في القضايا السياسية وهي مجرد جمعية خيرية دينية، واجتهدت في خدمة أهدافها ومبادئها الإصلاحية، وبعد أن تركز نشاطها وتوسع تمثيلها بدأت تصادم الإدارة الفرنسية وتحتج على سياستها وأصبحت توالي الأنصار وتخوض في قضايا السياسة، ولأن خصومها كانوا كثر فان نشاطها السياسي اتسم بالسرية والمراوغة والتكيف بحسب الظروف.

---

1 انظر بتفصيل، محمد خير الدين: **مذكرات،** م و ك، الجزائر، ج1، ص296، وعبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص – ص91-105، والخطيب أحمد: **المرجع السابق**، ص – ص95-112، وعلي مراد: **المرجع السابق**، ص ص 143- 214.

وواجهت الجمعية أولا الضغوط الفرنسية وخاصة مرسوم "ميشال" سنة 1933 واحتجت على سياسة الإدارة بالقلم واللسان وشاركت في المظاهرات المنددة بهذا القرار، وأيدت الجمعية مشروع فيوليت رغم تحفظها على بعض بنوده، وحاربت الإدماج وطالبت بحفاظ المسلمين على أحوالهم الشخصية واستقلاليتهم في تسيير شؤونهم الدينية والثقافية، وحاربت دعاة التجنس والفرنسة، وشاركت الجمعية في المؤتمر الإسلامي عام 1936 مشاركة فعالة خاصة وأن ابن باديس والإبراهيمي والعقبي كانوا من أقطاب المؤتمر، وأدركت الإدارة الفرنسية القوة الحقيقية التي تمثلها الجمعية فاجتهدت في ضربها وحاكت قضية اغتيال المفتي كحول التي اتهمت فيها العقبي بالاغتيال وسجنته وحاكمته وظهر للعقبي أن الجمعية لم تقم بواجبها نحوه، واختلف مع قادتها بخصوص الموقف من فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية مفضلا الانسحاب منها، ويظهر أن الجمعية كان لها إسهام واضح في النشاط السياسي والإصلاحي لم يؤثر عليه وفاة ابن باديس في 16 افريل 1940[1].

ثالثا: الحزب الشيوعي الجزائري:

1- نشأته وأهدافه:

ارتبط الحزب الشيوعي الجزائري في ميلاده بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي اعتبر من أكثر الأحزاب الفرنسية تفهما للقضية الجزائرية خلال عشرينيات القرن العشرين، وقد أطر المهاجرين الجزائريين بفرنسا ودافع عن قضية استقلال شمال إفريقيا واحتضن ميلاد نجم شمال إفريقيا، وما لبث أن تراجع الحزب الشيوعي الفرنسي عن مبدأ استقلال الجزائر واختار النموذج السوفياتي في التعامل مع المستعمرات منذ لقاء لافال – ستالين عام 1935، ومن

---

1 انظر أحمد توفيق المدني: **حيـــاة كفاح، مذكـــرات، القسم الثاني، 1925- 1954**، ش و ن ت، الجزائر، 1977، ص179 وما بعدها، وعبد الكريم بوصفصاف: **المرجع السابق**، ص-ص316-333، والخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص- ص 234- 250.

أجل توسيع دائرة نفوذه ونشر أفكاره قرر إنشاء أحزاب شيوعية بتونس والجزائر والمغرب.

وفي عام 1936 تجسد مشروع الحزب الشيوعي الجزائري المستقل نظريا عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وتقرر أن يدخله أبناء الجزائر المسلمين الى جانب المستوطنين, وقد تأثرت بعض العناصر الجزائرية عقب الحرب العالمية الأولى بالأفكار الماركسية – اللينينية – وتبنت نظرية الصراع الطبقي من أجل تحقيق الاشتراكية والتخلص من الهيمنة الرأسمالية الاستعمارية، وقد تعاون الجزائريون المسلمون مع الأوربيين في تأطير الحزب والدفاع عن أفكاره، ومن أهم قادته الجزائريين نذكر عمر بوخرط، عمار اوزقان، قدور بلقاسم[1]، ومن بين الأهداف الرئيسية للحزب نذكر ما يلي:

- نشر الأفكار الشيوعية وكسب الأنصار.
- الدعوة إلى ثورة الفلاحين والعمال ضد الإمبريالية والإقطاع.
- دمج الجزائر في مشاريع الحزب الشيوعي الفرنسي السياسية.
- تهيئة المجتمع وعناصره الفاعلة للإسهام في الثورة الإصلاحية وتحقيق الاشتراكية[2].

2 – مواقفه السياسية:

تشبع زعماء الحزب الشيوعي الجزائري ونشطاؤه بالثقافة الفرنسية، وآمنوا بفكرة الإدماج، وأنكروا الهوية الجزائرية، وتطاولوا على المبادئ الدينية والقومية، ولم يتخلصوا من عائق التبعية للحزب الشيوعي الفرنسي حتى بعد ظهورهم عقب الحرب العالمية الثانية باسم " أصحاب الحرية والديمقراطية".

---

1 kaddache Mahfoud, **op cit**, t1, p p 317 -318 .

2 انظر ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، 324.

لقد آمن الحزب بأن الوطنية في الجزائر مرهونة بتحقيق الاشتراكية في فرنسا، وسعى وراء تجسيد الأفكار الاندماجية، وقد تحالف في عهد الجبهة الشعبية مع الحزب الاشتراكي في الجزائر، ومن أجل التقرب من بعض الأحزاب الجزائرية تعاون مع أطياف الحركة الوطنية سنة 1936، وهدف إلى أن تتحالف جبهة المؤتمر الإسلامي مع الجبهة الشعبية في فرنسا وتحقق خطة الحزب الشيوعي الفرنسي التي أعلنها زعيمه "موريس توريز" تحت شعار "توحيد الشعوب المستعمرة مع شعبنا"، وقد أكد الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري قدور بلقاسم في سنة 1937 "بأن الاتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي يعتبر ضروريا وسيبقى كذلك إلى الأبد".

وقد نسق الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه مع الجبهة الشعبية التي تولت السلطة، وشن منذ عام 1936 حملة عداء شديدة على حزب الشعب، ولا شك أن الاختلاف كان جوهريا بينهما ويرتكز حول نقطتين رئيسيتين: قضية الإصلاح التي يتبناها الشيوعيون ومسألة العمل الثوري التي يعدها الشيوعيون مغامرة للتشويش، وقد تعاون الحزب في أحايين كثيرة مع المنتخبين ولكنه لم يشأ إقامة علاقات مع جمعية العلماء.

وإثر فشل مشروع بلوم – فيوليت غير الحزب الشيوعي الجزائري مواقفه السياسية من مشكلة الجزائر وأصبح يتحدث عن إيديولوجية الأمة الجزائرية في طور التكوين والتي تتشكل من خليط يمزج بين الأوربيين والعرب والبربر وعناصر أخرى، وهذا التفكير يلتقي في الحقيقة مع الإيديولوجية الاستعمارية التي تنكر وجود أمة جزائرية.

ولم يرسخ الحزب أقدامه في الجزائر، لأنه ظل بعيدا عن تفهم مطالب الجزائريين, وغالبية مناضلوه من فئات المثقفين الموظفين والطلبة المتأثرين بالأفكار الماركسية، وعليه فإن الحزب لم يقدم مشروعا سياسيا واضحا ولم يستقل بقراره السياسي عن الحزب الفرنسي الأم، وعلى الرغم من ذلك فقد

غذى الحركة الوطنية بأفكار وأسس تنظيمية سوف تفيد النضال الوطني وخاصة إبان الثورة التحريرية[1].

رابعا: نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب:

عارض النجم سياسة الإدماج الفرنسية ومثل التوجه الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية، لم يكن أعضاؤه يؤمنون بأنصاف الحلول ولا بسياسة المراحل، وقد تحملوا الصعاب والويلات دفاعا عن مطلب الاستقلال الوطني:

1- جمعية نجم شمال إفريقيا:

يعود الفضل في إنشاء هذا التنظيم النقابي المغاربي إلى المهاجرين الجزائريين بفرنسا الذين احتكوا بمنظمات اليسار الفرنسي وتأثروا بدعوة المنظمات الشيوعية الدولية لمؤازرة كفاح الشعوب المضطهدة، وقد اهتم الحزب الشيوعي الفرنسي بالمهاجرين الجزائريين، وساند هم في إنشاء هيئة إغاثة أبناء شمال إفريقيا سنة 1925.

وبادر الحاج عبد القادر والشاذلي خير الدين (من تونس) ومصالي الحاج وشبيلة الجيلالي واكلي بانون...الخ إلى عقد اجتماع في سنة 1926 أعلنوا فيه عن تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا، وقد طرد الشاذلي خير الدين إلى تونس، وانشغل الحاج علي عبد القادر بتجارته وأمسى مصالي الحاج الزعيم الفعلي لهذه الحركة، وقد انسحب منها القادة التونسيون والمغربيون لتصبح منظمة جزائرية خالصة[2].

---

1 انظر بتفصيل عن هذه المواقف، جوليان: **المصدر السابق**، ص ص156-157.

Ahmed Mahsas, **Le mouvement revolutionnaire en Algerie**, editions BARKAT, Alger, 1990, p –p149 - 154. و

2 انظر محمد قنانش: **المصدر السابق**، ص-ص 35-50، وزوزو عبد الحميد: **المرجع السابق**، ص- ص 53-63.

وتهدف الجمعية حسب ما ينص قانونها الأساسي إلى مساعدة مسلمي شمال إفريقيا على الحياة في فرنسا ورفع المظالم عنهم أمام الرأي العام، ولكنها تعمل من أجل تجسيد فكرة استقلال الجزائر، وتعد الجمعية بمثابة حزب سياسي منظم ومؤطر ينتهج كل الوسائل (صحف - تجمعات - إضرابات...الخ) لتحقيق غاياته، وبفضل الجهود التي بذلت حقق النجم نجاحا معتبرا ووسع من دائرة تمثيله، وتخلص من وصاية الشيوعيين ليتفرغ لخدمة القضية الوطنية، وقد تفطنت الإدارة الفرنسية لخطر هذه المنظمة الوطنية، وبادرت في سنة 1929 لحلها، فاستأنف قادتها الحكم وأشهروا التنظيم باسم "نجم شمال إفريقيا المجيد"، كما أسسوا في سنة 1930 جريدة الأمة التي ساهمت في نشر فكرة الاستقلال بين أوساط الشعب، وكانت همزة وصل في التعريف بمواقف التنظيم وأهدافه، واغتنم النجم مناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر ليشن حملة تنديد واسعة بالاستعمار ويطالب من عصبة الأمم النظر في مشكلة الجزائر[1].

وفي سنة 1933 ونظرا للمستجدات التي حدثت على المستوى الدولي والمحلي قرر قادة النجم مواكبة الوضعية الجديدة وصادقوا في اجتماع 28 جوان 1933 على نوعين من المطالب مطالب عاجلة وأخرى آجلة، القسم الأول من المطالب يشمل أساسا إلغاء قانون الأهالي والعفو العام عن جميع المساجين السياسيين وحرية التنقل إلى فرنسا والمساواة في الحقوق وإنشاء برلمان جزائري منتخب...الخ، وتشمل المطالب الآجلة - استقلال الجزائر استقلالا تاما.- وإنشاء جيش وطني، وانسحاب جميع قوات الاحتلال - وتشكيل حكومة وطنية. وهكذا قدم البرنامج نوعين من المطالب حدد فيهما مفهوم الاستقلال بدقة وسطر مطالب استعجاليه تمهد لمرحلة الاستقلال دون أن يتخلى عن مبادئه الأساسية، وباشر مرحلة جديدة من النشاط والتعبئة تميزت أساسا بالتنظيم المحكم ونشر خلايا التنظيم السرية[2].

---

1 انظر kaddache Mahfoud,**op cit**, p –p229 – 236.

2 انظر لوائح هذه المطالب، محمد قنانش: **المصدر السابق**، ص- ص 55- 58.

وشارك النجم في تنظيم العديد من التجمعات والمظاهرات بفرنسا، وقد تجاهل قادته قرار منع تجمعهم المندد بمساس الإدارة بالحرية الدينية ومنع التعليم في المساجد، وأدى هذا إلى ملاحقة مسؤولي النجم، حيث اعتقل مصالي الحاج وعمار عيماش وبلقاسم راجف، وحكم عليهم بالحبس ستة أشهر والتغريم، وتم حل النجم من جديد لكن مناضليه أسسوا في فيفري 1935 تنظيم "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"، وتألق نشاط النجم مع تولي الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا، وازداد توسعا بتفاعل الجماهير مع خطاب الزعيم مصالي في أول حضور له بالجزائر يوم 02 أوت 1936 بالملعب البلدي، واثر ذلك على تغلغل وانتشار أفكاره، وهذا الوضع لم يعجب الجبهة الشعبية التي تنكرت للنجم، وقد لجأت في الأخير الى حل التنظيم يوم 27 جانفي 1937[1].

2- حزب الشعب الجزائري (1939/1937):

اثر حل النجم بادرت قيادته إلى تأسيس حزب الشعب الجزائري بنانتر (باريس) يوم 11 مارس1937، وأعيد تشكيل الخلايا السرية دون أن تنال حملة القمع من عزيمة المناضلين، وهكذا لم يتوقف النضال في سبيل الاستقلال بل ازداد قوة، وتبنى الحزب في عام 1938 برنامجا يرافع عن المطالب السياسية الآتية:

1- إلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية.

2- منح الحريات الديمقراطية للجزائريين، والمساواة في أداء الخدمة العسكرية، وفصل الدين عن الدولة.

3- تحويل المجالس المالية إلى مجلس جزائري، ينتخب من قبل الجميع دون تمييز جنسي أو ديني[2].

---

1 ابو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ج3، ص- ص 123-147.

2 محمد قنانش ومحفوظ قداش: **حزب الشعب الجزائري**، د م ج، الجزائر، (دت) ص 35- 36.

وانتقل ميدان عمل الحزب إلى الجزائر، وقد حاول مصالي الحاج التقرب من قادة جمعية العلماء والمنتخبين لإقناعهم بتجاوز مطالب الإدماج، وواصل تعبئة الجزائريين بخطابه الحماسي، ودخل حزب الشعب انتخابات جوان 1937 وكانت تجربة مفيدة لمناضليه وكوادره الذين قمعوا وحوكموا، ومنهم مصالي الحاج الذي أوقف وحكم عليه بسنتين سجنا، وكان لحملة القمع هذه أثر بارز في تزايد شعبية حزب الشعب وترسخ أفكاره الاستقلالية، وفي إطار استهداف المناضلين الثوريين قضت الإدارة الفرنسية عشية الحرب العالمية الثانية بحل حزب الشعب واضطهدت مناضليه. وسوف تزيد هذه السياسة في نضج الأفكار الاستقلالية إبان الحرب العالمية الثانية[1].

ونخلص في الأخير للتأكيد على أن الحركة الوطنية الجزائرية سجلت خلال عقد الثلاثينات حضورا قويا، وذلك من خلال تنظيم نشاطها ومرافعتها عن المطالب الوطنية ومواقفها الحازمة تجاه السياسة الفرنسية، وعلى الرغم من اختلاف الطيف السياسي لهذه الأحزاب فان نشاطها ومواقفها المتنوعة ساعدت في كثير من الأحيان في تحريك المشهد السياسي واثبات الوجود، وقد بدا أن الإدارة الفرنسية شعرت بوقوعها في مأزق خطير، إذ أصبحت تعاني من تزايد ضغوط المطالب الوطنية وتشعر بوجود مشكلة حقيقية في الجزائر. وهكذا ستندلع الحرب العالمية الثانية ومشكلة الجزائر تطرح نفسها بحدة على المسؤولين الفرنسيين.

1 Ahmed Mahsas, **op cit**, p –p136 - 149

القسم السادس

تطور الحركة الوطنية الجزائرية

1939 - 1954

[1]
الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945

كشفت الحرب العالمية الثانية للجزائريين حقائق كثيرة، ومنها ضعف فرنسا وانهزامها وإمكانية الاستفادة من ظروف الحرب لتحقيق مطالبهم الوطنية، وقد دفعت كثير من العوامل إلى انتهاج كل السبل لتحقيق مكاسب لصالح النضال الوطني، ولكن ظروف الحرب وخاصة وضعية فرنسا هي التي حددت مواقف الأطراف السياسية الجزائرية المختلفة، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال استعراض مواقف الجزائريين من هذه الحرب، واثر هزيمة فرنسا ونزول الحلفاء في الجزائر على نضج مطالب الحركة الوطنية، وسياسة فرنسا في معالجة وضعية الجزائر مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

أولا: اندلاع الحرب وموقف الجزائريين منها.

لم تكن أوضاع الجزائر بالمريحة عشية اندلاع الحرب في نهاية صيف 1939 رغم أن تقارير الإدارة الفرنسية كانت تؤكد على هدوء الجزائر واستنفار الجزائريين لتأييد فرنسا، وكان الوضع السائد ينذر بأشياء كثيرة إذا لم تعالج قضية الجزائر السياسية، وقد استمرت الأوضاع الاقتصادية المزرية على حالها، وأدى انقسام مواقف التيارات الإصلاحية إلى عدم توحيد الموقف من فرنسا في هذه المرحلة الحاسمة، واستغلت فرنسا كعادتها رجال الدين الرسميين وأعوانها من القياد والباشاغات للتأكيد على إخلاص الجزائريين لها. وقد هب المنتخبون لتأييد فرنسا باسم الدفاع عن الديمقراطية، وتجنّد فرحات عباس وابن جلول، كما سيق الجنود الجزائريون إلى جبهات القتال ليدفعوا الضريبة مرة أخرى والأمل يحدوهم على أن تتحسن أوضاع الجزائر[1].

1 انظر بتفصيل ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص- ص 173- 175.

ومثلما كانت دعاية الحلفاء قوية كان للدعاية الألمانية تأثيرها البالغ على الجزائريين، فقد انساق لها المجندون الجزائريون والمناضلون الثوريون، وشكل محمد الماضي لجنة إفريقيا الشمالية وتعاون مع الألمان بهدف تحرير الجزائر، كما أسس بعض مناضلو حزب الشعب "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" في النصف الأول من عام 1939، واتصلوا بالسلطات الألمانية لطلب الدعم، وفي برلين أجرى عبدالرحمان ياسين واعمارة رشيد وطالب محمد مفاوضات مع الضباط الألمان، تم الاتفاق فيها على تقديم ألمانيا مساعدات مادية وتقنية للجزائريين قصد القيام بعمليات تخريبية ضد فرنسا، و لم يمض هذا المشروع إلى نهايته بسبب رفض مصالي الحاج لمبدأ التعاون مع الالمان وطلبه من الحزب عزل المجموعة التي تشرف على هذا التنظيم حتى لا تكون وبالا على الحزب في حالة انكشافها، وعموما فقد كان للدعاية الألمانية دور بارز في تأليب الجزائريين ضد الإدارة الفرنسية وبعث الأمل في إمكانية أن تساعد ألمانيا المنتصرة في بداية الحرب الجزائريين على الحصول على استقلالهم، وقد كان التمرد الذي شهدته ثكنة الحراش بداية عام 1940 بسبب تأثير الدعاية الألمانية، ولكنه كان فاشلا[1].

وفي ظل حالة اللا استقرار في الجزائر واستسلام حكومة "فيشي" لألمانيا نشط مناضلو حزب الشعب في النضال السري والتحضير للعمل المسلح، وقد رفض مصالي مقترح التعاون مع حكومة فيشي, فصدر الحكم في حقه مشددا بالسجن ستة عشر سنة، وهو قرار أثار حفيظة الجزائريين، وسمح للمناضلين بتجنيد الأهالي للعمل الثوري[2].

---

1 عن مشروع التعاون مع الالمان وانعكاساته انظر:

Ben Khadda Benyoucef,**Les origines du 1ernovembre 1954,** ed DAHLAB, Alger84 -86 et Mahamoud Abdoun, **Temoignage d un militant du mouvment nationalliste** ed, DAHLAB, Alger, 1990, p –p 46 - 58-

2 ابو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص – ص- 183.

ثانيا: نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة الوطنية.

تميز عهد حكومة فيشي بالاضطهاد السياسي والتدهور الاقتصادي، وأدّى انقسام المستوطنين وتنامي قوة لجنة فرنسا الحرّة وظهور فكرة الميثاق الأطلسي إلى تبلور مواقف جديدة للحركة الوطنية، وبرز في الساحة السياسية فرحات عباس مستغلاً الفراغ السياسي، وكان قد بادر في أفريل 1941 إلى إرسال مذكرة للمارشال بيتان استعرض فيها مشاكل الجزائر، واقترح مجموعة من الإصلاحات الضرورية، وبما أن مذكرته لم تجد صدى واسعا انعزل عن الحياة العامة، ولما نزل الحلفاء في الجزائر في 08 نوفمبر 1942 استأنف نشاطه السياسي من جديد، واجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية والنواب للتداول في الموقف الجديد، كما اتصل بممثل الرئيس "روزفلت" المدني "روبيت مورفي"، وتباحث معه قضية الجزائر[1].

وكان لنزول الحلفاء بالجزائر أثره على نفسية الجزائريين، وعلى بلورة موقف موحد حول شروط الجزائريين للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، تباحث بشأنه فرحات عباس مع عناصر حزب الشعب الجزائري وممثلي جمعية العلماء المسلمين وعدد من المنتخبين, وبعد عدة اتصالات قدم فرحات عباس باسم: (ممثلي الجزائريين المسلمين) مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942، طالب فيها بإرساء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر, وذلك مقابل مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في الحرب[2]، وبنصيحة من سلطة الحلفاء الذين رفضوا تسلم المذكرة بادر فرحات عباس إلى إعادة صياغتها وتوجيهها مباشرة إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، وكان رد القائد العسكري "جيرو" عليها غامضا[3].

---

1 انظر فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص 169، وأبو القاسم سعدالله: **المرجع السابق**، ص- ص 200-201.

2 فرحات عباس: **المصدر نفسه**.

3 انظر أبو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص 203.

وعقد الوطنيون الجزائريون اجتماعا في الثالث من فيفري 1943، أكدوا في ختامه على ضرورة مواصلة الضغط على الفرنسيين ليتخذوا موقفاً واضحاً من مطالبهم، وثم الاتفاق على لائحة مطلبية تقدم للسلطات الفرنسية في شكل ميثاق باسم الشعب الجزائري، وقد شارك في هذا الاجتماع النواب (تامزالي– غرسي احمد – قاضي عبد القادر– ابن جلول)، وممثل حزب الشعب محمد الأمين دباغين، وممثلي جمعية العلماء: (العربي التبسي – الشيخ خير الدين المدني)، وممثل جمعية الطلبة محمد جمام إضافة إلى فرحات عباس، والذي كلّف بكتابة ديباجة البيان وفق الخطوط المتفق عليها، وقد ذكر عباس أنه لخص بكل موضوعية حصيلة 113 عاما من الاحتلال الفرنسي للبلاد، وفعلا يتجلى لنا من قراءة نص البيان المطول انه اجتهد في شرح أسباب المشكل الجزائري وملابساته وتوضيح مطالب الجزائريين، وقد خلص بيان فيفري 1943 لتحديد مطالب الشعب الجزائري ممثلة في النقاط التالية:

1- إدانة الاستعمار وإلغائه.

2- تطبيق حق تقرير المصير لكل الشعوب الصغيرة والكبيرة.

3- منح الجزائر دستوراً خاصا يضمن لها ما يلي:

أ– الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز جنسي أو ديني.

ب– إلغاء الملكية الإقطاعية وتجسيد إصلاح زراعي يضمن رفاهية الطبقة الفلاحية.

ج– جعل اللغة العربية لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية.

د–حرية الصحافة والاجتماعات.

هـ– التعليم المجاني والإجباري.

و– حرية الدين، وفصل الدين عن الدولة.

ز– مشاركة المسلمين الجزائريين في حكم وإدارة بلادهم.

ج- إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين[1].

وقد سلم هذا البيان إلى الحاكم العام في الجزائر (مارسيل بيريتــون)، والى ممثلي الحلفاء في الجزائر، والجنرال (ديغول)، وسلمت نسخة منه إلى ملك مصر "فاروق"، وتظاهر "بيريتون" بقبول البيان من حيث المبدأ، ومراوغــة وربحـاً للوقت ألف لجنة للإصلاح، وطلب من الوطنيين الجزائـريين تقــديم مســودة مطالب واضحة، فعاد فرحات عباس للاجتماع برفاقه وتحرير ملحــقً للبيــان، يشرح بوضوح تلك المطالب، وقد قدموه للإدارة الفرنسية في 26 ماي 1943، وتضمن قسمين من المطالب:

القسم الأول: إصلاحات آجلة تجسد بعد نهاية الحرب، وجاء فيها أنه وفي نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة مستقلة لها دستورها الخاص، يضــعه مجلــس تأسيسي منتخب من قبل عامة الجزائريين.

القسم الثاني: يشمل إصلاحات عاجلة تتوزع على الميــادين السياســية والاقتصادية والاجتماعية، وأهمها:

- إشراك الجزائريين في إدارة حكومة بلادهم.
- تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائريــة تتــألف مــن وزراء مســلمين وفرنسيين.
- تمثيل الجزائريين المسلمين في كل الهيئات والمجالس المنتخبة ودخول المســلمين لكل الوظائف العمومية وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتحقيق المساواة بــين جميع الجزائريين[2].

---

1 انظر فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص - ص 168و -170، و Collet Claude, et Jean Robert Henri, **Le movement National Algerien texts 1912 – 1954**, op cit, p –p 155 - 165

2 انظر النص كاملا، فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص 141-147 و Collet Claude, et Jean Robert Henri, **op cit**, p –p 165 - 170

وقد قدم "بيريتون" وعودا غير سياسية، تتمثل في إدخال إصلاحات تحسن من وضعية الجزائريين، وأحست الحكومة الفرنسية بخطر تحرك الجزائريين فنحت في جوان 1943 بروتون وعينت بدله الجنرال "كاترو"، وهذا الأخير أعرب عن رفضه لمطالب البيان وهدد موقعيه، وأصر على أن الجزائر ستبقى فرنسية، وقد أقدم على حل المجالس المالية واعتقل فرحات عباس وعبد القادر السايح، ثم اضطر لإطلاق سراحهما تحت الضغط[1].

ثالثا: إصلاحات فرنسا ومواقف الجزائريين منها.

أحست حكومة "ديغول" بالعواقب الوخيمة لاعتقال واضطهاد الوطنيين الجزائريين، فشكلت لجنة للإصلاح، وخاطب الجنرال "ديغول" في قسنطينة يوم 22 ديسمبر 1943 الجزائريين واعدا إياهم بإصلاحات مهمة، واعتقد أنه من الممكن إسكاتهم ببعض الإصلاحات الشكلية، فأصدر أمرية 07 مارس 1944، والتي تؤكد على المساواة بين المسلمين والمستوطنين، وتسمح للمسلمين بدخول جميع الوظائف, وتوسع تمثيلهم في المجالس المحلية، وتمنح الجنسية الفرنسية لفئات أخرى من المسلمين قدرت بـ50000 مسلم مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية (لتطبيق متأخر لمشروع فوليت)[2].

ولم ترض هذه الإصلاحات الجزائريين، حيث رأت النخبة السياسية أنها جاءت متأخرة, وأن الجزائريين اليوم لم يعودوا يرغبون في الجنسية، وعبر فرحات عباس عن رفضه للإصلاحات، وبادر اثر اتصالات مع أطراف الحركة الوطنية الأخرى إلى إنشاء حركة سياسية تدافع عن مطالب البيان الجزائري، أعلن عن ميلادها يوم 14 مارس 1944، وسماها جمعية "أحباب البيان والحرية"، وهي حركة جديدة تهدف إلى إرساء جمهورية مستقلة ذاتيا ومرتبطة مع فرنسا، وتم التشديد على أن أهداف الجمعية هي المطالبة" بفكرة الأمة الجزائرية،

---

1 يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 96.

2 شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص- ص326- 328، ابو القاسم سعدالله: **المرجع نفسه**، ص- ص 217 - 224.

وبدستور للجزائر يضمن إقامة جمهورية مستقلة يجمعها اتحـــاد فيـــدرالي مـــع جمهورية فرنسا الجديدة المضادة للاستعمار والامبريالية"[1].

وكان لهذه الحركة السياسية دوراً هاما في جمع كلمة الوطنين الجزائريين، ومثلت غطاء لنشاط عناصر حزب الشعب الجزائري المحل، وباستثناء المـــوالين للإدارة الفرنسية والحزب الشيوعي فإن الجماهير علقت أمـــالا كـــبرى علـــى أحباب البيان والحرية, وفي شهر سبتمبر عام 1944 عين الديبلوماســـي "ايـــف شاتينيو" واليا على الجزائر، وكانت مهمته الرئيسية هي إرغام الجزائريين علـــى القبول بإصلاحات ديغول، وهكذا تواصلت سياسية القمع وإجراءات التضييق على نشاط أحباب البيان والحرية، وبدا الوضع السياسي منذ ربيع 1945 ينبـــئ باضطرابات وشيكة[2].

رابعا: مجازر 8 ماي 1945 وانعكاساتها على الحركة الوطنية[3]:

ارتبطت هذه المجازر بتطور الحركة الوطنية وانتشار الوعي الوطني لدى غالبية الجزائريين، وبدا للسلطات الفرنسية وجوب قمع هذه الحركة والتقت أهداف الإدارة الفرنسية مع مطامع المستوطنين الأكثر تطرفا، لبحث التواطؤ الضمني المسؤول عن هذه الحوادث وكانت أطراف الحركة الوطنية واعية بما كان يدبر لها واجتهدت في تفويت الفرصة على المستعمر، لكن الجماهير الشعبية كان استيائها من المستعمر عظيما، واستعدادها للتضحية كبيرا، اغتنمت

---

1 انظر اهداف ومطالب جمعية احباب البيان، فرحات عباس: **المصدر السابق**، ص ص 182-183، وشارل اندري جوليان: **افريقيا الشمالية تسير، مرجع سابق**، ص – ص 328- 329، وعبدالرحمان بن العقون: **المرجع السابق**، ج 2، ص – ص 282- 290.

2 يحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص 100.

3 تناولت احداث الثامن ماي كثير من الادبيات، ومن اهمها، محمد قنانش: **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، رضوان عيناد ثابت: **8 ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر**، تر، سعيد محمد اللحام، منشورات ش و ن ت، الجزائر، 2005. وكذا الشهادات المجموعة في مجلة **الجيش**، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، عدد253، و**الذاكرة**، يصدرها متحف المجاهد، عدد 2 (1995).

الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل وكذا الاحتفال بيوم الهدنة وانتصار الحلفاء على ألمانيا لتنظيم مظاهرات سلمية تندد فيها بالقمع الاستعماري وتؤكد للعالم طموحاتها الاستقلالية، وتعالت في مظاهرات مدن الجزائر وقسنطينة وسعيدة وتلمسان هتافات الجماهير المطالبة باستقلال وحياة الجزائر، وتميزت مظاهرات مدينتي سطيف وقالمة بالاضطهاد والقمع، ففي سطيف تدخلت الشرطة لتمنع المتظاهرين من رفع العلم الجزائري وبعد إطلاق النار على الشاب بوزيد شعلال تحولت المظاهرة الى اضطرابات دامية، مما تسبب في مقتل عدد من المستوطنين، واستنفرت الإدارة الفرنسية قواها لتقتيل واضطهاد الجزائريين في سطيف، وعمت الأحداث كامل عمالة قسنطينة، وقد استمرت حملات التقتيل الجماعي والتدمير والاعتقال إلى غاية 26 ماي لتخلف هذه الحوادث عشرات الآلاف من الضحايا (45 ألف شهيد). وقامت السلطات الفرنسية بفرض حالة الطوارئ واعتقال الوطنيين، وزجت بآلاف الجزائريين في السجون، وبدا لها أن المهمة أنجزت وأن الاستقرار سيتحقق لها. لكن الجروح التي خلفتها هذه المأساة كانت عميقة، وانعكاساتها كانت وخيمة على المستعمرين، فقد تأكد أن العمل المسلح وحده هو الكفيل بتحقيق مطامع الجزائريين، وازداد التفاف الجماهير حول التيار الثوري.

وهكذا يبدو لنا واضحا أن آثار وانعكاسات الحرب الكونية الثانية كانت عميقة على الشعب الجزائري وعلى مسيرة الحركة الوطنية، فقد أدى انهزام فرنسا المبكر وانتشار الدعاية الألمانية إلى عقد أمل عريض في أن يتحقق استقلال الجزائر، وكان لنزول الحلفاء دور في تشجيع الزعماء السياسيين لرفع مطالبهم الوطنية مقابل مساعدة الحلفاء، وقد بادرت فرنسا المنتصرة من جهة واحدة لسن إصلاحات لإسكات مطالب الجزائريين دون جدوى، وكان لسلوكها المشين في تقتيل الجزائريين في عيد انتصار الحلفاء ضربة موجعة ليس للجزائريين فحسب، فقد كان درسا استوعبه الوطنيون جيدا، وقرروا من يومها التحضير لثورة مسلحة تحقق استقلال الجزائر.

[2]
إعادة بناء الحركة الوطنية وإصلاحات الإدارة الفرنسية

خلفت الحرب العالمية الثانية ومجازر ماي 1945 نتائج وانعكاسات كبرى على نضال الشعب الجزائري، وخاصة التطورات التي عرفتها التيارات السياسية وما صاحبها من نبذ لأنصار مشروع الإدماج وتأكيد على فكرة الاستقلال، وقد واجهت الإدارة الفرنسية تطورات المواقف بحزم وكيفت سياستها بمنح الجزائريين إصلاحات شكلية، واجتهدت في تهميش الإصلاحيين وقمع التيار الثوري.

أولا: إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية:

بعد أحداث ماي 1945 لم يكن ثمة شيء ينذر بقرب تغيير في السياسة الفرنسية، وساد اليأس في أن تحقق الحركة الوطنية نتائج سياسية مهمة، واستخلص الكثيرون العبرة بضرورة مواجهة النظام الاستعماري بلغة القوة والسلاح التي لا يفهم غيرها.

وفي الوقت ذاته حاولت الإدارة الفرنسية انتهاج سياسة التهدئة بحذر لامتصاص غضب المسلمين الجزائريين، إذ تظاهر الحاكم العام "شاتينيو" بإدخال إصلاحات في ميادين الإدارة والزراعة والتعليم، وجاءت المبادرة من قبل الجنرال "ديغول" بسنه لمرسوم 17 أوت 1945، والذي يمنح الأغلبية المسلمة عدد مقاعد يساوي عدد مقاعد الأقلية الأوربية في غرفتين مختلفتين للتمثيل في مجلس البرلمان[1]، وأثار المرسوم جدلا كبيرا في أوساط المستوطنين والمسلمين الجزائريين، وقد وجد الشيوعيون وأنصار الإدماج فرصتهم في هذه الانتخابات لشغل مناصب خصومهم المغيبين بالنفي والاعتقال، وطالب مناضلو الحركة الوطنية (حزب الشعب، أحباب البيان والحرية) بمقاطعة هذه الانتخابات لأنها

1 شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص 340.

ستجري في ظروف غير ملائمة، وتهدف من ورائها الإدارة الفرنسية إلى استبدال القوى الوطنية بقوى أخرى موالية لها، وهذا ما تجسد فعلا، إذ أفرزت انتخابات أكتوبر 1945 فوز أنصار الإدماج (ابن جلول والمنتخبين) بسبعة مقاعد والاشتراكيين بأربعة مقاعد والشيوعيين بمقعدين[1].

وما كاد النواب الجدد يستقرون في مقاعدهم حتى أثاروا حفيظة زملائهم الفرنسيين، خاصة عندما تقدموا بمشروع يطالب بإدماج الشعب الجزائري في فرنسا مع احتفاظه بأحواله الشخصية، وقد رفضت الجمعية التأسيسية المشروع ووصفته بالجرئ، في حين قررت دراسة حالة بعض ألاف الجزائريين المعتقلين في السجون أعقاب حوادث ماي 1945، وصدر بشأنهم قانون العفو العام المؤرخ 16 مارس 1946، والهادف إلى تهدئة نفسية الشعب الجزائري المضطربة، وإشراك ممثلي الشعب الجزائري في مشاريع إصلاحية وهمية[2].

لقد أطلق سراح المعتقلين السياسيين، واعتبرت الجماهير الشعبية أنها انتزعت أولى انتصاراتها المهمة في طريق الكفاح الوطني، وذلك على الرغم من أن مصالي الحاج وبعض زعماء حزب الشعب لم يطلق سراحهم، وتردد الحزب الشيوعي على فرحات عباس ليغير من برامجه الإصلاحية، ودون جدوى كان موقف الشيوعيين المشوب من حوادث ماي 1945 وموقفهم السياسي المريب يدفع بفرحات عباس للسير على النهج الذي رسمه لأحباب البيان والحرية، والقائم على رفض فكرة الاندماج والمطالبة بجمهورية جزائرية مستقلة ومتعاونة مع فرنسا.

1 - الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

بدى فرحات عباس بعد إطلاق سراحه معتدلا في توجهه السياسي ومصمما على التمسك بمطالبه الإصلاحية، وقد طرح فكرة التحالف مع حزب

---

1 Ahmed Mahsas, **op cit**, p213.

2 شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص- ص 340- 341.

الشعب ورأى إدراج حركته ضمن الإطار الفرنسي، فأسس مع رفاقه المنتخبين حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أفريل 1946، وأجمل مبادئ حركته في تصريحه الشهير: "لا نريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا...ويشترك مع دولة قوية وحرة، وغايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية"، وهكذا لم يخرج فرحات عباس من سجنه ثائرا بقدر ما ازداد في نهجه السياسي رسوخا على مبدأ النضال السياسي المعتدل والثورة بالقانون[1]، وسوف يظهر الاختلاف واضحا بين توجهه وتوجه حزب الشعب، ويزداد التناقض والتنافس عمقا، مما يعرض وحدة الحركة الوطنية للانقسام من جديد.

وقد شارك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في إعادة انتخاب نواب الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 2 جوان 1946، والتي قاطعها أنصار حزب الشعب، وتحصل فيها على أغلبية المقاعد المخصصة للجزائريين، حيث صوت لصالحه 71 بالمائة من مجموع الأصوات[2]، وهكذا سحق فرحات عباس ورفاقه أنصار أطروحة الإدماج, وأكدوا في نضالهم على وجوب إرساء مشروع دستور جديد للجزائر يقوم على إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، لها حكومة وبرلمان وصلاحيات كاملة على أن ترتبط بالاتحاد الفرنسي كدولة متعاونة. ولكن الجمعية الوطنية رفضت النظر في المشروع[3].

وخاض الاتحاد الديمقراطي غمار انتخابات مجلس الجمهورية وفاز بأربعة مقاعد من سبعة، وأرسل وفدا إلى باريس لشرح وجهة نظر الحزب من المشكلة الجزائرية، وأجرى الوفد برئاسة فرحات عباس اتصالات ومباحثات مع النواب

---

1 انظر بتفصيل مواقف الاتحاد الديموقراطي وأفكار فرحات عباس، جريدة "**الجمهورية الجزائرية**" التي كان يصدرها الحزب، وفرحات عباس: **المصدر السابق**، ص- ص 194-216، ويحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص- ص103- 120، وجوليان: **المرجع السابق**، ص- ص 344-345.

2 Ahmed Mahsas, **op cit**, p –p 222 -223.

3 Kaddache m **Op cit**, T2, pp 729 -734.

والمسؤولين الفرنسيين لشرح موقف الحزب، وختمها رئيس الوفد بلقاء رئيس الجمهورية، ولكن جهود الثلاثة أشهر ذهبت سدى باعتراف فرحات عباس، إذ لم تلتفت الحكومة الفرنسية إلى مقترحات الحزب، وصادقت الجمعية الوطنية على قانون 20 سبتمبر1947 الذي تضمن إرساء دستور الجزائر، وإدخال إصلاحات هامشية لم ترض جماعة المعتدلين من حزب فرحات عباس الذين عبروا عن موقفهم بتقديم استقالتهم من مجلس الجمهورية[1].

وعلى الرغم من ذلك واصل الحزب نشاطه السياسي على النهج ذاته وبنفس الأسلوب مؤكدا على التعاون مع فرنسا وربط مصير الجزائر بها، وعلى نبذ العنف والوصول سلميا إلى إقامة دولة ديمقراطية على أساس الاتحاد الوثيق مع فرنسا، وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى إثارة الخلاف بين فرحات عباس وأنصار التيار الاستقلالي، وبلغ الأمر بفرحات عباس أن اتهم الاستقلاليين بالتواطؤ مع الإدارة الفرنسية، وبالفوضوية التي تضر بالنضال الوطني، وهو ما جعل العداوة تستفحل بين أكبر حزبين وطنيين.

وقد أكد الحزب على نهجه ومبادئه السياسية في المؤتمر الوطني الأول المنعقد بسطيف أيام 25-27 سبتمبر 1948، وأوضح فرحات عباس في تقريره الأدبي خط حزبه الإيديولوجي والسياسي وأفكاره الإصلاحية، مؤكدا أن حزبه يؤمن بمبدأ الاعتدال والثورة بالقانون وبالتعاون اللا محدود مع الديمقراطيين الفرنسيين للوصول إلى الغاية العظمى، وهي إنشاء جمهورية مستقلة في الجزائر تجمع العنصرين العربي والأوروبي[2].

---

1 فرحات عباس: **المصدر نفسه**، ص 216 ـ 217.

2 انظر نص التقرير كاملا، يحي بوعزيز: **الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق**، د م ج، الجزائر، 1986، ص- ص44 - 72.

2 – حركة إنتصار الحريات الديمقراطية MTLD

انتظر مناضلو وأنصار حزب الشعب المحل بشغف إطلاق سراح زعيمهم مصالى الحاج، والذي تم يوم 31 جويلية 1946، والتقى مصالي بالجماهير الجزائرية التي تعلقت بأهدافه واجتمعت حول مطالبه الاستقلالية، وقد عاين مصالي الحاج هذا التغير الجذري في تفكير ومطامح الجماهير، ووقف على التحول الذي مس كوادر حزب الشعب وما تعج به الساحة السياسية من توجهات إصلاحية معتدلة، ففكر مليا ورأى أن يخرج نضاله السياسي للعلانية ويشكل حزبا سياسيا شرعيا على أن يواصل في نفس الوقت نضاله السري في إطار حزب الشعب[1]، وهكذا فقد فاجأ مصالي الجميع عندما أعلن رغبته في المشاركة في الانتخابات، حتى أن الجماهير تحفظت، وتدخل قادة الحزب لطمأنتها أن خيار المشاركة في الانتخابات لا يعني تغير توجهات الحزب الثورية.

وفي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1946 أعلن عن ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وذكرت بعض المصادر أن مصالي حصل على ضمانات من حكومة الجزائر للمشاركة في الانتخابات التشريعية في 16 نوفمبر 1946، وانه اقتنع بتوجيهات عبد الرحمان عزام للمشاركة في الانتخابات، وقد حاور فرحات عباس والإصلاحيين المعتدلين من أجل تشكيل جبهة موحدة، لكن الاختلاف في المواقف السياسية والتوجهات الإيديولوجية أفسد ذلك، واكتفى فرحات عباس بخطوة عدم تقديم مرشحين عن حزبه لهذه الانتخابات[2].

---

1 تذكر بعض المصادر ان ذلك تم بتوجيه من أمين عام الجامعة العربية عزام باشا، غير ان العوامل التي ذكرناها تظل الأسباب الوجيهة، انظر بتفصيل عن هذه الخطوة، Ahmed Mahsas, **op cit**, p –p228 - 229.

2 Ahmed Mahsas, **op cit**, p –p226 – 229.

وقد كان بإمكان الحزب أن يفوز في هذه الانتخابات بكل المقاعد لولا تدخل الإدارة الفرنسية بالمناورة والتزوير والضغط على المنتخبين، ولم يحصل إلا على خمسة مناصب، ومال نصيب المقاعد الأوفر (8 مقاعد) لمرشحي الإدارة والشيوعيين.

وكانت المشاركة في هذه الانتخابات تهدف الى تدعيم النشاط السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد ناقش كوادر الحزب نتائج المشاركة الانتخابية وأهداف حزبهم في ندوة الإطارات الأولى (ديسمبر 1946) وفي المؤتمر الوطني الأول للحركة (فيفري 1947)، وسمحت هذه اللقاءات من تنظيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ليصبح حزبا سياسيا جماهيريا له برنامج وطني يهدف الى الكفاح بكل السبل لنيل الاستقلال، ويعتمد على إعداد المناضلين السياسيين وتهيئة الظروف لإنجاح الكفاح المسلح، وتجنيد فئات الشعب والمنظمات الجماهيرية للمساهمة في الكفاح التحرري[1].

وعلى الرغم من العنف المتواصل ومؤامرات الإدارة الفرنسية، ومعارضة توجهها واصلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحولها تدريجيا الى حركة وطنية قوية، وهكذا أصبح مصالي الحاج رمزا للوطنية الجزائرية، وتمكنت الحركة من إلزام الأحزاب الأخرى بتدارك تأخرها وتخليها عن سياسة الإدماج على الأقل، كما فرضت ضغوطها على الإدارة الفرنسية لتحقيق المزيد من الإصلاحات، وضمنت الحركة استمرارية النشاط السري لحزب الشعب، وكونت درعه العسكرية ممثلة في المنظمة السرية[2]. وهي منظمة أوكلت لها

1 انظر أهم نصوص الحركة ومنها التقرير الأدبي المقدم للمؤتمر الثاني للحزب والقانون الأساسي الذي صادق عليه المؤتمر، والقانون الأساسي لحركة الانتصار ح د، زوزو عبد الحميد: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)**، ط1، دار هومة، 2005، ص – ص 111- 232.

2 حول نشاط الحزب خلال هذه المرحلة انظر بتفصيل عبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق**، ج3، ص – ص7- 21، ومصالي الحاج: **المذكرات**، و Kaddache Mahfoud, **Op cit**, T2, p- p 753 -763

مهمة التحضير للثورة المسلحة، وأشرفت على إدارتها العناصر الثورية للحزب منذ عام 1947، ومنهم محمد بلوزداد وحسين ايت احمد واحمد بن بلة ومحمد بوضياف...الخ، وكان لها دور كبير في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث أعدت ما يناهز الألف وخمسمائة مدرب وجمعت كميات من الأسلحة استعدادا لإعلان الثورة[1].

ثانيا: الموقف الفرنسي وصدور دستور 1947

شعرت الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد الضغوط الوطنية وتشدد مواقف المستوطنين، فخططت لمنح الجزائريين بعض الإصلاحات تضمن تعايش العنصرين الأوربي والمسلم وإسكات التيار الثوري المتنامي، خاصة وأن سياستها القمعية وضغوطها المتوالية لم تفلح في وضع حد لتوسعه، وخوفا من أن تفلت الأمور من بين أيديها بادرت لعرض مشروع دستور خاص بالجزائر.

وقد أثار مشروع الدستور نقاشات حادة منذ طرح في ماي 1947، واقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الفرنسية مشروع جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، وكسبوا الى جانبهم عطف النواب الشيوعيين الفرنسيين، في حين استنفر المستوطنون قواهم وحذروا الحكومة الفرنسية من مغبة منح حقوق سياسية أكبر للجزائريين، وبلغ النقاش ذروته داخل مجلس الجمهورية الفرنسية، وأخيرا صودق على دستور الجزائر يوم 20 سبتمبر 1947 بعد إدخال تعديلات عدة عليه، وسمي (النظام الأساسي للجزائر)[2].

---

1 انظر بخصوص المنظمة الخاصة وانجازاتها شهادات بعض مسؤوليها احمد بن بلة: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979، ص – ص، ومحمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تر، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص– ص91- 116

و Hocine Ait Ahmed, **Memoire d un combattant (1942-1952)**, ed ; Bouchene, Alger, 1990, p 99 et apres, et M'hamed Yousfi **Le complot (Algerie 1950 - 1954**), ed ENAL, Alger, 1986, p-p 21 – 75

2 انظر شارل أندري جوليان: **المرجع السابق**، ص– ص 348- 352.

وأكد هذا الدستور على انتهاج السياسة الإدماجية في الجزائر، إذ اعتبر الجزائر ثلاث عمالات فرنسية ذات شخصية مدنية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وتطبق فيها القوانين الفرنسية الواردة في القانون، ونص على أن يتكفل مجلس جزائري بالاتفاق مع الوالي العام بإدارة مختلف شؤونها، على أن يتشكل من 120 عضوا: ستون ممثلا عن المستوطنين من الهيئة الأولى (الفرنسيون) وستون ممثلا عن المواطنين من الهيئة الثانية (المسلمون)، وأكد القانون على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ تضمنت المادة الثانية منه ما يلي: "تعلن المساواة الفعالة بين كل المواطنين الفرنسيين، ويتمتع كل الرعايا الفرنسيوا الجنسية في مقاطعات الجزائر دون تمييز من حيث الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين بالحقوق المتعلقة بالمواطنين الفرنسيين ويخضعون لنفس الواجبات"، كما يبدو أن بعض محتويات القانون أخذت صيغة ليبرالية، كمنح النساء المسلمات حق التصويت، وإلغاء نظام البلديات المختلطة، واستقلالية الدين الإسلامي عن الدولة، وحرية تعليم اللغة العربية، ولكن هذه المسائل بقيت مجرد وعود لأنها مشروطة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الجزائري، كما أن قرارات المجلس في حد ذاتها تكون محل نظر الوالي العام[1].

ومهما قيل عن هذا القانون وخاصة عن نسبة تمثيل المسلمين في المجلس, فإن هذا التقسيم غير العادل ينم عن روح عنصرية، فهذا النظام يجعل قيمة الأوربي الواحد تساوي ثمانية مسلمين جزائري، وعلى الرغم من طابع هذا القانون الرجعي والعنصري وبنوده المجحفة فإنه سرعان ما أفرغ من بعض محتوياته الايجابية على قلتها، إذ عملت الإدارة الفرنسية على تزوير الانتخابات وتحويل القانون الى أداة قمع ووسيلة اضطهاد.

1 انظر بتفصيل جوليان: **المرجع السابق**، ص- ص350-354، وعبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق**، ص- ص 40-45، وانظر نص الدستور بالفرنسية زوزو عبد الحميد: **المرجع سابق**، ص- ص 85 - 110.

وقد رفض هذا القانون من قبل الجميع، من طرف المستوطنين لأنه يقف حائلا أمام طموحاهم ويضر بمستقبلهم، ومن قبل الجزائريين على اختلاف توجهاهم، فهو لم يرض حتى منتخبي الإدارة الاندماجيين، وقاطعه الشيوعيون، وكان سببا في استقالة نواب حزب البيان من المجلس الجمهوري، وأما حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فقد شهرت به وأكدت أنه ليس من حق فرنسا أن تشرع للجزائريين قانونا يسيرهم[1].

ومن خلال ما سبق نخلص للتأكيد أن الحركة الوطنية الجزائرية عرفت بعد الحرب العالمية الثانية ومجازر الثامن ماي 1945 تطورات حاسمة، تمثلت أساسا في إعادة هيكلتها وفق برامج ومعطيات جديدة تتسم بالثورية والتشدد في مواجهة الإدارة الفرنسية، وكانت الرغبة جامحة لتحقيق وحدة الحركة الوطنية وتجسيد طموحات الشعب الجزائري، لكن الاختلاف بين أهم فصيلين في الحركة الوطنية "حزب البيان" و"حركة الانتصار" وقف حائلا أمام تحقيق ذلك المطمح، وقد كانت حركة الانتصار عازمة على أهدافها الاستقلالية في الوقت الذي ازداد فيه نشاط التيار الإصلاحي رسوخا، ومع ذلك فان الإدارة الفرنسية لم تبادر الى سن إصلاحات حقيقية، فقد كان دستور 1947 يصب في خدمة المستوطنين الرافضين لأي إصلاح يحقق مطالب الحركة الوطنية.

1 انظر بخصوص المواقف، عبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق**، ص 45 وما بعدها، وفرحات عباس: **المصدر السابق**، ص – ص 217- 221، و Ahmed Mahsas, **op cit**, p –p260 – 261.

[3]
أزمة الحركة الوطنية الجزائرية 1947- 1954

عرفت الحركة الوطنية الجزائرية إخفاقات متكررة وهي تخوض معترك إثبات الذات، وذلك بسبب معارضة الحكومات الفرنسية لمطالبها، وانتهاج الإدارة الفرنسية لسياسة تزوير الانتخابات، وهذا الأمر أثار حفيظة التيارات الوطنية المعتدلة والمتشددة على حد سواء، وجعلها تعيد حساباتها وهي تواجه الأساليب الملتوية للإدارة الفرنسية، ولكن سياستها هذه واجهتها كثير من المعوقات أثرت على مسيرتها النضالية، فهل نجحت استراتجيات العمل الوطنية في تحقيق أهدافها وما هي الصعوبات التي واجهتها؟، ولماذا تعثرت مساعي الوحدة وتعرضت حركة الانتصار لكل تلك الأزمات المتبطة؟.

أولا: إخفاق التيار الإصلاحي:

رغم أن حوادث 8 ماي 1945 قلصت من نفوذ التيار الإصلاحي[1] إلا أن السياسة الفرنسية شجعت هذا التيار في مواجهة حركة الانتصار ح.د التي بدأت تنقم على أنصار فرحات عباس والشيوعيين انغماسهم في لعبة "الإصلاحات"، وانفرط الأمل في وحدة الحركة الوطنية أمام تبادل التهم واختلاف الإيديولوجيات والمواقف، ففي حين ظل مناضلو حركة الانتصار.ح. د. يؤكدون على مبدأ استقلال الجزائر عارض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري هذا المبدأ، وأكدوا على أرضية مطالب معتدلة، بل إن الحزب الشيوعي كان متمسكا بأطروحته "الأمة في طور التكوين"، كما واصلت جمعية العلماء المسلمين خطها الإصلاحي المرسوم معتمدة على تربية النشء وتوعية المجتمع، وكانت مواقفها السياسية تميل في

1 نقصد بالتيار الإصلاحي الأحزاب الوطنية التي تؤمن بان الإصلاح لا الثورة هو السبيل لتحقيق المطامح الوطنية، ويشمل جميع الأحزاب الوطنية بما في ذلك جمعية العلماء، ونقصد بالتيار الاستقلالي التوجه الذي يؤمن بتحقيق الاستقلال بواسطة الثورة المسلحة.

الغالب الى التوجه الإصلاحي لفرحات عباس، وعليه يمكن القول أن التوجه الإصلاحي لم يجاري تطورات المرحلة التي كانت تمر بها الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

وقد ازداد الصراع السياسي بين الاتجاهين الثوري والإصلاحي في الفترة ما بين سنتي 1945-1954، وكان على حركة الانتصار.ح. د أن تواجه في نفس الوقت الإدارة الفرنسية والإصلاحيين الوطنيين، وفي ذروة النقاش الإيديولوجي كانت قوائم حركة انتصار.ح. د. وحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري تتبارى بحثا عن أصوات المنتخبين، أما الإدارة الفرنسية فكانت تجتهد في حبك المناورات المنافية لمبادئ حق المواطنين في التعبير عن أفكارهم عن طريق تزوير الانتخابات، وكانت خطة الوالي "نايجلان" هي منع المرشحين الوطنيين من الوصول الى المجالس المنتخبة، وخاصة المتطرفين منهم، وإيصال مرشحي الإدارة لهذه المناصب عن طريق تزوير الانتخابات.

ثانيا: فشل خيار اتحاد الحركات الوطنية:

فشلت مختلف المحاولات لتوحيد أحزاب الحركة الوطنية، وانفض تكتل أحباب البيان والحرية الذي أنشأ سنة 1944، ولم تتوصل المحادثات بين مصالي وفرحات عباس سنة 1946 الى نتيجة حاسمة، وما لبث أن تعمقت الخلافات واستشرت بين التوجهين، وفي سنة 1951 وجدت الأحزاب الوطنية نفسها مضطرة لتوحيد الموقف ضد سياسة القمع وتزوير الانتخابات، وقد حرمت إدارة "نايجلان" الأحزاب الوطنية من الوصول الى المناصب الانتخابية في انتخابات 1948-1950-1951، فلم تصل الى المجلس الجزائري سوى أقلية مجهريه، وظلت المجالس المحلية (العمالات ــ البلديات) تخضع لأغلبية المستوطنين والمسلمين الموالين للإدارة[2].

---

1 انظر عن نشاط التيار الإصلاحي وإخفاقاته، Ahmed Mahsas, **op cit**, p -p218 – 224.

2 حول سياسة نايجلان انظر شارل أندري جوليان: **المرجع السابق**، ص 354- 359.

وفي يوم 5 ماي 1951 اجتمع ممثلو حركة الانتصار.ح.د. والاتحاد.د.ب.ج والحزب الشيوعي وجمعية العلماء وشخصيات مستقلة، وناقشوا الوضع الذي آل إليه العمل السياسي الشرعي، ونددوا بسياسة الإدارة الفرنسية القمعية، وقرروا إنشاء تحالف منسق سموه "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها"، ومثلت هذه الجبهة تحالفا ظرفيا، جمعت على قدم المساواة بين جميع هذه الأحزاب رغم اختلاف برامجها، ودعت أساسا الى احترام حرية التصويت في الهيئات الانتخابية، وإلغاء انتخابات17 جوان 1951 المزورة، واحترام الحريات وإطلاق سراح المساجين، وفك القيود المفروضة على مصالي[1].

ولأن الدافع كان ظرفيا، ونظرا لاختلاف الأحزاب الإيديولوجي والسياسي ما لبث أن انفرط عقد هذا التحالف، ففي أكتوبر 1951 وبمناسبة انتخاب مجالس العمالات لم يستجب الحزب الشيوعي الجزائري لنداء المقاطعة وقدم مرشحين عنه، واقتصر نشاط الجبهة بعدها على الالتفاف حول مشاكل محددة مثل مكافحة القمع، الدفاع عن حرية الصحافة...[2]، وهذه الاهتمامات هي بعيدة عما كانت تأمله حركة الانتصار.ح. د. من وحدة الصف الوطني والتفاف حول هدف تحقيق الاستقلال، وظلت الحركة تحاول مرارا إعادة بعث الروح لهذه الجبهة دون جدوى، وفي نهاية سنة 1953 وبداية عام 1954 علق الأمل على عقد مؤتمر وطني يجمع الأحزاب والمنظمات الوطنية، غير أن الاختلافات حالت دون ذلك وفشل المشروع في ظل الانقسام الذي عرفته حركة الانتصار.ح.د.

---

1 انظر المنار، السنة الأولى، عدد6، (30 جوان 1951) ص1.

2 حول نشاط هذه الجبهة انظر شارل اندري جوليان: **المرجع السابق**، ص 363-364.
و kaddache Mahfoud,**op cit**, p –p, T2, p- p871 -880.

ثالثا: أزمات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (حزب الشعب)

توسع نفوذ حركة الانتصار ح.د خلال سنة 1946، وكان لزاما عليها توضيح إستراتجيتها، وتجلى واضحا أن مخاطر عديدة أصبحت تهددها جراء تورطها في سياسة المشاركة في الانتخابات، وهكذا تجسدت بوادر الخلاف وظهرت الطوائف، وتدارك مصالي المخاطر فدعا الى مؤتمر وطني للحزب عقد سريا في 15 فيفري 1947، وكانت أمور كثيرة قد تغيرت مع الإشارة الى أن الحزب لم يعقد أي مؤتمر وطني منذ قرابة اثنتي عشر سنة، وقد ظهرت أثناء المؤتمر ثلاث طوائف هي:

1- طائفة حزب الشعب: التي تمثل حماة الحزب القدامى، ترى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب قصد المحافظة على خطه الثوري وشعبيته التي اكتسبها بفضل مبادئه.

2- طائفة الشرعية: وترى ضرورة إشراك الحزب حركة الانتصار.ح.د. في الانتخابات لتعلن مبادئها من أعلى المجالس الرسمية، وهي تمثل طبقة المثقفين السياسيين الذين التحقوا بالحزب أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبحوا قوة رئيسية في الحركة، ومثلوا فيها بعد إدارة الحزب أو طائفة المركزيين.

3- طائفة الشباب الثوري: المتحمس للنشاط المسلح والناقم على العمل الشرعي وما آل إليه حال الحزب، ترى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية يمثلها شبان متحمسون اغلبهم قدامى جنود الحرب العالمية الثانية، سيطروا على المنظمة الخاصة وسوف يشكلون فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1].

وكاد يؤدي هذا الانقسام الى انهيار الحزب, وأراد مصالي أن يرضي جميع هذه الطوائف بتحقيق مطالبها، وعليه اقر المؤتمر إبقاء حزب الشعب يواصل

---

1 انظر حربي محمد: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية - دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص- ص 43- 48.

مهمته السياسية السرية، وإبقاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كحزب شرعي، والإسراع في التحضير للثورة بإنشاء جهاز المنظمة الخاصة، وبهذا أرضيت الطوائف الثلاث جميعها. كما أدخل المؤتمر تعديلات عميقة على قيادة الحزب، وكلف كل من الأمين دباغين ومصالي الحاج بمهمة السهر على تجسيد القرارات[1].

وعلى الرغم من كل المخاطر تجاوز الحزب الأزمة، وواصل مشواره فأوكل إلى محمد بلوزداد إنشاء المنظمة الخاصة، وقامت هذه المنظمة بجمع الأسلحة وتجنيد المناضلين وتدريبهم استعدادا للعمل المسلح، وتمكنت من أن تفرض نفسها كقوة نافذة، وقد نفذت عدة عمليات عسكرية كالهجوم على مقلع الرخام الذي قاده سويداني بوجمعة، وعملية السطو على بريد وهران سنة 1949[2].

وتوسع النشاط السياسي لحركة الانتصار.ح. د. لتصبح القوة المسيطرة على الحياة السياسية في الجزائر، التفتت حولها الجماهير الشعبية والمنظمات الجماهيرية(عمال، كشافة، طلبة...)، ولم تثن سياسة الإدارة الفرنسية في تزوير انتخابات سنة 1948 من عزيمة قيادة الحزب، وفي نفس الوقت وجدت هذه القيادة نفسها عاجزة عن إقناع القاعدة الثورية التي أبدت امتعاضها من سياسة المشاركة في الانتخابات، وكذا شكوكها في إخلاص القيادة السياسية للخط الثوري، وقد خضعت اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها بزدين سنة 1949 لضغوط الجناح الثوري، فأقرت دعم المنظمة الخاصة بالرجال والمال[3].

وواجهت إدارة الحزب في سنة 1949 صراعات داخلية أثرت على وحدة الصف: إذ نشط محمد الأمين دباغين في البحث عن تحالفات مع القيادة الثورية

1 انظر بنيامين سطورا **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية1898-1974**، تر، الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1998، ص- ص199-201.
2 محمد يوسفي: **المصدر السابق**، ص- ص 105- 112.
3 Ahmed Mahsas, **op cit**, p 270 – 271.

لتغليب خيار الاستعداد للكفاح المسلح، وكان جناح لحول الأمين العام للحركة يعتمد على المعتدلين المثقفين، في وقت أبدى مصالي عدم ارتياحه لرؤية دباغين ولحول حسين يلعبان الدور الرئيسي في إدارة الحزب، ويبدو أن الخلاف بين دباغين ومصالي وعدم التوصل إلى مفاهمة أدى لقبول استقالة دباغين من الحزب في سنة 1949، واثر ذلك على وحدة الحزب، حيث استقال كذلك بعض أنصاره ووجهوا تهما عديدة لقادة الحزب[1]، وهكذا أبعدت العناصر الثورية الراديكالية من قيادة الحزب وأصبحت العناصر المعتدلة المسيسة تحكم قبضتها على إدارة الجهاز المركزي للحزب.

وانفجرت في سنة 1949 الأزمة البربرية، حيث ظهر للعيان بروز تكتل في اللجنة المركزية للحزب يؤكد على الهوية الثقافية للبربر، وما لبث أن أصبح يعادي كل ما هو عربي وإسلامي، وانغرس هذا التيار في صفوف الطلبة والمهاجرين في فرنسا خصوصا, واحتدم النقاش في فرنسا حيث ينشط بناي واعلي ورشيد علي يحي، وفي مارس 1949 تحمس كثير من قادة القبائل داخل الوطن لنشر الفكرة، وتجندت عناصر أقوى وعلى رأسها ايت أحمد وكريم بلقاسم لفرض الانضباط وتهميش العناصر التي تثير المشكلة، وما لبث أن صدر القرار من قيادة الحزب بتصفية المتسببين في الأزمة، وبادر الحزب بعدها في خطوة احترازية بتنحية ايت أحمد من قيادة المنظمة الخاصة، وخلفت هذه الأزمة انعكاسات كبرى على منطقة القبائل وأثارت كثير من الحساسيات بين إطارات الحزب[2].

1 يكتنف قضية دباغين كثير من الغموض إذ لا نعرف الأسباب الحقيقية التي دعت للاستقالة، واثر هذه الاستقالة على وحدة الحزب، راجع تفاصيل أكثر، عبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق**، ج 3، ص – ص 109- 110.

2 تناولت العديد من الأدبيات الأزمة البربرية ومن أهمها، عبد الرحمان بن العقون: **المصدر السابق**، ج 3، ص– ص 157- 180.

وعصفت بالحزب في سنة 1950 قضية اكتشاف المنظمة السرية فزادت في إضعافه، وقد تم اكتشاف التنظيم بسبب تافه، فعندما قررت عناصر من المنظمة السرية تأديب أحد المناضلين بتبسة (عبد القادر خياري - رحيم) فر هذا المناضل وأبلغ الشرطة الفرنسية بأسرار التنظيم، ولما تتبعت السلطات سلسلة التنظيم اكتشفت ما لم تكن تتوقعه، وشنت حملات اعتقال وتعذيب للقضاء على التنظيم، وحددت حركة الانتصار.ج.د. موقفها بتنكرها للمنظمة الخاصة، ووجهت التعليمات لعناصرها بالخضوع للسلطات الفرنسية وإنكار أية علاقة لهم بالحزب، وهكذا اعتقلت السلطات الفرنسية بسهولة ما يزيد عن 400 مناضل، حكمت على الكثيرين منهم بالسجن والتغريم، وساد الاعتقاد لدى عناصر المنظمة أنهم ذهبوا ضحية تماطل إدارة الحزب، وانه كان من الأفيد للحزب أن يباشر الثورة بدل إنكار معرفته بالتنظيم، وان الجهاز المسيطر على الحزب بموقفه هذا يشارك في تدمير المنظمة بحجة الحفاظ على الحزب، وهكذا اتسعت الهوة بين القيادة والقاعدة وتبين للمناضلين الثوريين أن المسؤولين عن إدارة الحزب اختاروا نضال المنابر والصالونات، وأن الأفق الثوري الذي تنشده القاعدة أصبح مغيبا عن خطط إدارة الحزب[1].

ومن جهتها واصلت إدارة الحزب سياسة الاعتدال في ظل تصدع سياسي خلف أزمة بين زعيم الحزب مصالي الحاج واللجنة المركزية، وعمد مصالي للمطالبة منذ 1950 بإقرار مبدأ الرئاسة مدى الحياة لكن اللجنة المركزية رفضت ذلك، ودخل مصالي في نزاع مع لحول مما جعل هذا الأخير يقدم استقالته من أمانة اللجنة المركزية، وفي سنة 1952 انتقد مصالي لقطعه جولته بالمشرق العربي وعاب هذا الأخير على جهاز الحزب المركزي سياسته المعتدلة وتورطه المشبوه مع بعض المسؤولين الفرنسيين، وقرر مصالي القيام بجولات عبر الوطن ليغازل اللجنة المركزية بشعبيته الكبيرة، وتدخلت السلطات الفرنسية في ماي لتقطع

1 انظر عن اكتشاف المنظمة الخاصة وانعكاساته، Ahmed Mahsas, **op cit**, p287

جولاته وتفرض عليه الإقامة الجبرية بمدينة "نيورث" (Niort) الفرنسية، وفسح بذلك المجال واسعا لإدارة الحزب المركزية للهيمنة على الحزب[1].

وقد دعت إدارة الحزب في أفريل 1953 لعقد مؤتمر الحـــزب، واجتهـــد المركزيون في إبعاد القادة غير الموالين لهم، وعلى الرغم مــــن المنـــاورات أبلـــغ مصالي صوته وقرأت رسالته للمؤتمر، وقد تبودلت الاتهامات بين أنصار مصالي وأنصار اللجنة المركزية، وإثرها قدم مصالي انتقادات كثيرة للمؤتمر الذي عـــده مصطنعا ويهدف إلى طرد أنصاره من اللجنة المركزية، واعتبر أنصـــار اللجنـــة المركزية مصالي جائرا في أحكامه مغترا بشخصيته، وقد طالب الثوريون بإعادة بعث المنظمة الخاصة وانتهوا إلى تكريس سيادة المركزيين، وهذا مـــا أغضـــب مصالي وأنصاره الذين دخلوا في معركة مفتوحة مع خصومهم[2].

وقد عاود مصالي المطالبة بمنحه كل السلطات وسحب ثقته من الأمـــين العام يوسف بن خده, لكن إدارة الحزب تجاهلت ذلـــك، ثم أرســـلت وفـــدا للتفاوض مع مصالي في"نيور" لكن دون جدوى، وعاود مصالي في مستهل عام 1954 تأكيد مطالبه وهدد بطرح النزاع على القاعدة[3].

وفي شهر جويلية 1954 بلغ النزاع ذروته وتطور الموقف إلى مشـــاحنات ومؤامرات، سعى فيها كل طرف إلى ربح المعركة السياسية، ووضحت الأزمة للمناضلين عندما عقد أنصار مصالي مؤتمر "هورنو" بلجيكـــا مـــن13 الى 15 جويلية 1954، وقد اصدر قراراته بحل اللجنة المركزية للحزب وفصل المسؤولين المتسببين في الانحراف، ومنح الثقة المطلقة لمصالي لإعادة المبادئ الثورية، وبعدها بشهر عقد المركزيون مؤتمر الحزب بمدينة الجزائر، وقد أدان قرارات "هورنو"، وقرر إقالة مصالي من الحزب وجماعته، وبذلك حدثت القطيعة نهائيا، واحتـــدم

1 Ben kheda **Op cit**, pp 199-201.

2 انظر سطورا بنيامين: **المرجع السابق**، ص- ص 208-211.

3 Harbi Mohammed,**1954, la guerre commence en algerie**, ed, COMPLEXE, Bruxelles, 1998, p 51.

النزاع بين المصاليين دعاة المبادئ الثورية وبين المركزيين دعاة الواقعية الثورية[1]، ودخل الحزب العتيد في مرحلة الانقسام والتنافس محطما بذلك آمال القاعدة الشعبية في مباشرة العمل الثوري المنشود.

ومما سبق تناوله من انجازات وإخفاقات الحركة الوطنية خلال الفترة ما بين 1947-1954 يبدو لنا واضحا أن نضالات الأحزاب الإصلاحية لم تعد تنسجم مع ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب إصرارها على مواقفها ورفضها لمطلب الاستقلال التام الذي تعزز شعبيا، وأن الجهود المبذولة لتجسيد وحدة الحركة الوطنية باءت بالفشل على الرغم من تجربة "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها" الظرفية، وقد اعترضت "حركة الانتصار" كثيرا من الإخفاقات والصعوبات التي عرقلت مسيرتها النضالية، ولكن الجهود التي بذلتها على الصعيدين السياسي والعسكري أثمرت كثيرا من النجاحات وبعثت الآمال العريضة في تجسيد الكفاح المسلح وتحقيق الاستقلال الوطني.

---

1 انظر محمد حربي: **المرجع السابق**، ص ص 87-93.

خاتمة الكتاب

عالجنا في محاور هذا الكتاب تاريخ الجزائر منذ الاحتلال والى غاية عام 1954، وتوقفنا أمام مفاصله الرئيسية بالبحث والدراسة، ولا شك أن دراستنا التي اعتمدت مبدأ الاختصار وتبسيط المعارف التاريخية أوضحت سيرورة تطور الوطنية الجزائرية من مرحلة المقاومات الشعبية الى تبلور الحركات الوطنية واندلاع الثورة التحريرية، ومن خلال نهجنا للطرح الذي تتبناه المدرسة التاريخية الوطنية حاولنا ترميم المسيرة النضالية الطويلة لنقف عند أبعادها الوطنية والدينية الرمزية، ويمكننا في ختام هذه الدراسة تسجيل النقاط الآتية.

- إن كتابة تاريخ الجزائر المقاومة للاحتلال الفرنسي ما تزال تحتاج الى جهود الباحثين، الذين يتحملون مسؤولية كبرى في إعادة كتابة تاريخ الجزائر، وخاصة ما تعلق بتنقية تاريخنا الوطني من شوائب المدرسة الاستعمارية، ونقد وتحليل المصادر، والكتابة الأكاديمية وفق المناهج والتصورات العلمية الحديثة.

- لقد توضح لنا أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر هدفت الى احتلال واستيطان الأرض، وعملت على إحلال شعب أجنبي ليكون سيدا على حساب الشعب الجزائري، وانتهجت خيارات سلب الأرض وفرض الضريبة لإفقار الجزائريين، وتعميم الفرنسة ونشر المسيحية بمقابل محاربة العربية والإسلام، وهي سياسة وحشية خلفت انعكاسات كبرى على المجتمع والأفراد.

- إن سلسلة المقاومات الشعبية التي تعرضت للتشويه والتقزيم كانت عنوان وطنية صادقة ونزعة جهادية خالصة، وقف خلالها الجزائريون بشموخ في مواجهة الآلة الاستعمارية الجهنمية، وقدموا الغالي والنفيس قربانا للحرية والشرف، ففي كل منطقة وعبر الليل الاستعماري الطويل نهضت القبائل لمقارعة الاحتلال ومواجهة سياسته القمعية، فسجلت بعد مقاومتي الأمير

عبدالقادر واحمد باي كثير من الثورات التي امتدت الى بداية القرن العشرين، وقد وقفنا على أهمها و لم يتسنى لنا الإلمام بجميعها لأن ذلك يتطلب سفرا كبيرا، ومن خلالها يتجسد تمسك الجزائريين بالمقاومة ورفضهم الخضوع للمستعمر.

– إن تجربة الانتقال من المقاومة العسكرية الى النضال السياسي تمثل مرحلة متميزة في مسيرة الوطنية الجزائرية، وهي تؤشر لتحول هام في أساليب النضال ونوعية المطالب السياسية، وإن كانت السلطات الاستعمارية جابهت هذا التحول المطلبي فإنها لم تستطع الوقوف في وجهه، حيث حققت الحركة الوطنية بمختلف أطيافها وتوجهاتها مكاسب سياسية إصلاحية وثورية هامة، شكلت الأرضية الخصبة لتبلور الثورة التحريرية.

الملاحق

الملحق رقم 1:

معاهدة استسلام الجزائر سنة 1830 [(1)]

اتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر.

- تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هده المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة (بتوقيت فرنسا).
- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي بسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته وكذلك كل ثرواته الشخصية.
- يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه، وما دام مقيما في الجزائر إنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وأمن عائلته.
- يؤمن القائد العام لجميع أفراد المليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية.
- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من دياناهم وممتلكاهم وتجارهم وصناعتهم.
- إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك.
- إن تبادل هذا الاتفاق سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها مباشرة إلى القصبة ثم على التوالي إلى كل حصون المدينة وإلى البحرية.

في المعسكر أمام الجزائر في 05 جويلية 1830

خاتم الداي حسين باشا.

---

1 نص وارد في عدد من المصادر والمراجع انظر مثلا، حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، مصدر سابق، ص 203-204.

الملحق رقم 2
برنامج نجم شمال إفريقيا لعام 1933 [1]

القسم الأول

1 - محو قانون الأهالي البغيض في الحال وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

2 - العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة، أو نفوا لارتكابهم شيئا ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية.

3 - الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية.

4 - حرية الصحافة والاجتماع والتجمع وتوفير الحقوق السياسية والنقابية.

5 - إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي، الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.

6 - إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام.

7 - حق الجزائريين في تقلد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع.

8 - التعليم الإجباري للغة العربية، وحق (كل الجزائريين) في التعليم على جميع المستويات، وخلق مدارس عربية جديدة، كل الأعمال الرسمية يجب نشرها بالعربية والفرنسية في نفس الوقت.

9 - بخصوص الخدمة العسكرية (من الجزائريين في الجيش الفرنسي)، يجب الاحترام الكامل للآية الكريمة " ومن يقتل مؤمنا متعمدا ..."

10 - تطبيق القوانين الاجتماعية والعمل (على الجزائريين أيضا)، وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة، وفي المنح العائلية، إلغاء تام للتأمينات الاجتماعية.

---

1 ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، ص ص437- 439.

11 - زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار، وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري، وتطوير المواصلات، والمساعدة الحكومية، غير المعوضة، إلى ضحايا المجاعات الدورية.

القسم الثاني

1- استقلال الجزائر الكامل.

2- جلاء تام لجيش الاحتلال.

3- تكوين جيش وطني.

حكومة وطنية ثورية:

1- مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام.

2- التصويت العام في كافة الدرجات وصلاحية الترشح إلى كل المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر.

3- ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

4- تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية بما في ذلك البنوك والمناجم والطرق الحديدية والموانئ والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون.

5- تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الاقطاعيون حلفاء المحتلين والكولون والشركات الرأسمالية، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة وإعادة الأراضي والغابات التي أخذها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

6 - حرية التعليم بالعربية واجباريته على جميع المستويات.

7- تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الاتحادات والتحالفات وحق الاضراب، وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية.

8 - المساعدة العاجلة للفلاحين لتخصيص قروض للفلاحة دون فائدة من أجل شراء الآلات والبذور والسماد وتنظيم الري وتحسين وسائل المواصلات...الخ.

المصدر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 ص 437 – 439.

الملحق رقم 3

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري جوان 1936[1]

انعقد المؤتمر الإسلامي في مدينة الجزائر يوم 7 جوان 1936، ورفع للحكومة الفرنسية الجديدة المطالب الآتية:

أولا: إلعغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.

ثانيا: إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابات المالية، ونظام البلديات المختلطة.

ثالثا: المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية، مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي، وتحرير هذا القانون:

- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه.
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها.
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية
- الحرية التامة في تعلم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية.

رابعا: الإصلاحات الاجتماعية:

- التعلم الإجباري للبنين والبنات.
- الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.
- جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوروبيين.
- الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات، وفي معاهد الإغاثة: كالمطاعم الشعبية، إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال.

---

1 **الشهاب**، عدد جويلية 1936،

خامسا: الإصلاحات الاقتصادية:

- تساوي الأجر إذا تساوى العمل ــ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تميز بين الأجناس.
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، ومراكز لتعليم الفلاحين.
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال.
- إلغاء قانون الغاب.

سادسا: مطالب سياسية:

- إعلان العفو السياسي العمومي.
- توحيد هيأة الناخبين في سائر الانتخابات.
- اعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه.
- النيابة في مجلس الأمة.

الملحق 4

بيان الشعب الجزائري فيفري 1943[1]

وثيقة قدمها مجموعة من النواب الجزائريين لسلطات الحلفاء، تضمنت تمهيدا وخلصت للقول "... ان الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي:

أ- استنكار الاستعمار وتصفيته، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب أخر، ان هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى، ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى.

ب - تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان، صغيرة كانت أو كبيرة.

ج - منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:

1 - الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو الدين.

2 - إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق اصلاح زراعي كبير، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين.

3 - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية.

4 - حرية الصحافة وحق الاجتماع.

5 - التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا

6 - حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان.

7 - المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، مثلما فعلت حكومة صاحب الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال "كاترو" في سوريا، وحكومة الماريشال بيتان والألمان في تونس، وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك في جو من الوحدة المعنوية الكاملة الشعب الجزائري في الصراع المشترك.

د - إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

---

1 أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ص ص 268-271.

الملحق 5

أمرية 07 مارس 1944[1]

المادة رقم 1: يتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع حقوقهم ويخضعون لجميع واجبات الفرنسيين من غير المسلمين.

المادة رقم 2: يطبق القانون دون تمييز على الفرنسيين المسلمين والفرنسيين من غير المسلمين، وتلغى جميع التدابير الاستثنائية المطبقة على الفرنسيين المسلمين.

لكن تبقى قواعد القانون الإسلامي والتقاليد البربرية المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية تحكم الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الاحتكام الكلي للقانون الفرنسي، وتبقى الاعتراضات في هذا الشأن خاضعة للمحاكم التي تعرفها حاليا، ويبقى النظام العقاري محددا من قبل القانون المعمول به.

المادة رقم 3: يعتبر المواطنين الفرنسيين بصفة شخصية ويسجلون على القوائم الانتخابية نفسها مع المواطنين من غير المسلمين ويشاركون في الإقتراعات نفسها الفرنسيون المسلمون الذكور البالغون من العمر 21 سنة، وينتمون إلى الفئات الآتية:

- الضباط القدماء.

- الحاصلين على الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الشهادة العليا، الشهادة الابتدائية، شهادة الدراسات الابتدائية العليا، شهادة نهاية الدراسة الثانوية، شهادة المدارس التقليدية، شهادة التخرج من مدرسة وطنية كبرى أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني الصناعي أو الزراعي أو التجاري، شهادة في اللغة العربية أو البربرية.

- موظفي أو أعوان الدولة، أو المقاطعات، أو البلديات أو المصالح العمومية أو المتنازل عنها، العاملين أو المتقاعدين والحاصلين على عمل دائم خاضع لنص تنظيمي بشروط سوف تحدد بمرسوم.

---

1 جريدة المغرب العربي، عدد 12 سبتمبر 1947.

- الأعضاء الحاليون والسابقون للغرف التجارية والفلاحية.

- البش أغوات، والأغوات والقياد الذين مارسوا وظائفهم مدة ثلاث سنوات على الأقل والذين لم يكونوا من بل محل إجراءات طرد.

- الشخصيات الممارسة أو التي مارست عهدات مندوبين ماليين أو مستشارين محليين للبلديات كاملة الصلاحيات أو رئيس جماعة.

- أعضاء صف الجزائر.

- رفاق وسام المقاومة.

- الحاصلين على وسام العمل والأعضاء الحاليين والقدامى للمجالس النقابية، للنقابات العمالية المشكلة بانتظام، بعد ثلاث سنوات من ممارسة وضيفتهم.

- مستشاري المنظمات العمالية الحاليين والسابقين.

- الوكلاء القانونيين.

- الأعضاء الحاليين والسابقين لمجالس إدارة الهيئات الحرفية والفلاحية.

المادة رقم 4: يمكن لباقي الفرنسيين المسلمين الحصول على المواطنة الفرنسية، وسوف يحدد المجلس الوطني التأسيسي شروط هذه الاستفادة وكيفياتها.

ومنذ الآن يستفيد أولئك الذين يبلغون 21 سنة من الذكور من تدابير مرسوم 09 فيفري 1919، ويسجلون في قوائم الهيئات الناخبة المؤهلة لانتخاب الممثلية الخلاصة في المجالس المحلية والمجالس العامة والمفوضيات المالية المنصوص عليها في المرسوم المذكور، ويقدر هذا التمثيل بالنسبة للمجالس العامة والمفوضيات المالية بنسبة 5/2 من التعداد العام لهذه المجالس، أما بالنسبة للمجالس المحلية فستقدر كذلك بنسبة 5/2 إلا في حال ما إذا كانت النسبة بين السكان الفرنسيين المسلمين ومجموع السكان لا يصل إلى هذا العدد فيكون التمثيل إذن مناسبا لعدد السكان المسلمين.

المادة رقم 5: لكل الفرنسيين دون تمييز الحق في الترشح للمجالس الجزائرية مهما كانت الهيئة الناخبة التي ينتمون إليها.

المادة رقم 6: يحافظ على القانون الأساس لسكان ميزاب، وكذلك سكان الأقاليم الصحراوية.

المادة رقم 7: سوف تحدد تدابير تطبيق هذه الأمرية بمرسوم.

المادة رقم 8: تِتخذ هذه الأمرية التي سوف تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ويتم إدراجها في الجريدة الرسمية للجزائر صفة القانون.

الملحق 6

بيان السياسة العامة المصادق عليه في المؤتمر الأول للمجلس الوطني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947[1]

إن المجلس الوطني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، المجتمع بتاريخ 7 نوفمبر 1947 بالجزائر:

يصرح بأن الامبريالية الفرنسية قد اغتصبت بعدواها الظالم حقوق سيادة الأمة الجزائرية.

ويسجل بارتياح كبير بأن إلغاء الدولة الجزائرية وسياسة الإدارة الشاملة والإدماج لم يؤديا إلى انقراض الأمة الجزائرية.

ويذكر بفخر مشروعا مفاده أنه ومنذ 1930 تاريخ الغزو الفرنسي لم يكف الوطني الجزائري على التأكيد بثبات رائع وبجميع الوسائل على وجوده وعلى إرادته ومن أجل استعادة حياة وطنية كريمة وحرة.

ويستنكر بشدة الأطروحة الامبريالية التي تنفي مستهترة بقوانين التطور التاريخي وجود الأمة الجزائرية.

ويؤكد بقوة أن الأمة الجزائرية واقع لبا نزاع فيه راسخ في قلب كل جزائري، وبأن تصورا مثاليا للأمة يحطم المهاترات الكاذبة ومناورات التفرقة والدعاية الامبريالية.

ويصرح بأنه مادام الشعب الجزائري ليس سيدا ولا يمارس الحكم فإن مصالحه المشروعة وحقوقه الراسخة سوف تكون دائما تحت الأقدام وسوف يكون مصيره تحت رحمة التروة الاستعمارية.

ويوضح بأن أهداف حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت وستظل:

1- إلغاء الهيمنة الامبريالية وإعادة السيادة إلى الشعب الجزائري.

---

1 جريدة المغرب العربي، عدد 12 سبتمبر 1947.

2- دستورا لدولة وطنية مع كل صلاحيات السيادة (ممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية).

3- التطبيق الصارم لمبادئ الديمقراطية المعبر عنه في الشعارات التالية: الكلمة للشعب، وجمعية تأسيسية جزائرية سيدة منتخبة عن طريق الاقتراع العام والمباشر في هيئة انتخابية وحيدة دون تمييز عرقي أو ديني.

ويوضح كذلك بأن وسائله في العمل لا تزال هي:

1- الكفاح السياسي بجميع أشكاله.

2- تنظيم الجماهير

3- دعاية دؤوبة تؤكد الحقوق المقدسة للأمة الجزائرية، وتفضح بلا رحمة جرائم السياسة الامبريالية وداعميها.

ويعتبر المشكل الجزائري مشكل سيادة قبل كل شيء، فالأمر يتعلق بمعرفة من هو السيد، هل هو الشعب الجزائري أم الامبريالية ذات السلطة المطلقة مع جهازها للاضطهاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر بكل موضوعية بأنه بهذه الصفة يطرح اليوم المشكل الجزائري، وبأن طرحه بصفة مغايرة لا يعد ارتكاب خطأ سيء العواقب فحسب بل كذلك خداعا للجماهير، بل إنه تواطؤ مع الامبريالية الفرنسية. لأن الجزائر لن تعرف حقا الحرية والرفاهية إلا عندما يحل مشكل السيادة ويعود إلى الشعب الجزائري الواعي والمنظم خلف حركته الوطنية الطلائعية الفصل في ذلك.

الملحق رقم 7

نداء أول نوفمبر 1954[1]

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا -نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة- نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. ورغبتنا أيضًا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية -في الواقع- هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدًا حول قضية الإستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدًا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء،

1 وثائق المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر

محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزها الأحداث، الأمر الذي جعل الإستعمار يطير فرحًا ظنًّا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة. أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة :

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الإسلامية.

2 - إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملاً هَامًا في تخلفنا الحالي.

2 – تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري.

الأهداف الخارجية:

– تدويل القضية الجزائرية.

– تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

– في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

إنسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما:

– العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السّلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدّماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة

للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النيّة الطيّبة، وتعترف نهائيًا للشعوب التي تستعمرُها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضًا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1- فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو إقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصليــة ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3- تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل.

أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك. وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمــــانــــة الوطـــنـــية

فهرس المصادر والمراجع

أولا – المصادر والمراجع باللغة العربية:

1 – المصادر:

- الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج9،
- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح، مذكرات، القسم الثاني، 1925-1954**، ش و ن ت، الجزائر، 1977،
- احمد بن بلة: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979
- حمدان بن عثمان خوجة: **المرأة**، تر، محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر،
- سي عزيز الحداد: **مذكرات**، ويحي بوعزيز: **المرجع نفسه**، ص – ص 231- 271
- الشيخ السي حمزة بوبكر: **المقاومة الشعبية لأولاد سيدي الشيخ**، تر، محمد حسين ال سيد الشيخ، (دن)، (دس)،
- الزهار، الشريف الزهار: **مذكرات الشريف الزهار**، تحقيق احمد توفيق المدني، ط1، م و ن ت، الجزائر، 1974،
- العقون عبدالرحمان: **الكفاح القومي والسياسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987،
- شارل هنري تشرشل: **حياة الامير عبدالقادر**، تر، ابو القاسم سعدالله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس،
- صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق رابح بونار، ش و ن ت، الجزائر،
- فرحات عباس: **حرب الجزائر وثورتها،1 ليل الاستعمار**، تر ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1962،

- **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تر، محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، 1981،
- محمد خير الدين: **مذكرات**، م و ك، الجزائر، 2 ج،
- محمد بن الأمير عبدالقادر: **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبدالقادر**، ط2، دار اليقضة العربية، بيروت، **1964**،
- **مذكرات الأمير عبدالقادر**، تحقيق محمد الصغير بناني واخرون، دار الامة، الجزائر، 1995،
- محمد بن العابد الجلالي: تقويم الاخلاق،
- محمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تر، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002،
- الورتيلاني الفضيل: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، 1992،

2- *المراجع*

2 – 1 – الكتب

- ابو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج 3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.
- ابو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج5،
- ابو القاسم سعدالله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، ط3، م و ك، الجزائر، 1982.
- احمد بن مرسلي واخرون: **ثورة اول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، منشورات المركز و د ب ح و ث 54، الجزائر، 2007،
- ارجمند كوران:**السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر1827-1847**، تر، عبدالجليل التميمي، مطبوعات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالجامعة التونسية، تونس، 1970

- اسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبدالقادر**، ش و ن ت، الجزائر، 1975،
- أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري، 1808-1847**، ش و ن ت، الجزائر، 1983، 2ج،
- اوصديق الطاهر: **ثورة 1871**, تر، جباح مسعود، م و ك، الجزائر، 1989.
- بقطاش خديجة: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830– 1871)**، منشورات دحلب، الجزائر، 1992،.
- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997،
- بنيامين سطورا **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898 – 1974**، تر، الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1998،
- بوشارب عبدالسلام: **الهقار أمجاد وأنجاد**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995،
- بوصفصاف عبدالكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981،
- بوعزيز يحي: **الامير عبدالقادر رائد الكفاح الجزائري**، ط، دمشق، 1964،
- بوعزيز يحى: **ثورة 1871 (دور عائلتى المقراني والحداد)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر, 1978,
- بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين** ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996،
- بوعزيز سيحي: **الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق**، د م ج، الجزائر، 1986،
- تواتي دحمان وآخرون: **دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية**، دار السبيل، الجزائر، 2009،.

- جوان غليسبي: **الجزائر الثائرة**، ترجمة خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961.

- جون ب وولف: **الجزائر واوربا 1500ـ 1830**، تر، ابو القاسم سعدالله، ط1، م و ك، الجزائر، 1986

- جمال قنان: **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790ـ 1830**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999،

- جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994،

- جلال يحي: **المغرب العربي الحديث والمعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1983، ج1،

- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1900- 1954**، تر، عبدالقادر بن حراث، م و ك، الجزائر، 1987،

- حربي محمد: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983،

- حلوش عبدالقادر: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الامة، الجزائر، 1999،

- الخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985،

- خليفة بن عمارة: **سيرة البوبكرية(1)**، تر، محمد قندوسي، مكتبة جودي مسعود، الجزائر، 2002،

- رضوان عيناد ثابت: **8 ماي 45 والابادة الجماعية في الجزائر**، تر، سعيد محمد اللحام، منشورات ش و ن ت، الجزائر، 2005،

- الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، دار هومة، الجزائر، 2004،

- زوزو عبد الحميد: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)**، ط1، دار هومة، 2005،
- زوزو عبدالحميد: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919– 1939)**، م و ك، الجزائر، 1985،
- زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، م و ك، الجزائر، 1984،
- زوزو عبدالحميد: محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004، ص — ص502— 505،
- زوزو عبدالحميد: **ثورة بوعمامة 1881– 1908**، الجزء الاول،ط1، ش و ن ت، 1981،
- زوزو عبدالحميد: **ثورة بوعمامة 1881– 1908**، الجزء الثاني، ط1 ش و ن ت، الجزائر، 1983
- سي يوسف محمد: **مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي " ثورة بوبغلة"** دار الامل، الجزائر، 2000،
- شارل اندري جوليان: **افريقيا الشمالية تسير**، ترجمة المنجي سليم واخرون، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1976،
- عباد صالح: **المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر1870 ــ 1900**، د م ج، الجزائر، 1984،
- عباس محمد: **فرسان الحرية**، (شهادات تاريخية)، دار هومة، الجزائر، 2003،
- عباس محمد: **رواد الوطنية**، دار هومة، الجزائر، 2003،
- عباس محمد: **ثوار...عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2003،
- عميراوي احميدة: **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص — ص64 — 70،

عبد الجليل التميمي: مغامرة الحماية التونسية على وهران عام 1830 المجلة التاريخية المغربية، تونس عدد 5،(1976)

- عميراوي حميدة: **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827ـــ 1840)**، دار البعث، قسنطينة، 1987.

- عميراوي احميدة: **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، دار البعث، قسنطينة، 2000،

- فركوس صالح: **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826ـــ 1850)**، د م ج، الجزائر، 1993،

- فركوس صالح: **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق الجزائر**، منشورات جامعة باجي مختارـــ عنابة، الجزائر،

- قداش محفوظ: **الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د م ج، الجزائر، 1987،

- قليل عمار: **ملحمة الجزائر**، دار البعث، قسنطينة، ج 2،

- قنانش محمد: **الحركة الاستقلالية في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- قنانش محمد ومحفوظ قداش: **حزب الشعب الجزائري**، د م ج، الجزائر، (دت)

- قنانش محمد: **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، منشورات دحلب، الجزائر، 1991،

- مراد علي: **الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر**، تر، محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007،

- المهدي البوعبدلي: **ثورة بوبغلة**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1985،

- مياسي ابراهيم: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881– 1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996،

- مياسي ابراهيم: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، د م ج، الجزائر، 1999،

- مياسي ابراهيم: **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، 2005.

- هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830ـــ 1962)**، د م ج، الجزائر، 1995،

2 - 2 - المقالات:

- اسماعيل العربي: الترتيبات التاكتيكية لحصار قرية الزعاطشة، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، العدد التاسع (1995)،

- بودواية مبخوت: الشيخ بوعمامة الرجل المتصوف المجاهد، مجلة **حولية المؤرخ**، يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد الأول، 2003،

- جمال قنان: معركة أسطاوالي، مجلة **الدراسات التاريخية**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 8 (1993-1994)،

- قلوم المكي، الغزو العسكري الاستعماري لأقصى الجنوب والمقاومات المسلحة الشعبية لمنطقة توات وتيدكلت وتيتحورارين في مجابهة هذا الغزو، مجلة **أفاق التنمية**، مديرية التربية لولاية أدرار، 1987،.

3 - 2 - المجلات والصحف:

- مجلة **الجيش**، عدد253،

- مجلة **الذاكرة**، عدد 2، 1996

- جريدة **الإتحاد الديمقراطي**، المغرب، عدد يوم 1 نوفمبر 1982.

- جريدة الاقدام، الجزائر، 1922

- جريدة **الشهاب**، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1936،

4 - الاطروحات

- بوضرساية بوعزة: **احمد باي رجل دولة ومقاومة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992 .

ثالثا – المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1 - الكتب:

- Ahmed Mahsas, **Le mouvement revolutionnaire en Algerie**, editions BARKAT, Alger, 1990,
- Azan Paul, **Amir Abdel kadaer, du fanatisme musulman au patriotisme français,** paris, 1929
- A, Nouchi, Enquete sur le niveau de vie des **populations rurales, constantinoises de la conquete jusqu a 1919**, paris, 1961
- Ben Khadda Benyoucef,**Les origines du 1ernovembre 1954,** ed DAHLAB, Alger
- Bardin Pierre **Algerians et Tunisians dans lEmpire Ottoman 1848 – 1913**, paris, 1970
- Bertherand A, **Campagne de la kabylie, histoire medico- chirurgicale des expeditions ;1854- 1856 -1857**, paris, 1862
- Bernard **Augustin LAfrique du Nord pendantla guerre**, presses Universitaires de france, 1927,
- Cambon Jules, **Le gouvernement general de L Algerie**, Librerie chompion- editeur, Alger, 1918
- C.Trumelet, **les francaisdans le désert**, Paris, 1865,,
- Charles Robert Ageron, **Les Algeriens musulmans et la france1871 – 1919,** PUF, Paris, 2T,
- Claude Bontemps, **Manuel des institutione Algerienne,** Paris, Editions Cujas, 1979,
- Cherif Ben habiles, **L Algerie francaise vue par un indigene,** Fontana – freres, Alger, 1914,
- Collet Claude, et Jean Robert Henri, **Le movement National Algerien texts 1912 – 1954,** 2 ed, O P U,Alger, 1981,
- Colona, (F), **les instituteurs Algeriene 1883 -1939,** O P U, Alger, 1975,

- DEBRE Michel:**Les princes qui nous gouvernent**, plon, paris (s d)

- Depeyerimhoff, **Enquête sur les résultants de le colonisation officielle,**Alger, 1906, T1,

- Duval, J, **Reflections sur la politique de l Empreur en Algérie**, Paris, 1866

- De la Martinieres et Lacroix, **Document pour servir a l etude du nord oust africain- gouvernement general de l Algerie**,A jourdan, Alger, 1897,

- DUBARAIL(géneral)**, Mes souvenirs**, T2, Plon, Paris, 1895,

- Estoublon, Robert, Adolphe Lefebure, **Code de l Algérie (1830 -** 1895)

- Jourdon librarie, Alger, 1896,

- General Herbillon, **Insurrerction survenu dans le sud de la province de constantine–relation du siege de zaatcha**, paris, 1863,

- General Herbillon, **Quelques pages d un vieux cahier** (souvenirs de general herbillon) ;paris,1928,

- General Azan, **Bugaud et l Algerie**, Le petit Parisien, Paris,

- G. Tillion, **La Conquête des Oasis sahariennes (1900-1901)**, Paris, 1903,.

- Harbi Mohammed, **1954, la guerre commence en algerie,** ed, COMPLEXE,Bruxelles, 1998,

- Hugonnet Ferdinand, **Souvenirs d un chef de bureau arabe**, paris, 1858,

- Hocine Ait Ahmed, **Memoire d un combattant (1942 - 1952),** ed ; Bouchene, Alger, 1990,

- Henri Garot, **Histoire generale de l Algerie**, paris, 1910

- JULIEN CH. A. **Histoire de l Algerie contemporaine**, 1827– 1871, Paris, 1964

- kaddache Mahfoud **La vie politique a Alger 1919 – 1939,** Alger, 1970

- kaddache Mahfoud, **Histoire du natoinalisme algerien 1919 – 1951,** SNED Alger, 1980, 2 T

- Soustelle, Jacques, **Aimee et souffrante Algerie**, Plon, Paris, 1956, p137

- **La resistance armee algerienne (1830 - 1920), etude documentaire**, Ministere de la defense nationale, Alger, 1974,

- Mahamoud Abdoun, **Temoignage d un militant du mouvment nationalliste** ed, DAHLAB, Alger, 1990, -

- Maurice Challe, **Notre revolte**, presses de la cite Paris, 1968,

- M hamed Yousfi **Le complot (Algerie 1950-1954),** ed ENAL, Alger, 1986

- **Robin Histoire du cherif Boubaghla**,jourdan, Alger,1884

- Randon Cesar- Alexandre, **Meemoire** ; t1,imp,typographie,paris 1875,p28

- Robin n:l **insurrection de la grande kabylie en 1871**.henri charles lavouselle.paris 1901.

- Rinn Louis, **Histoire de l insurrection de 1871 en Algérie,** jourdan, Alger 1891

- Temimi abd eljalil, **Le beylik de constantine et Hadj ahmed bey (1830 - 1837),** Tunis, 1978

- Trumelet (colonel.C) **Histoire de l insurrection des ouled sidi cheikh (sud algerien) de 1864 a 1880.** seconde partie.Alger.1884

- Yvonne turin **Affrontements culturels dans l Algerie coloniale, ecoles, medecines, religion,1830 – 1880,** ENAL ?Alger, 1983,

2 - المقالات والجرائد

- Augustin Bemard, Le Sahara francaise pendant la guerre, L **Afrique francaise** (1920),suupplement,

- Bernard **Augustin LAfrique du Nord pendantla guerre,** presses Universitaires de france, 1927,

- Commandant Seroka, le sud constantinois de 1830 a 1855, **Revue Africaine**, n 56, annee 1912

- Cottenest, D’IN – Salah au Hoggar, in **Bulletin la société de géographie d’Alger,** 1903,

- Ferhat Abbas, les evenments de lAlgerie de novembre 1954**, La republique Algerienne** ,N 46, (12 novembre 1954), imprimerie generale, Alger, p –p 1- 4

- Jaques Simon, Une greve qui tournera mal,la guerre d algerie, **Historia Magazine** n 224, 17 Avril, 1972,

فهرس الكتاب

القسم الثاني
المقاومات الشعبية الجهوية الأقل تنظيما وشمولية 1848- 1870

القسم الثالث

السياسة الفرنسية في الجزائر 1830- 1900

القسم الرابع

الجزائر في بداية القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الأولى

القسم الخامس

الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة ما بين الحربين 1919-1939

القسم السادس

تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1954

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
1، الساحة المركزية – بن عكنون –

الدكتور مقلاتي عبدالله من مواليد برج بوعريريج، خريج جامعة قسنطينة، حيث تحصل على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر عام 2002، وشهادة الدكتوراه عام 2008، يعمل أستاذا ومديرا لمخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية بجامعة المسيلة. كما له العديد من الإسهامات العلمية.

هذا الكتاب هو في الأصل محاضرات لطلبة أقسام التاريخ، قمنا بمراجعة مادتها العلمية وتوثيقها، وهي تتناول تاريخ الجزائر منذ بداية الاحتلال والى غاية اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، وتشتمل موضوعات مرحلة بداية الاحتلال وسياسته والمقاومات الشعبية، ومرحلة النضال السياسي للحركة الوطنية عبر محطاته الكبرى.

www.opu-dz.com



رقم النشر : 5514

السعر : 400 دج